

مقدمة الجزء الثاني

يسعى الجزء الثاني إلى مناقشة الأهداف الخمسة لاقتصاد التنمية الريفية وهي:

- جنبا إلى جنب مع تحليل الأعمال والسياسات الاقتصادية الواردة أدناه ومجرى تحليل تطور الواقع الريفي وأساليب التنمية الريفية منذ عام 1950 حتى يومنا هذا وتوضيح العلاقة بين هاتين المجموعتين من الظواهر.
- يسعى الجزء الثاني إلى توضيح أن اقتصاد التنمية الريفية هو نتاج لتحليل تطور الواقع الريفي، لكنه في الوقت نفسه نتاج لتحليلات نظرية لعمليات التنمية التي جرت خلال نفس هذه الفترة.
- يشرح هذا التحليل المفاهيم الرئيسية التي استخدمت في التنمية الريفية (المساحات الريفية، ونظام الإنتاج، ونظام الزراعة، والعلاقة بين مختلف قطاعات النشاط، والعلاقات المحلية/العالمية، والعلاقة بين المنطقة الريفية والخارج).
- يمضى بعد ذلك إلى عرض لمناهج التنمية الريفية.
- يختتم الجزء الثاني ببيان كيف أسهم تجديد نظريات التنمية في بناء نماذج جديدة للتنمية الريفية وزوال هذه النماذج الجديدة.

من هذا يمكن استخلاص أن هذا الجزء الثاني مكرس "لمناهج التنمية الريفية" وليس "لنظريات" كما يفترض بالمقارنة مع الجزء الأول وعنوانه "تطور الواقع، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ونظريات التنمية منذ عام 1950 حتى يومنا هذا". وهذا الاختيار المفاهيمي لم يأت دون سبب، ذلك أن مفاهيم وعبارات التنمية الريفية واقتصاد التنمية الريفية أصبحت تستخدم الآن بواسطة الباحثين والقائمين على التنمية دون أن يتحدث أي منهم عن "النظرية".

ومع ذلك، وكما نعرف، فإن مفهوم "التنمية" الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، سرعان ما أفسح المجال لظهور فرع من العلم الاقتصادي عنوانه "اقتصاد التنمية" الذي أدى بعد ذلك إلى ظهور "نظريات مختلفة للتنمية". والشيء المؤكد هو أننا نعرف أن مبدأ الاقتصاد ذاته ونظريات التنمية لا تزال تتصارع في يومنا هذا⁽¹⁾. ومع ذلك، فنحن نعرف أيضا أن اقتصاد التنمية قد تحول إلى "اقتصاد التنمية الزراعية" أو "التنمية الصناعية" مما أدى إلى إفساح لمجال لنظريات. وهكذا فإننا ننتظر أن تؤدي مفهوم اقتصاد التنمية الريفية إلى ظهور نظريات للتنمية الريفية، وان كانت لم تظهر بعد.

ينبغي، في البداية، أن نوضح ما نعنيه بكلمة "نظرية" فطبقا للتعريف المستخدم في بحث رئيسي أعطاه س. هوكنج⁽²⁾ (واورده إيزرمان، 1998، ص344) "فان النظرية هي مجرد نموذج للكون، أو لجزء محدد منه، ومجموعه من القواعد التي تنسب الكميات في النموذج للملاحظات التي نبديها. فهي لا وجود لها إلا في عقولنا وليس لها أي واقع آخر (أيما ما كان هذا الواقع). وتكون النظرية جيدة إذا ما حققت مطلبين هما: أن تصف بدقة مجموعة كبيرة من الملاحظات على أساس نموذج يحتوي فقط على عدد قليل من العناصر الأولية، وان تورد تكهنات محددة عن نتائج ملاحظات المستقبل." ومن الواضح، استنادا إلى هذا التعريف، أنه يمكننا أن نقول أنه ليست هناك نظرية للتنمية الريفية، ويرتبط هذا الغياب لنظرية التنمية الريفية، بطبيعتها ذاتها.

التنمية الريفية موضوع تهتم به مجموعات كثيرة من الجمهور، نستطيع أن نحدد منها ثلاثة على الأقل هي: الباحثين، والممارسين، أو المهنيين، وصانعي القرار.

ومن ثم يمكن تناولها من الزاوية الأكاديمية أو العلمية. وبالنسبة لكل نوع من الجمهور، بل داخل نفس الجمهور مثل جمهور الباحثين، يمكن تناولها على مستويات مختلفة: المستويات الدولية، أو الوطنية، أو

(1) انظر الجزء الأول، الفصل الثاني.

(2) ستيفن هوكنج، باحث في الفيزياء، ويشغل كرسي نيوتن في جامعة كامبريدج.

المحلية. والجدير بالملاحظة أيضا أن التنمية الريفية موضوع للبحث في عديد من الفروع، ولا سيما الاجتماع، والاقتصاد، والجغرافيا، والهندسة الزراعية. وهي في جوهرها مجال متعدد الاختصاصات تطلق عليه السلطات الأكاديمية في البلاد الانجلوسكونية "الدراسات الريفية". ويهدف إيجاد نظرية للتنمية الريفية إلى وضع نظرية متعددة الاختصاصات، أي أن وضع نظرية إنما يدخل بصفة عامة ضمن نظام معين، ونحن نعرف مدي ما عاناه أولئك الذين حاولوا وضع نظريات "متعددة الاختصاصات" للديناميكية الريفية حتى ولو كانت مساعيهم مدفوعة بضرورة التحليل عن قرب لكل عناصر هذا التنوع⁽³⁾.

ترجع استحالة بناء نظرية متعددة الاختصاصات للتنمية الريفية، في الوقت الراهن على الأقل، إلى سببين هما:-

- أن كل فرع لا يمتلك الأدوات اللازمة لوضع هذا التعدد في الاختصاصات.
- أن نظرية متعددة الاختصاصات تتطلب معطيات يستحيل الحصول عليها بالنظر إلى حجمها وإلى تنوعها.

ولقد أحس الباحثون والممارسون بالحاجة إلى وجود "نظرية للتنمية الريفية" إلا أنهم اصطدموا باستحالة ذلك نظرا لما تمثله مثل هذه النظرية المفترضة من مخاطر.

لقد ذكر الأوائل أن الحيز الريفي والمجتمعات الريفية، التي هي الموضوع العلمي "للتنمية الريفية"، تمثل قدرا من التنوع يجعل من غير المتصور أن يأمل المرء في التعرف على ما تشتمل عليه هذه التنوعات والقوانين التي تسمح بوضع النظريات. وقد واجه القائمون على التنمية بدورهم صعوبة من نفس النوع. ولما كانوا هم أنفسهم مكلفون بالتعرف على ما يصاحب "التغير" في الحيازات والمجتمعات الريفية، فقد وضعوا أصابعهم، هم أيضا على ما يصادف المرء من تنوع في كل مجال ريفي بشأن القطاعات الاقتصادية الموجودة، والأوضاع الزراعية-البيئية، والديناميات الجغرافية، والأراضي والعاملين فيها. ولما كان "القائمون بالتنمية" مهتمون أساسا بالتنمية الزراعية، فإنهم أحجموا عن استخدام "أنماط للتنمية" لا تستطيع أن تتواءم بصورة صحيحة مع الواقع. وفضلا عن ذلك فإن هذه الأنماط للتنمية كانت هي نفسها نتيجة لنظريات عن التنمية الزراعية لا تنطبق إلا في حيازات محددة للغاية ومن ثم فإنها لا تفي بالعمومية التي ينتظرها المرء من النظرية.

وفي مقابل هذا التحليل، يدعي البعض أنه لا توجد أداة نظرية للتنمية الريفية، أو بالأحرى أن "جوهر هذه النظرية يتكون من مئات أن لم يكن آلاف الأنماط الفردية، غير الرسمية توجد كل منها في أذهان بعض الممارسين في التنمية الريفية" (وارد، وهايت، 1998، ص246). وبمعنى آخر، وبالنظر إلى التنوع الهائل المشار إليه آنفا، فإن الجوهر النظري للتنمية الريفية لا يعدو كونه مجمل آلاف الممارسات الفردية. وهذا الموقف المتطرف يتجاهل حقيقة أن التنمية الريفية تستدعي عديدا من النظريات التي تنتمي إلى عديد من الفروع لبناء مناهجها.

وبدلا من استخدام عبارة نظرية فقد فضلنا استخدام كلمة "منهج". ويرجع هذا المفهوم في الواقع إلى تحليلات علمية مختلفة يمكن استخدامها لفهم كيفية عمل الحيز الريفي والمجتمع الريفي. والشئ المؤكد أن كل فرع من هذه الفروع يستخدم، جزئيا على الأقل، نظرياته الخاصة به، ولكن كما سنرى عند تحليل البحث أو العقلانية التي تسمح بشرح عمل الواقع، فإننا غالبا ما سنجد عقلانية "سائدة" تشرح الكل.

من ناحية أخرى، فإن واقع التنمية الريفية قد شهد، في جزء هام من العالم، تطورات وتحولات هامة خلال الستين سنة الأخيرة. وقد أثارت هذه التطورات والتحولات تساؤل الباحثين الذين أرادوا وصفها أولا ثم شرحها بعد ذلك. وهكذا كان على كل فرع أن يصوغ منهجا محددًا لكي يأخذ في الحسبان ما حدث في الحيازات الريفية والمجتمعات الريفية التي أراد دراستها.

(3) انظر المرجع السابق، الفصل الثالث.

من وجهة نظر منهجية، عند التساؤل عن العلاقة بين النظرية وملاحظة الواقع، يمكن للمرء أن يتبين أن النظرية تطورت، في تاريخ الفكر الاقتصادي، انطلاقاً من ملاحظة الواقع⁽⁴⁾. وفي مجال التنمية بصفة خاصة، غالباً ما تكون نقطة الانطلاق هي تحليل "الحقائق الصغيرة" وسوف يسمح هذا التحليل ببناء نظرية للتنمية.

في مجال التنمية الريفية، ترجمت سيطرة منظمات دولية معينة مثل البنك الدولي، (سواء عن حق أو عن باطل) في صورة قيادة فكرية. ومن هنا يأتي الخلط وعدم وجود الحدود التي يصبح معها المشروع توجيه السؤال التالي: هل يمكن للمرء أن يفصل بين النظرية وممارسات واستراتيجيات التنمية التي وضعتها هذه المنظمات الدولية؟ (وارد، وهايث، المرجع السابق، 1998). وفي رأينا أن الإجابة على هذا السؤال هي بالإيجاب. فأولاً، من ناحية تاريخية، أرسيت قيادة البنك الدولي بصورة تاريخية، وفرضت اعتباراً من سنوات الثمانينيات فقط. وما الممارسات التي يطالب بها هذا البنك إلا نتيجة لأعمال خبرائه الذين اطلعوا بصورة واسعة على مختلف النظريات وأعمال البحث.

وهكذا لم تولد مختلف المناهج الاجتماعية-الاقتصادية للتنمية الريفية بالصدفة أو بتجميع مبسط للممارسات. إنما تأتي من تيارات نظرية كبرى للاقتصاد، ومن اقتصاد التنمية بصفة خاصة، وهي تستمد مصادرها منها. وفي الفصول القادمة، سوف نعرض هذه المناهج ونربط كل واحد منها بتيار نظري لاقتصاد التنمية، لكي نصل في النهاية إلى عرض للنماذج الجديدة للتنمية الريفية.

قبل أن نفعل ذلك كان من الضروري أن نعطي بعض نقاط الاستدلال عن التحولات التي شاهدها الحيازات الريفية والمجتمعات الريفية أثناء هذه السنوات الستين الأخيرة. غير أن موضوع التحليل كان واسعاً للغاية بحيث يصعب الإحاطة به بالكامل. ومن ثم فقد اكتفينا بالإشارة على وجه الخصوص لبلدان البحر المتوسط.

لقد كان هذا العرض الضروري أقل إيجاز مما قد يبدو للوهلة الأولى. واقع الأمر، أنه انطلاقاً من الفرضية القائلة بأن التحولات الكبرى للحيازات والمجتمعات الريفية إنما تعتمد بصورة كبيرة على ما شاهده البلدان – أو بالأحرى مجموعات البلدان – في مجموعها فسوف يصل القارئ إلى التمييز في منطقة البحر المتوسط بين خمسة مجموعات كبرى بينها تنوع شديد ولكنها تتسم بآثار مشتركة إلى حد كبير (رافاك، 2000).

- بلدان البحر المتوسط أعضاء الاتحاد الأوروبي (اسبانيا، فرنسا، إيطاليا، واليونان، والبرتغال).
- بلدان المغرب.
- بلدان الشرق الأوسط.
- البلدان الأوربية خارج الاتحاد الأوروبي.
- بلدان البحر المتوسط لأوروبا الوسطى والشرقية.

وهكذا، إذا ما تحدثنا من الناحية الجغرافية، فسوف نجد أن منطقة البحر المتوسط تضم تنوعاً كبيراً يظهر في تحليل الحيازات والمجتمعات الريفية، كما يوجد هذا التنوع نفسه في "الأشكال الاجتماعية للإنتاج" الأمر الذي يسمح بالتحقق من وجود قدر كبير من "مناهج" التنمية الريفية. على أنه ينبغي الاعتراف بأن بلدان البحر المتوسط تقدم أيضاً ثوابت تتعلق أساساً بتاريخها وجغرافيتها التي أكدها عديد من الباحثين بدءاً من ف. برودل (1985).

ومثلها التنوع من ناحية، والثوابت من ناحية أخرى، يسمح لنا بالتحقق من الرأي المسبق الذي يبرره أيضاً الجمهور الذي يوجه إليه هذا الكتيب وغالبية الكبرى من مواطني البحر المتوسط.

(4) هناك وجهة نظر أخرى تقول إن النظريات وضعت انطلاقاً من تطبيق المنطق الرياضي على المبادئ العامة للنظام الاقتصادي.

هكذا نفهم أن تحليل الوقائع والسياسات، كما ورد في عنوان هذا الجزء الثاني، إنما ينصب بصورة كاملة تقريبا، على بلدان البحر المتوسط التي يفتتح بها هذا الجزء الثاني.

ونتيجة لذلك سوف يجري أولا تناول المناهج التاريخية للتنمية الريفية عبر التمييز المطرد بين "الريفي" و "الزراعي" الذي كان الظاهرة الأساسية للفترة من 1950 – 1980 في أوروبا وهي الآن في بدايتها في بلدان الجنوب.

وسوف نتناول بصورة أعمق المنهج المنتظم للتنمية الريفية، وهو الذي مازال يستخدم اليوم، دون شك، في التحليلات الاقتصادية الجزئية ولا يزال مناسبا لبعض التحليلات الاقتصادية الوسيطة، وبخاصة في بلدان الجنوب (كامباني 1995).

هذه التحليلات في مجموعها تسمح في النهاية بعرض النماذج الجديدة "للتنمية الريفية" التي رأيناها تظهر في سنوات القرن الحادي والعشرين.

الفصل الرابع الأعمال والسياسات

شهد الواقع الريفي تحولات هائلة، سواء في شمال البحر المتوسط وجنوبه أو في شرقه، ولا سيما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وكما سنلاحظ فيما يلي، حدثت تطورات متوازية وإن لم تكن متلاقية في مجموعتي البلدان.

1- حالة الزراعة، والمجالات الريفية والمجتمعات

الريفية غداة الحرب العالمية الثانية:

تمثل زراعة البلدان الأوربية، غداة الحرب العالمية الثانية، "تأخراً" بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى الأمر الذي يوضح المؤشرات التالية التي جمعها بول بيروش (1997). ويرجع هذا الوضع إلى الأشكال الاجتماعية الموجودة للإنتاج، وإلى الأساليب التقنية للإنتاج التي لم تكن قد تغيرت بشكل ملموس منذ أكثر من قرن من الزمان (بيروش، 1988).

المؤشرات الأكثر بروزاً تتعلق أولاً بغلة المحاصيل الرئيسية، والسكان النشطين، والإنتاجية.

- هكذا زادت غلة القمح من 8.6 قنطاراً سنة 1800 إلى 14.1 قنطاراً سنة 1950 أي بمعدل سنوي من الزيادة قدرة 0.4%. وبالنسبة للشعير زادت الغلة من 8.6 قنطاراً إلى 16.1 وزادت غلة الذرة من 10 إلى 12.6 قنطاراً.
- عدد السكان النشطين زراعيًا كان كبيراً جداً حيث كان يمثل عام 1950 ثلث العدد الإجمالي للسكان النشطين.
- كانت إنتاجية العمل ضعيفة وزادت ببطء (بنسبة 1% سنوياً) لكنها زادت بمعدل 7.5 فيما بين عامي 1946 و 1986.
- لم تكن الميكنة تشمل سوى المزارع الكبرى (1% من المساحات و 10% من إجمالي المساحة المزروعة (SAU)).

تسيطر الأشكال الاجتماعية الأسرية بصورة كبيرة على الزراعة في القارة الأوروبية. وعلى سبيل المثال كان في فرنسا 335 ألف عامل أجير دائم فقط سنة 1970 في الزراعة لعدد ثلاثة ملايين و 512 ألف ناشط أسري. وهكذا كانت الزراعة "فردية" أكثر أشكالها انتشاراً هو الشكل "الفلاحي". وقد جاء هذا الشكل في إطار نظام الزراعة الذي يطلق عليه "زراعة المحاصيل المتعددة- تربية المواشي" لأنها كانت تجمع بين الحد الأقصى للإنتاج الزراعي والحيواني. وكان الهدف الأساسي للزراعة هو تغذية الأسرة أولاً ثم بيع "الفائض الزراعي" في السوق. وكان الجر بالحيوان هو الأكثر انتشاراً حيث يسمح بضمان التسميد العضوي وهو الوحيد الذي كان يستخدم في غالبية المزارع (مازوييه ورودار، 1998). وهذا النظام يحد من إنتاجية العمل الأمر الذي يجمع بين المستوى الضعيف للغلة وضعف المساحة المزروعة بالنسبة للعامل (3.87 هكتار).

أدى هذا الوضع إلى اعتماد أوروبا الغربية على الحبوب الأمر الذي لم يتوقف عن الازدياد منذ بداية القرن العشرين والذي يجمع بين الاستهلاك الضعيف للمنتجات الحيوانية، والخضروات، والفواكه، الذي لم يصل إلى مستوى أمريكا الشمالية إلا ابتداءً من نهاية السبعينيات (مالاسيس، 1979).

كانت هذه الفترة هي أيضاً فترة التدخل القوي للدول التي "صاحبت" المشكلات التي واجهت الزراعة الأوروبية منذ بداية القرن. وكان لا بد أولاً من تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي من الأغذية وهو ما كان عليه حال أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى، ثم التصدي لقيود سنوات الحرب، وإعادة الانطلاق بعد الحرب لزراعة فقدت قدراً كبيراً من قوتها، ومحاولة تلافي ما أحدثته أزمة 1929 الكبرى من آثار على الزراعة.

في بلدان جنوب وشرق البحر المتوسط، نجد أشكالاً اجتماعية شديدة التباين تتراوح من المزارع الاستعمارية (وبخاصة في الجزائر) التي تمثل شكلاً اجتماعياً رأسالياً تماماً، إلى أشكال اجتماعية "آسيوية" تمثل غالبية المزارع الصغيرة لوادي نهر النيل في مصر. وفي شرق البحر المتوسط كانت الأشكال الإقطاعية تحتل جزءاً هاماً من المزارع تسيطر عليها المزارع الملكية أو المملوكة للكنائس. وكانت هذه هي حال ألبانيا وتركيا ويوغوسلافيا. وبصفة عامة كانت غالبية المزارع، سواء في جنوب البحر المتوسط أو شرقه، تعيش على مزارع صغيرة للغاية، يفاقم من صغر حجمها ضعف التربة وندرة المياه. وهي تقع في مناطق جبلية وعلى سفوح الجبال، حيث كانت أراضي الوادي تسيطر عليها كبار الملاك، والمستوطنون في المناطق الغربية، والاستقرائية، والطوائف الدينية. وهكذا، كثيراً ما كانت توجد أشكال اجتماعية من النوع "العائلي" كان الإنتاج فيها يستخدم كله داخلياً ولم يكونوا يعيشون في فقر مدقع إلا بفضل دخول الأجراء الموسمييين و/أو العرضيين.

وكان هذا الوضع "مصحوباً" بسياسات زراعية تتجه إلى تركيز تدخلات الدولة على الأراضي الاستعمارية ولا تكاد تساند جهود المعيشة التي يبذلها المزارعون- وهم الأغلبية- في المناطق الفقيرة (بسعود، 1997).

وفي الشمال كما في الجنوب كانت الأراضي الريفية والمجتمعات الريفية يسودها تماماً النشاط الزراعي وتربية المواشي الذي ينظم الإنتاج- بما في ذلك في الأراضي العلوية أو المنخفضة- والاستهلاك- الذي كان الاستهلاك الذاتي يشكل جانباً كبيراً منه- والعلاقات الاجتماعية، وحتى السيطرة على البيئة التي تشكل الشرط الذي لا غنى عنه لتنظيم كل ذلك (كامباني 2006).

2- الإعداد لفترة التنمية "بواسطة الدولة": 1960-1945

تشكل الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، سواء في شمال البحر المتوسط أو جنوبه، مرحلة لإعادة بناء الزراعة (مشروع مارشال لبلدان الضفة الشمالية)، والتحول السياسي (ظهور الدول المستقلة، لبلدان الضفة الجنوبية)، والتنمية الاقتصادية. وهذه الفترة التي تمثل الثلث الأول لما يطلق عليه، بالنسبة لأوروبا، "الثلثون المجيدة" سمحت للدول بالحصول على تمويلات كبيرة، مكنتها من عمليات، وبرامج، وخطط للتنمية، سواء في الشمال أو في الجنوب.

1-2- أثر "إعادة الإعمار" على الزراعة والتنمية

الريفية في البلدان الأوروبية

1-1-2 الأعمال الكبرى:

أدى الانطلاق السريع والمكثف للأعمال الكبرى لإعادة الإعمار إلى خلق طلب مكثف على العمل. وفي الوقت نفسه أدى تحديث عدد من الخدمات العامة إلى عرض نسق من الوظائف بالغة الأهمية والتي صاحبت بدء أو إعادة عديد من الأنشطة التي كانت قد توقفت أو تباطأت أثناء الحرب. والجدول التالي يوضح هيكل السكان النشطين العاملين في جميع البلدان "المتقدمة" كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان النشطين:

الخدمات	الصناعة	الزراعة	
26.6	30.8	42.6	1910
34.2	31.3	34.5	1930
37.7	34.8	27.5	1950
44.2	36.7	19.1	1960
50.7	37.9	11.4	1970
57.9	34.5	7.6	1980
64.8	30.1	5.3	1990

66.8	28	5	1995
------	----	---	------

المصدر: 1930-1910: حسابات ب. بيروش
1950 حتى 1995 إحصائيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE عن السكان النشطين.
ومكتب العمل الدولي: إحصائيات كل ثلاثة أشهر عن السكان النشطين.

يوضح هذا الجدول التقدم من جانب الأيدي العاملة التي تعمل في القطاع الثانوي بين عامي 1950 و 1970 وهو يتزامن مع الانخفاض الكبير في السكان الزراعيين. وبالنسبة لأوروبا الغربية، زادت الأيدي العاملة المستخدمة في القطاع الثانوي من 32.9 مليون عام 1950 إلى 38.3 مليون عام 1960 لكي يصل في عام 1970 إلى 41 مليون. كما يوضح هذا الجدول أن قطاع الخدمات واصل تقدمه بعد عام 1970 بينما سجلت الأيدي العاملة الصناعية انخفاضها.

2-1-2 مشروع مارشال الزراعي:

على الرغم من أن المعطيات الكمية ليست متاحة، إلا أنه يمكن القول بأن التمويل الرئيسي لمشروع مارشال للزراعة استخدم لتمويل معدات الزراعة التي كانت لا تزال بدائية بعد الحرب العالمية الثانية (سيرفولان 1989). ونلاحظ أيضا أن المساحة المزروعة موزعة حسب المزرعة كانت 3.2 هكتار عام 1965 في منطقة شمال البحر المتوسط، وكانت 3.9 هكتار في بلدان الاتحاد الأوروبي. وشهد تمويل هذه المعدات شروطا مثيرة للغاية بالنسبة للمزارعين (قروض لأجل طويلة نسبيا وبسعر فائدة منخفض للغاية). وقد استفاد كثير من المزارعين من هذه الهبة التي توضح بجلاء عدم التوازن بين مستوى المعدات التي كانت مهياة من ناحية لاستخدامها في مزارع كبيرة المساحة لكي يمكن ميكنتها، ومن ناحية أخرى مساحات المزارع التي كانت متواضعة للغاية (انظر ما يلي).

وقد استفادت المزارع الكبيرة استفادة كبرى من هذه الشروط الاقتصادية المواتية. ففي فرنسا، على سبيل المثال، كانت المزارع التي تزيد مساحتها عن 50 هكتارا وكانت تضم 100 ألف وحدة من بين المليون مزرعة الموجودة في البلاد عام 1960، هي التي استطاعت أن تقضى على تخلفها في المعدات. وفي الوقت نفسه زاد استهلاك الأسمدة عشرة أضعاف في بلدان أوروبا الغربية فيما بين عامي 1950 و 1990.

كان النقص في عدد السكان الزراعيين النشطين بالنسبة لإجمالي عدد السكان النشطين يفسره النقص الكبير في العاملين في الزراعة. والواقع أن هذه الأعداد نقصت في أوروبا الغربية من 26 مليون عام 1950 إلى 14 مليون عام 1970. وكان جزء كبير من هذه الملايين الثمانية مصحوبا أيضا بتغير في القطاع وفي مكان الإقامة الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في سكان الحضر. وكانت هذه الهجرة الريفية الكثيفة هي التي سادت الفترة من 1945 حتى 1960.

2-1-4 إعادة بناء المنظمات المهنية

دعم هذا "التحديث" للمزارع الكبيرة تحول كبير في المنظمات المهنية الزراعية التي كان جانبها "الحرفي" متطورا للغاية قبل الحرب والتي كان عليها أن تدخل تعديلا كبيرا على أوضاعها في مواجهة المجتمع العالمي في نهاية الحرب. وقد ساعد على ذلك حركة حشد صغار ومتوسطي المزارعين، الذين كانوا حريصين على المشاركة في عملية التحديث العامة للهياكل الاقتصادية وألا يتركوا عملية التحديث هذه للمزارع الكبيرة وحدها. لكن هذا الحشد لم يصبح فعالا إلا بدءا من ستينيات القرن العشرين.

2-1-5 ظل العالم الريفي والتنمية الريفية

يعتمدان بشكل كبير على الزراعة.

في بداية الستينيات لم تكن هذه التغييرات كبيرة بعد. ذلك أنه كان لا بد من انتظار اتفاقية روما والقوانين المختلفة التي ستسمح بوضع التطبيق في البلدان الستة الأولى التي ستشكل الجماعة الأوروبية حتى يمكن ظهور تغييرات هيكلية هامة. ففي الجزء الأكبر من المناطق الزراعية التقليدية، إذا كانت

الجرارات قد حلت محل الزراعة المعتمدة على الحيوان، إلا أن حجم المزارع لم يكن يسمح بإحداث تغيير جوهري في إنتاجية العمل، ولا التخلي عن نظام الربط بين الزراعة وتربية الماشية لكي يحل محله نظام للإنتاج المتخصص (التخصص في تربية الماشية من ناحية، والمنتجات النباتية السنوية والمنتجات الشجرية الدائمة من ناحية أخرى). ففي بلدان شمال البحر المتوسط، كان عدد السكان النشطين في الزراعة يمثل 42% عام 1960 من إجمالي عدد السكان النشطين، وكان يمثل 26% في البلدان الستة للجماعة الأوروبية حديثة النشأة (ميديا جري، 1993).

أدت الهجرة الريفية إلى إخلاء جزء من المناطق الريفية. ويسود الاعتقاد بأنه إذا كان وزن السكان الزراعيين النشطين لم يشهد بعد نقصا ملموسا فإن ذلك يرجع، بلا شك، إلى البطالة المقنعة التي كانت موجودة من قبل في عدد كبير من هذه المساحات الزراعية الصغيرة والتي كانت تقلل من العدد الفعلي للعاملين في الزراعة حتى وإن كان ذلك يحدث في أوقات قصيرة للغاية. ومن ناحية أخرى، فإن الجانب الأكبر من هذه الهجرة يتكون من الشباب المعاونين للأسرة - وبخاصة الفتيات - الذين لم يكونوا محصورين ضمن أعداد السكان النشطين (بيروش، 1997).

2-2 1960-1945: جنوب البحر المتوسط وشرقه

يعدان اقتصادا زراعيًا أكثر استقلالية

يصعب، في الواقع، تبين تطور متجانس في البلدان التي تشكل جنوب البحر المتوسط وشرقه، لا سيما وأننا، طبقا لتصنيفنا (أنظر ما سبق) نواجه أربعة مجموعات متميزة (المغرب، والشرق الأوسط، وبلدان وسط وشرق أوروبا، وبلدان أوروبا خارج الاتحاد الأوروبي).

من ناحية أخرى، فإن بلدان المغرب تسيطر عليها مشكلات تصفية الاستعمار، والمشكلة الرئيسية لزراعتها هي إعادة توجيهها نحو زراعات يكون إنتاجها موجهًا، في المقام الأول، إلى التصدير. ويحتفظ كل بلد بقطاع زراعي تصديري متخصص (التمر، والحمضيات، وزيت الزيتون) بينما بقية الإنتاج الزراعي الأساسي ينبغي إعادة تحويله. ومن المؤكد أن بعض السياسات العامة مثل "الفلاحية" حاولت تحسين ظروف المعيشة والإنتاج داخل المناطق الريفية، لكن الأمر استلزم الانتظار حتى السبعينيات لكي تظهر سياسات زراعية حقيقية.

كانت مصر في غمرة الناصرية وزراعتها يسيطر عليها الإصلاح الزراعي الذي وضعته وتوجه اشتراكي لاقتصادها الزراعي يديره تدخل شديد للغاية من جانب الدولة.

كانت بلدان وسط وشرق أوروبا تدخل في اقتصاد اشتراكي يطبق "المبادئ" التي تمت في مناطق أخرى، وتأميم الأراضي الملكية وأراضي الكنيسة التي تحولت إلى قطاع تابع للدولة، بينما أدى الإصلاح الزراعي إلى دمج المزارع الصغيرة في تعاونيات للإنتاج.

تركيا هي البلد الوحيد الذي لديه اقتصاد زراعي أكثر استقلالًا ذاتيًا، بمعنى أنه لا يعتمد كثيرًا على بيئة سياسية بعينها، لا سيما وأن بلدان الجنوب والشرق تحتل فيها الزراعة مكانًا بالغ الأهمية في الاقتصاد والاستخدام 77% من السكان النشطين زراعيًا (1961) و34% من إجمالي الناتج المحلي يأتي من الزراعة (1965).

ولم يحدث، إلا في الفترة التالية، وضع سياسات زراعية جديدة في مجمل هذه البلدان، وإن كانت تختلف اختلافًا بينا من دولة إلى أخرى.

3- 1985-1960: الدول تحول الزراعات الوطنية

وتتخلى عن العالم الريفي

هذه مرحلة "تدعيم" ما كان قد بدأ قبل ذلك. فقد تواجدت الدولة بشدة في التنمية الزراعية في الشمال كما في الجنوب. غير أن هذا "الوجود المكثف" انتهى مع نهاية حقبة "الدولة الشاملة"، التي تحققت في الشمال بإصلاح السياسة الزراعية المشتركة لسنة 1986 وفي الجنوب بخطط الإصلاح الهيكلي.

3-1 في الشمال السياسة الزراعية المشتركة، سياسات

التحديث والسياسات الإقليمية:

الأساس الاقتصادي للسياسة الزراعية المشتركة معروف: يتعلق الأمر، انطلاق من نظام للسعر الداخلي لا يرتبط بالسوق العالمية، بخلق ارتفاع كبير في الدخل الزراعي التي تسمح بدورها بتسارع كبير جدا لتحديث المزارع. وكما سنرى فيما بعد عند تناول الجوانب الأكثر نظرية للتحديث، فإن الأمر يتعلق بزيادة إنتاجية العمل عن طريق زيادة غلة المساحة المزروعة لكل مزرعة الأمر الذي سيسمح في النهاية بتخفيض الدعم وإحداث تقارب مع شروط السوق العالمية. لكن هذا التحديث لا يكون ممكنا إلا بتحقيق زيادة كبيرة في مساحة المزارع. وهكذا فإن متوسط المساحة المزروعة للمزرعة الواحدة سوف يرتفع في بلدان الاتحاد الأوروبي من 3.9 هكتار عام 1965 إلى 12.5 هكتار عام 2003 (ميداجري، 2006). لكن هذه الزيادة السريعة لن تكون ممكنة إلا بهجرة ريفية واسعة يدفع إليها في جانب كبير منها الجاذبية الشديدة للوظائف الحضرية وكذلك التخلف الذي تشهده ظروف الحياة في العالم الريفي.

لكن هذا الجهد العملاق للتحديث لن يعود بالنفع إلا على جزء محدود من المساحة الزراعية (20% لأوربا ذات الخمسة عشر) التي تنتج 80% من القيمة الزراعية المضافة بينما ستبقى الثمانين في المائة التي لم تمسها السياسة الزراعية المشتركة في وضع يكون بالغ الصعوبة أحيانا (أندرينسنز، 1988). ومن ناحية أخرى فإن التنمية غير المتكافئة لمناطق الجماعة سرعان ما ستؤدي إلى ظهور الحاجة لوضع أدوات لتصحيح السوق تهدد تأثيراتها التماسك الاجتماعي للجماعة الأوروبية.

وهكذا أنشئت داخل الجماعة الأوروبية "الصناديق الهيكلية" التي سيكون بعضها موجه أساسا إلى تصحيح عدم تكافؤ التنمية للمناطق الريفية (الصندوق الاجتماعي الأوروبي، والصندوق الأوروبي للتوجيه والضمان الزراعي، والصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية). وفي نهاية الفترة سوف يقوم عدد من المبادرات الأوروبية باستكمال عمل هذه الصناديق، من بينها مبادرة الربط بين أعمال تنمية الاقتصاد الريفي (ليدر) التي ستوضع موضع التنفيذ عام 1980 وتوجه إلى أكثر من ألف منطقة ريفية أوروبية (الصناديق الهيكلية الأوروبية 2002) وهي الأكثر أهمية للعالم الريفي.

3-2 في الشمال جرت "إصلاحات" "للتشوهات الإقليمية"

هكذا ظهرت سياسات "الإعدادات الكبرى". وقد وضعت هذه السياسات موضع التنفيذ في عديد من البلدان (شركات الإعداد في فرنسا، وصندوق ميدى في إيطاليا، وخطة "ديزارولو" باداجوز في أسبانيا، ومشروع GAP في تركيا....) وكانت هذه بالضبط هو "رد" الدولة على تفاوتات التنمية في الأقاليم. وسوف تتعرض هذه الهياكل الكبرى للخطر في بداية الفترة اللاحقة إلا في تركيا التي حققت بعد سنة 2000 الإعدادات **الفرعونية** لـ "GAP" (رافاك RAFAC، 2000).

3-3 في الجنوب كانت سياسة تحديث الزراعة

لها الأولوية منذ بداية الاستقلال:

ركزت هذه السياسات أعمالها على القطاعات التي تمثل أهم القدرات (محيط الري في المغرب، قطاع الإدارة الذاتية في الجزائر، الخطوط العامة للري في تونس). وقد وضعت هذه موضع التنفيذ في سياق الإحاطة الوثيقة للفلاحية التي كانت الهدف. وعلى سبيل المثال ينبغي أن نوضح أن خطط الزراعة في الجزائر والمناطق المروية في المغرب كانت توضع في وزارة الزراعة وهو ما يشهد على أهمية تأثير الدولة على أساليب هذا "التحديث" (أكاسبي، 1997).

3-4 العالم الريفي "أخلى" في الشمال، "فقير" في الجنوب

رغم الهجرة التي تشكل تنمية زراعية "مزدوجة"

من المثير للاهتمام أن نلاحظ التوافق بين التحليلات التي أجريت على هذه الفترة (كامباني، 2000).

في الشمال نجح "التحديث". ففي أقل من 20 سنة أصبح لدى أوروبا فائضا في الحبوب، والخضروات، والمنتجات الحيوانية. وفي الجنوب، رغم الصعوبات التي واجهها هذا "التحديث" ولا سيما في الجزائر⁽⁵⁾، أصبح القطاع الزراعي قطاعا ديناميكيا (التخلي عن استراحة الأرض، وزيادة الغلة، وتنمية الصادرات) (ميداجري، 1993).

لكن المناطق "الريفية" "المتوسطة" هي التي دفعت الثمن سواء في الشمال أو في الجنوب. ذلك أن الدولة أهملت هذه المناطق وركزت عملياتها على المناطق التي يمكن "النموذج تنمية الزراعة" أن ينفذ فيها، الأمر الذي أدى إلى أن تشهد هذه المناطق الريفية في أوروبا فترة صعبة (أندرينسنز، 1988) لكنها ستعود في الفترة التالية وتشهد "تجديدا ريفيا" حقيقيا (كايزر، 1990).

وفي بلدان الجنوب نلاحظ نفس التباين بين المناطق التي اهتمت بها الدولة بصورة فعالة وتلك التي ظلت مستبعدة على الرغم من تدخلات اتسمت بضعفها الشديد بحيث لا تعتبر فعالة حقا (بساعود، 1997). ومع ذلك لم تتوقف أعداد السكان الريفيين عن التزايد أثناء الفترة، وإن تناقص عددهم بالنسبة لإجمالي عدد السكان. وقد ظل تزايد السكان مستمرا حتى نهاية هذه الفترة و عوض عنه بهجرة كثيفة وطنيا ودوليا. وقد أسهم ذلك في زيادة ملموسة للدخول النقدية لهذه المناطق عن طريق تحويلات المهاجرين، مع خلق تنمية "مزدوجة"، حيث يأتي الغذاء من خلال الاستهلاك الذاتي، والدخول النقدية للمهاجرين.

وسوف ترى في الفترة اللاحقة أن تباطؤ تدفق الهجرة التي تزامنت مع نفص الدولة ليدها سوف يخلق أزمة كامنة في كثير من المناطق الريفية.

4- 1985-2000: ظهور "الريفية" ككيان محدد وظهور

"السياسات الريفية" كمكمل للسياسات الزراعية

كانت سنة 1985 نقطة تحول في ساحة "الريفية" بالنسبة للزراعة وإنما أيضا بالنسبة لسياسات التنمية. ولم تكن المكونات الريفية لهذه الأخيرة سوى ملحقا للسياسات الزراعية التي اندمجت فيها فعلا. واعتبارا من سنة 1985، أخذت السياسات الريفية استقلالها الذاتي عن السياسات الزراعية سواء في الشمال (بوضع "الركيزة الثانية" للسياسة الزراعية المشتركة) أو في الجنوب بصياغة استراتيجيات طويلة ومتوسطة الأجل من أجل تنمية العالم الريفي.

وهكذا تمثل الفترة من 1985-2000 فترة بناء لتنمية ريفية أخذت تستقل رويدا عن التنمية الزراعية.

4-1 في الشمال

تفتتح هذه الفترة بإدراك الآثار التي تولدت عن التطور الاقتصادي وسياسات الفترة السابقة: التناقص الشديد في عدد السكان النشطين زراعيًا والذي جاء نتيجة للتخفيض المستمر في المساحات حيث النموذج السائد للتنمية الزراعية، وهو نموذج السياسة الزراعية المشتركة.

لكن التصحر، البشري والبيئي، لعدد من المساحات الريفية أصبح مشكلة سوف تشكل أحد محاور سياسة الاتحاد الأوروبي. وقد شهدت هذه الفترة إصلاح السياسة الزراعية المشتركة والصناديق الهيكلية

(5) التي مارست إصلاحا جذريا للقطاع ذاتي الإدارة عام 1986 بإنشاء المؤسسات الزراعية الجماعية والمؤسسات الزراعية الفردية التي انتهت إلى زراعة أسرية حديثة.

ومضاعفة الموارد المخصصة لها. كما كانت هذه الفترة هي فترة إطلاق الاتحاد الأوروبي الذي افتتح في نفس الوقت "السوق الكبرى" مع الميثاق الاتحادي ووضع سياسة "للتماسك الاجتماعي" بين أراضي وسكان بلدان الاتحاد الأوروبي. وقد استكملت هذه السياسات بتدابير محددة تتعلق بالمناطق الجبلية، والمناطق المحرومة، ومناطق التحول الاقتصادي. كما وضعت موضع التنفيذ سياسة زراعية- بيئية تستند على "تعدد وظائف الزراعة" (داتار، 2002).

ومع ذلك كان ظهور الفاعلين المحليين هو الظاهرة الأكثر حسما بالنسبة للتنمية الريفية أثناء هذه الفترة، التي شهدت اطراد الوقائع التالية:

- جاءت الهجرة الريفية وما أدت إليه من تصحر لكي تؤثر أولاً، في فترة ما بعد الحرب، في المناطق المسماة "بالهامشية" التي شهدت فيها الزراعة وتربية الحيوان صعوبات بالغة. وهي تؤثر الآن، أيضاً، في مجمل "المناطق المتوسطة"، وهي المناطق التي مازالت تمارس فيها زراعة يجرى تحديثها ولكن مستوى الإنتاجية لا يتواءم مطلقاً مع المناطق المستوية. والمساحة الإجمالية لهذين النوعين من المناطق تمثل ما يراه المرء في قرابة 80% من المساحة الريفية للاتحاد الأوروبي. وترجع هذه الظاهرة أساساً، منذ عام 1945، إلى تناقص العمل الزراعي في هذه المناطق (كامباني، 2006).

- كان هذا التناقص مصحوباً بركود بل وتراجع نسبي للسكان النشطين صناعياً، الأمر الذي أثر بصفة خاصة في المنشآت الموجودة خارج المدن الكبرى، لكنه أثر أيضاً في البلدان الريفية التي كانت هذه الصناعات موجودة فيها (أنظر فيما بعد) أثناء فترة النمو الصناعي الكبير لسنوات ما بين 1960 و1980.

- هناك عدد هام للغاية من المساحات الريفية محرومة من إمكانيات الاستخدام التي يتيحها لها قطاعي إنتاج المواد التي يمكنها أن تعتمد عليها للمحافظة على الاستخدام.

- كان طبيعياً أن تؤدي هذه العملية إلى تصحر كامل لهذه المساحات.

- غير أن ظاهرتين متزامنتين غيرتا هذه الاتجاهات:

- تولى السكان المحليين لعمليات جديدة من التنمية المحلية تعتمد أساساً على أنشطة تجارية في المقام الأول.

- اتجاه "العودة السكانية" التي مست المناطق الريفية في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، بما فيها تلك التي تشبه "الريف العميق". وكان ينظر إلى هذا التطور السكاني في بعض الأحيان على أنه نتيجة "المنطق" جديد في "الإقامة".

- وقد أثارت هذه العملية دورها، كما سنوضح فيما يلي، ظهور سياسات للتنمية الريفية التي كانت محددة وتزداد تميزاً عن التنمية الزراعية. وتأتي هذه السياسات كمساند للمبادرات المحلية التي تظهر في إطار إقليمي صغير، كثيراً ما يطلق عليه "المنطقة الريفية".

2-4 في الجنوب وفي الشرق:

برامج الإصلاح الهيكلي (انظر الجدول الأول) التي ظهرت عام 1985 انصرفت إلى تدابير محددة للقطاع الزراعي. وقد أدت، من جهة أخرى، إلى "تراجع" الدولة عن المناطق الريفية.

وقد تضمنت برامج الإصلاح الهيكلي الزراعي تدابير لإعادة توجيه الإنتاج بما سمح بدعم أفضل للصادرات والإسهام في إعادة التوازن للحسابات الخارجية للبلدان. كما تضمنت أيضاً تدابير جزئية لتحرير أسعار المنتجات الزراعية وإلغاء الدعم للمدخلات وللمواد. وكان لهذه التدابير المختلفة آثار إيجابية بصفة عامة في المناطق الغنية لكنها زادت من حدة الفقر في المناطق الفقيرة.

عندئذ فهمت الدولة أين تسارع بالتدابير الوحيدة التي دفعتها الضائقة المالية الدولية لاتخاذها، ألا وهي تزويد المناطق الريفية بالبنية التحتية الاقتصادية (المياه، والكهرباء، والطرق، والتحضر الريفي) والاجتماعية (التعليم والصحة).

وقد وضعت هذه الإعدادات على نطاق واسع في تونس وفي مصر قبل عام 1985 وبدرجة أقل من الجزائر. وأصبحت ذات أولوية في المغرب لكن التكاليف المالية التي تترتب عليها جعلت وضع التنفيذ أكثر صعوبة مما كان متوقعا.

من ناحية أخرى، كان "ابتعاد الدولة" الذي طالب به صندوق النقد الدولي مصحوبا بالمطالبة بوضع "إستراتيجية" جديدة دعا إليها البنك الدولي ويطلق عليها "التنمية القائمة على المشاركة". وهكذا كان لا بد من الانسحاب العام للدولة وإحداث تعديل جذري في "المشروعات"⁽⁶⁾ لكي يدرك القادة السياسيون أن الفاعلين المحليين يمكنهم أن يلعبوا دورا هاما في الإدارة الجماعية لشئونهم.

وكان من شأن هذه التنمية القائمة على المشاركة أن تضيء "مشروعية" على الحركة الترابطية التي تطورت بصورة متفاوتة في سرعتها حسب البلدان في المناطق الريفية. لكن هذه الظاهرة أدت إلى ظهور مساحات ريفية وجمعيات ريفية كمشكلة سياسية وطنية.

أدى ظهور التنمية الريفية كمشكلة سياسية وطنية إلى وضع "إستراتيجية للتنمية الريفية حتى عام 2025" في المغرب، كما أدى في الجزائر إلى صياغة برنامج وطني للتنمية الريفية، وفي تونس إلى وضع سياسات إقليمية، وفي مصر لسياسات التنمية المحلية التي تعتمد على وزارة مكلفة بهذه المشكلة. وكانت تركيا هي البلد الوحيد الذي ظلت التنمية الريفية فيها تنمية زراعية في الأساس، أخذا بعين الاعتبار الأهمية النسبية والمطلقة للأراضي الزراعية (أجريمو، 2005).

وهكذا لاحظنا، في بلدان الجنوب، منذ بداية الفترة، عددا معينا من الظواهر المتشابهة والمختلفة في آن واحد، لما نلاحظه في الشمال (عبد الحكيم، وكامباني، 1987):

- منذ خضوع عدد كبير من بلدان الجنوب والشرق للإصلاح الهيكلي، نلاحظ ما يطلق عليه الآن "انسحاب الدولة"، وهو ما يعنى، في الواقع، خفض عام للإنفاق العام داخل المناطق الريفية.
- ترجم هذا التخفيض أساسا في صورة وقف لدعم مختلف الهياكل الاقتصادية التابعة للدولة التي كانت مكلفة بها والتي كثيرا ما كانت تنتهي باختفائها.
- هكذا نلاحظ توقف أو تباطؤ "المشروعات الكبرى للتنمية" الأمر الذي ترك السكان الذين كانوا يعتمدون عليها في وضع بالغ الصعوبة في أغلب الأحيان.
- لكن كما كان أحد أهداف هذه المشروعات الكبرى حفز المزارعين على الدخول في اقتصاد السوق، إلا أن هذا التوقف أدى في كثير من الأحيان إلى إضعافهم من حيث إشباع احتياجاتهم الأساسية.
- أدى انسحاب الدولة بكل أشكاله إلى بروز مشكلات الحياة في المجتمعات الريفية.
- وفي بعض الحالات، تولت المنظمات غير الحكومية، وبصورة أكثر عمومية روابط المزارعين و/أو الروابط الريفية، التصدي لهذه المشكلات.

3-4 في الشمال كما في الجنوب، يجرى بصورة متزايدة تقسيم المساحة

الريفية إلى مناطق للتنمية يتولى مسئوليتها من يعيشون فيها

(6) أصبحت أكثر "إقليمية" وأكثر اندماجا كما أصبحت مكانا لوضع "الليبرالية" موضع التنفيذ وهو ما أصبح يطبق، مثلا، على اختيار خطط المناطق المروية وغيرها مما تضعه الدولة.

يبدو هذا التطور أكثر ملاحظة في الشمال. وذلك أن الهياكل الكبرى للإعداد قد خفضت بصورة كبيرة نشاطهم للافتقار إلى التمويل من جانب الدولة. فضلا عن ذلك استحدثت السياسة الزراعية المشتركة عددا من الآليات التعاقدية بين الاتحاد الأوروبي، والمزارعين، والريفيين التي تركت مجالا واسعا للمبادرة المحلية الفردية أو الجماعية وقللت من فائدة هذه الهياكل الكبرى.

وفي الجنوب لا زلنا نشاهد "مشروعات كبرى" كتلك التي ينفذها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والتي تتناول بصفة عامة عدة ملايين من الهكتارات وتخص في أغلب الأحيان أكثر من مليون من السكان.

كذلك نلاحظ أن مؤسسات أخرى كبيرة للتنمية تحول تدخلاتها بالتدريج عن طريق وضع نظام للتعاقد بين الفاعلين المحليين الذين يدفعون إلى تنظيم أنفسهم، وبين "البرنامج" نفسه الذي يقدم عددا من "الخدمات" التقنية للفاعلين المحليين. وهذه هي حال مشروعات البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وGTZ.

وفي عدد من المناطق الريفية تكون هذه الحركة مصحوبة بتضخم الاتحادات المحلية للتنمية والتي غالبا ما يكون حجمها متواضعا (اتحادات الدوار في المغرب أو PPDR في الجزائر) لكنها تتجه إلى التجمع على مستوى مساحات وسكان من النوع الذي أطلقنا عليه قبل ذلك "المناطق الريفية".

لكي نختتم هذا الفصل، من المهم أن نسجل أن هذا التطور لعمليات التنمية الزراعية نحو التنمية الريفية وهذا التقسيم للمساحة الريفية إلى مساحات للتنمية تتولى مسؤوليتها الاتحادات المحلية لا يقتصر بحال من الأحوال على أوروبا وبلدان البحر المتوسط.

ففي السنوات الأخيرة شهدت أفريقيا السوداء تطورا سريعا "الحركة فلاحية" ترجمت في شكل ظهور آلاف الاتحادات (جراد، 2007). وعلى نفس المنوال، أصبحت حركة الاتحادات في الأوساط الريفية على جانب كبير من الأهمية في أمريكا اللاتينية وفي جنوب وشرق آسيا (ميركروا، 2001).

الفصل الخامس

هدف التنمية الريفية: المساحات الريفية والمجتمعات الريفية

خرجنا من الفصل الأول ببعض نقاط الاستدلال عن التطورات والتحويلات التي حدثت في الزراعة وفي "العالم الريفي" أثناء السنوات الستين الأخيرة.

وإذا ما عدنا إلى تعريفات "التنمية" و"التخلف" التي وردت في إطار ظهور "نظريات التنمية" لأمكننا استخلاص أن هذه السنوات الستين الأخيرة تمثل في الشمال كما في الجنوب، وفي الزراعة كما في الأنشطة الأخرى التي نفذت في العالم الريفي، مراحل من "التخلف" ومراحل من "التنمية".

وهكذا كانت الزراعة، في المناطق الريفية الأوروبية، هامشية فيما بين عامي 1945 و1980 وشهدت عملية تخلف نسبي - ولم تستطع هذه المناطق أن تضع موضع التنفيذ نموج تحديث الزراعة للسياسة الزراعية المشتركة - وحتى تخلفا مطلقا عندما نلاحظ تدني النشاط إن لم يكن اختفاء الزراعة في هذه المناطق، كما أن المناطق الريفية الواقعة خارج العمليات الزراعية الكبرى في الجنوب لقيت نفس المصير.

هناك مناطق ريفية أخرى دخلت في عمليات "التنمية". وفي الشمال كانت هذه المناطق هي تلك التي استطاعت أن تضع موضع التنفيذ نموذج التنمية "للسياسة الزراعية المشتركة أو بصفة عامة نماذج "للتحديث". وفي الجنوب كان الأمر يتعلق، مثلا، بالمناطق التي تهتم بها أجهزة التنمية في المغرب، أو المناطق ذاتية الإدارة في الجزائر أو الخطوط العامة للري في تونس. وفي تركيا كان الأمر يتعلق بالمناطق التي نفذت فيها التهيئة الكبرى للزراعة المائية، وفي يوغوسلافيا أراضي الإدارة الذاتية.

يمكن القول أيضا بأن تدهور الزراعة في عدد من المناطق الريفية في الشمال وفي الجنوب قد أدى بدوره إلى أنشطة غير زراعية مما أدخلها في عملية حقيقية من التخلف. وهكذا حدثت بصورة متزامنة وأحيانا في نفس المناطق عملية للتنمية وعملية للتخلف.

وبالرجوع ضمنا إلى هذه المفاهيم نجد أن اللغة الجارية كذلك التي يستخدمها العلماء تستخدم مفاهيم التنمية الزراعية والتنمية الريفية.

لكننا نستطيع القول بأن مفهوم التنمية الزراعية لا يثير كثيرا من المشكلات عندما يستخدم بصورة عامة تنمية الزراعة⁽⁷⁾ من حيث أنه لا يحمل نفس معنى مفهوم التنمية الريفية. المشكلة هنا تكمن في مفهوم "الريفية" وأيضا في التقارب بين التنمية والريفية.

وبالمثل كان لزاما علينا أن نحدد أولا محتوى مفهوم التنمية الريفية قبل أن نتعرض بالتفصيل "للمناهج" المختلفة. والسؤال الذي نطرحه هو التالي "عندما نتحدث عن التنمية الريفية، فعلي أي شيء يطبق مفهوم "التنمية"؟ و"الريفي" هل هو شيء علمي يمكننا أن نعالجه كمفهوم؟

للإجابة علي هذين السؤالين حاولنا أولا أن نوضح كيف نفصل مفهوم التنمية الريفية تدريجيا عن مفهوم التنمية الزراعية الذي كان مندمجا فيه منذ الأبد. ثم بعد ذلك تتبعنا تطور مناهج الريفية، لكي نتوصل إلى ما تعنيه التنمية الريفية اليوم.

1- التنمية الزراعية والتنمية الريفية:

علي نحو ما رأينا في إبداء بعض نقاط الاستدلال حول ما حدث في الزراعة والعالم الريفي، في الشمال كما في الجنوب وفي الشرق (انظر الفصل الأول). فإن العلاقات بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية لا يمكن تحليلها إلا من منظور تاريخي. ولا بد لنا أن نسترجع تطور وتحويلات العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي جرت في القطاع الزراعي والعالم الريفي. واقع الأمر أن الفترة التي مررنا بها أثناء

(7) وفي المقابل فإن الذي يثير مشكلة هو محتوى التنمية الزراعية، كما يحدث في كل مرة يستخدم فيها مفهوم التنمية.

السنوات الستين الأخيرة في أوروبا وبدرجة أقل في جنوب وشرق البحر المتوسط تتسم بانفصال مطرد بين الزراعة والريف وهو ما يمكن أن يصير "طلاقاً" حقيقياً في بعض الحالات (جويجو، 1998). ويرى آخرون مثل كايزر (1990) أنه لا غني عن قيام تحالف بين المزارعين والريفيين. ومن هنا فسوف نوضح أولاً كيف كان هذا الكيانان مرتبطين بصورة قوية حتى الحرب العالمية الثانية قبل أن نصف العلاقات الجديدة التي نشأت بينهما وكيف تعطي هذه العلاقات الجديدة التي نشأت بينهما وضعاً محدداً "للريفي".

كان عدد سكان العالم عام 2003 أقل قليلاً من 6 مليار و500 مليون نسمة. وكان 52% منهم يقيمون في مساحات ريفية وكانوا يشكلون "السكان الريفيين". ومن بين هؤلاء السكان الريفيين كان السكان "الزراعيون" يمثلون أكثر قليلاً من 2.5 مليار نسمة. وهكذا يتضح بالطرح أن 665 مليون شخص ممن كانوا يعيشون في المناطق الريفية، عام 2003، وينتمون إلى أسر لم يكن نشاطها زراعياً، يمثلون حوالي 20% من السكان "الريفيين".

وهذا الوضع جديد نسبياً حيث كان نصيب السكان الزراعيين عام 1965 من السكان الريفيين 86% وتجاوزت نسبتهم 95% عشية الحرب العالمية الثانية.

وهكذا، علي مستوي العالم، وبالإضافة إلى ظاهرة التحضر التي نعرفها جيداً، نشهد أيضاً ظاهرة "اللازراعية" في العالم الريفي، علي الرغم من زيادة السكان الزراعيين (0.86% في السنة) والزيادة السريعة في التحضر، التي لم تكبح، بصورة ملموسة، جماح الزيادة في سكان الريف الذين تزايدوا بنسبة 50% في 38 سنة من 1965 إلى 2003.

ولا شك أن هذا التطور ملموس بصورة أكبر في منطقة البحر المتوسط كما يتضح من الجدول التالي:

المنطقة من العالم	السكان الزراعيين	السكان الريفيين	السكان الريفيين النشطين	إجمالي السكان النشطين	السكان الزراعيون النشطين / الريفيين النشطين
	1965	2003	1965	2003	
العالم	86	81	40	58.5	43.5
شمال البحر المتوسط	73	38	34	36.4	16.7
جنوب البحر المتوسط	100	59.4	33	61	24.2
الاتحاد الأوروبي	67	26	27	26	5.5

المصدر: ميداجري، 2003، 2006.

يتضح من هذا الجدول بجلاء أنه حتى عام 1965، كان السكان الزراعيون مهيمون بصورة كبيرة علي سكان الريف، سواء في العالم، أو في البحر المتوسط، أو في بلدان الاتحاد الأوروبي. وهكذا كان الحيز الريفي والمجتمعات الريفية يحددها إلى درجة كبيرة العمل الزراعي وكذلك أنماط الاستهلاك الزراعي (رودريجو، 1997).

وفي عام 2003، ظلت الأمور علي ما هي عليه نسبيا في العالم، علي الرغم من تضاعف العدد الإجمالي للسكان. وفي المقابل تغيرت الأمور بصورة جذرية في البحر المتوسط: ففي الشمال لم تعد الأسر الزراعية تمثل سوي 38% (26% في بلدان الاتحاد الأوروبي) من سكان الريف، بينما زاد هؤلاء زيادة طيفية (6.7% في 38 سنة). وفي الجنوب لم يعد السكان الزراعيون يمثلون من سكان الريف سوي 4.59% بينما كانت أعدادهم متساوية عام 1965.

وهكذا، ومن الناحية الديموغرافية البحتة، شهدت السنوات الأربعين الأخيرة ظهور واستيطان سكان ريفيين لم تعد لديهم صلة بالنشاط الزراعي. فهناك 60 مليون من الريفيين زيادة في البحر المتوسط، 53 مليوناً في الجنوب و7 ملايين في الشمال. وأثناء الفترة نفسها نقص عدد السكان الزراعيين بمقدار 19 مليوناً في البحر المتوسط (حيث نقص 26 مليوناً في الشمال بينما زادوا 7 ملايين في الجنوب).

في سنة 1965، كان السكان الزراعيون في الضفة الشمالية قد فقدوا نصف أعدادهم. وحتى ذلك الوقت لم يكن النشاط زراعيًا في غالبيته فقط وإنما كانت الزراعة تستدعي أيضا أنشطة حرفية وتجارية، موجودة في العالم الريفي وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنشاط الزراعي.

وعلى مدى العقود التالية استمر تناقص السكان الزراعيين، وتأكد في إطار وضع السياسة الزراعية موضع التنفيذ، وتعميم نمط الزراعة الكثيفة والإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى تناقص عدد المزارع، مصحوبا بتحريك دائم للتركيزات العقارية وزيادة لم يسبق لها مثيل في إنتاجية العمل الزراعي.

وإلي جانب ذلك، ركزت السياسة الزراعية المشتركة النشاط الزراعي الإنتاجي في جزء صغير نسبيا من الأراضي الأوروبية، وأدي تحديث الزراعة إلي توحيد نمط الاستغلال الزراعي وأوجد انفصالا بين النشاط الاقتصادي والزراعي وديناميكيات الأراضي الريفية، لصالح المنطق القطاعي (برتراند، 2005، ص 57). وكان من الآثار الهامة "لتراجع" النشاط الزراعي تناقص سكان الريف وتناقص النشاط في كثير من المناطق الريفية. وخلال السبعينات، بدأ باحثون ومهنيون في لفت الانتباه إلي خلو المناطق الريفية من السكان، حتى وصلوا إلي وصف ذلك "بالتصحر". وقد أدى تناقص السكان في عديد من المناطق الريفية إلي اختفاء أنشطة تجارية وحرفية أخرى، وكذلك إلي اختفاء عديد من الخدمات بما فيها الخدمات العامة. وجدير بالذكر أن هذه العملية لم تمس فقط تلك المناطق التي كان النشاط الزراعي يواجه صعوبة فيها مقارنة للنموذج السائد. فالشيء الملاحظ أن تناقص السكان واختفاء الأنشطة والخدمات المصاحبة لها، قد أصاب أيضا مناطق كان النمط المكثف والإنتاجي يعمل فيها. والواقع أن الميكنة والتركيز العقاري الكبير أدى في بعض الحالات إلي حدوث نقص كبير في عدد الأسر وفي النشطين الزراعيين مع ما ترتب على ذلك من آثار سلبية على النسيج الاقتصادي والاجتماعي (عبد الحكيم وبوربوز، 1994).

هكذا يمكن القول إنه، اعتبارا من سنة 1965، حدث انصراف مضطرب عن النشاط الزراعي في المساحات الريفية في الشمال. فهل حلت الأنشطة الريفية غير الزراعية محل الأنشطة الزراعية؟ لم يحدث ذلك بصورة تلقائية في جميع الحالات كما سنري فيما بعد. واليوم هناك حقيقتين ثابتين:

- تراجع الزراعة من حيث عدد الأفراد، والاستخدام والدخل في المناطق الريفية بينما ظلت تشغل الجزء الأكبر من المساحة.

- وقف الانخفاض الديموغرافي في المناطق الريفية، مع اتجاه معاكس تمثل في زيادة السكان في بعض المناطق الريفية وثبات الوضع في الأخرى (وهو ما أطلق عليه ب. كايذر في فرنسا "التجدد الريفي"). ويرجع ذلك إلي انتقال شرائح من سكان الحضر إلي المناطق الريفية: المتقاعدون، والمقيمون الجدد، والريفيون الجدد.

وفي الجنوب نلاحظ اتجاها لتراجع الأهمية النسبية للزراعة في المناطق الريفية، مع تفاوت في الوقت. والواقع أنه اعتبارا من السبعينات نشهد ظهورا لنشاط غير زراعي ملموس في العالم الريفي وإن كان يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنشاط الزراعي.

وفي المناطق الريفية لبلدان جنوب البحر المتوسط نشهد أيضا اعتبارا من سنوات السبعينيات التأثير الذي حدث في كثير من المناطق الريفية نتيجة لوجود غالبية من الأسر الريفية لمهاجر يعمل سواء في البلاد أو في الخارج. وقد أثارَت هذه الظاهرة بدورها، عن طريق تحويلات الدخل من جانب المهاجرين، إضفاء طابع نقدي محلي علي النشاط الذي أدَّى إلي ظهور أنشطة جديدة ولا سيما الأنشطة الحرفية والتجارية.

وبصورة عامة، نلاحظ اليوم في المناطق الريفية لبلدان الجنوب، أن الزراعة، وإن ظلت نشاطا هاما، لم تعد لها السيادة. ونظرا لتطورات هياكل الإنتاج الزراعي والزيادة السكانية، فإنها لم تعد قادرة على امتصاص فائض الأيدي العاملة، ولا ضمان دخول كافية لغالبية الأسر الزراعية، ومن هنا جاء تعميم الأنشطة المتعددة في هذه الأسر ووجود معدل مرتفع للبطالة في المناطق الريفية.

وعلي نفس المنوال، سواء في الشمال أو في الجنوب، يمكننا أن نرجع إلي سنوات السبعينيات بداية الانفصال بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية. ولا يزال هذا الانفصال جاريا في عدد معين من البلدان.

ففي الجنوب، بدأت السلطات تضع سياسات محددة للتنمية الريفية كما حدث، مثلا، في المغرب (إستراتيجية 2020) أو في الجزائر (PNDR). وبالنسبة لبلدان الجنوب أو الشرق الأخرى مثل مصر وتونس وتركيا، ظلت سياسات التنمية الريفية تحتفظ بصلات قوية مع تهيئة الأراضي عبر مشروعات مائية- زراعية كبرى للتهيئة.

وفي الشمال تأخذ السياسة الزراعية المشتركة التنمية الريفية باعتبارها ركيزتها الثانية. وقد وضعت موضع التنفيذ برامج موجهة نحو تنمية الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية.

وهكذا توجد كيانات ريفية جغرافية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية يمكننا التعرف عليها وفهمها وهي ليست كيانات زراعية تماما أو بصورة مطلقة. ومعني هذا أن "الريفية" لها هوية خاصة بها يلزم تعريفها. وسوف نري، بصورة مستقلة عن التحولات الأخيرة التي شهدتها الحيز الريفي وربما بالرغم منها، أن هذا الحيز مقسم، ولا سيما بسبب عمليات الاستقطاب التي شهدتها منذ التطورات الكبرى للمجتمع العالمي وبخاصة منذ الثورة الصناعية.

هكذا تعود بنا التنمية الريفية إلي مفهومين أساسيين، مفهوم "التنمية" ومفهوم "الريفية". وكما سنري بعد ذلك، فإن العمليات التي جرت في التنمية الريفية لها طابع محدد نسبيا بالمقارنة مع تلك التي تجري علي المستوي القومي العام والتي يمكننا أن نصفها بالتنمية "العامة". ومن ناحية أخرى، فإنها تنسم دائما وفي نفس الوقت بدور هام نسبيا للزراعة⁽⁸⁾، وترابط القطاعات الاقتصادية الأخرى من حيث أن غالبية الأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية تركز علي تقويم الأصول الموجودة في المجال الزراعي (السياحة الريفية، والمنتجات الزراعية الغذائية... الخ).

توضيحا لهذا المنهج، يكون من المفيد الإحاطة بمفهوم "الريفية" ببيان بعض الأمور التي ينطوي عليها تعريفه. وسوف يسمح ذلك بأن نعمل علي بيان كيف ينطبق مفهوم التنمية، كما سبق لنا وعرفناه، (انظر الجزء الأول)، علي هذه الكيانات الخاصة وهي المساحات الريفية.

2- الريفية، مفهوم غامض (بوسار، 1992، آشلي وماكسويل، 2001):

لا يمر تعريف الريفية، أو الريفي، دون طرح مشكلات عديدة، انطلاقا من الفترة التي لم يعد فيها "الريفي" مرادفا "للزراعي". فمن الناحية التاريخية، سواء في الشمال أو في الجنوب، كان تعبير "الريفي" يعني مساحات وسكان يتمسون بشدة بالزراعة ويعتمدون عليها، واليوم، أدت التطورات الديموغرافية والاقتصادية إلي إحداث تغييرات هامة:

(8) حدث نفس الشيء، ولكن بدرجة أقل، في بلدان الجنوب. ويتفق الجميع علي أن أي تنمية زراعية في المناطق الريفية لبلدان الجنوب ليس ممكنا دون زيادة كبيرة في الأنشطة غير الزراعية.

- التحضر العام في الشمال، والمتزايد في الجنوب، ولا سيما مع ظاهرة انتقال السكان إلى الساحل علي كلا ضفتي البحر المتوسط، غير صورة شغل المساحة.
- ترتبت علي التحديث التقني والاقتصادي للنشاط الزراعي نتائج شاهدها في بلدان الشمال، (انخفاض كبير في عدد المساحات الزراعية، وانخفاض كبير في السكان وفي الأصول الزراعية، وانفصال الأنشطة الزراعية العليا والسفلي....الخ).
- في بلدان الجنوب أدت الزيادة الديموغرافية للسكان الريفيين مرتبطة بضعف قدرة الزراعة علي استيعاب فائض الأيدي العاملة وتوليد دخول كافية للأسر. إلي خفض سيطرة الزراعة في المساحات الريفية.

ومنذ ذلك الوقت، ولا سيما في بلدان الشمال كما نري في فرنسا حيث أنه لم يغب إقحام الريفية كموضوع علمي عن أوساط العلوم الاجتماعية، ثار جدال شديد في بعض الأحيان" (بريه. كورنس، هيرقييه، ص 10). وقد تطور تعريف الريفي تحت تأثير المناقشات والبيانات التي استخلصت من ملاحظة الواقع. كما أنه تطور في بلدان الشمال، تحت تأثير التطورات الداخلية للمناطق الريفية (تطورات ديموغرافية واقتصادية) وتطور مكانة الريفي في المجتمع الحضري (ليون، 2005).

ويمكن للمفاهيم المعتادة المختلفة للريفية أن تؤدي إلي ثلاثة مناهج:

*** الأول يبدأ بالسلب** بأن يعرف بصورة صائبة ما هو العالم الحضري وإعلان أن الريفي هو كل ما ليس حضري. وتعرف المدينة بأنها "تجمع للأنشطة في إطار تجمع للسكان" (شميث وجوفيث - ناجو، 2000، ص49). ومن ثم يتم تعريف عالم الحضر أساسا انطلاقا من ثلاثة معايير:

- كثافة المساحة المسكونة.

- تركيز السكان.

- تنوع وتركز الأنشطة الاقتصادية.

بينما ترجع المعايير التقليدية المستخدمة لتعريف الريفي إلي ضعف الكثافة السكانية، وضعف مستوي تنوع الأنشطة الاقتصادية، والأراضي ضعيفة التجهيز، وهيمنة الزراعة، وتناثر الأنشطة والسكان بما يؤدي إلي درجة ضعيفة من التراكم.

ويسهل علي المرء أن يقيس بسهولة صعوبات استخدام هذا المنهج الأول من حيث أن المعايير التي أخذت في الاعتبار ليس لها، في واقع الأمر، سوي تعريفات تقليدية تختلف، في الواقع، عن المنهج الذي يتبع في معالجة المشكلات. (ففي فرنسا، علي سبيل المثال، كان تعريف المجتمعات الريفية حتى سنة 1992 هي تلك التي تضم أقل من ألفي ساكن متجمعين في مكان واحد) (برون وآخر، 1991).

ومن ناحية أخرى فإن معيار قلة الكثافة مسألة نسبية تختلف حسب البلدان والمناطق. كما يمكن النظر إلي ضعف كثافة تنوع الأنشطة الاقتصادية والخدمات بالمقارنة بما هو قائم في المناطق الأكثر سكانا (ليون، 2005).

*** المنهج الثاني من منظور اجتماعي.** يعرف الحياة الريفية انطلاقا من عدد من المعايير الاجتماعية الثقافية المتصلة بالعلاقات الاجتماعية، ونظام القيمة، وأسلوب المعيشة والاستهلاك. ومن ثم فإن هذا المنهج يركز أساسا علي سمات السكان. ورغم أن المكونات التي يركز عليها هذا المنهج لا يمكن نفيها، إلا أنها تعاني من انفصالها الشديد عن المساحة التي يعيش فيها هؤلاء السكان. ومن ناحية أخرى، هناك عملية توصف في بلدان الشمال بأنها "المجانسة" وتوصف في بلدان الجنوب "بتقارب" أساليب المعيشة والاستهلاك بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، الأمر الذي يحد بشكل كبير من نطاق هذا المنهج.

* **المهج الثالث يفضل التحليل الاقتصادي**. وهو يعرف أساسا بالعلاقات بين هياكل النشاط. وهكذا فإن الريف هو المساحات التي تمارس فيها نسبة مئوية هامة (يجري تحديدها) من السكان نشاطا زراعي (الاجيبي وآخر، 1985). وبالنسبة لآخرين (هويليه، 1991) يعنى تعبير الريفى الوسط الذي يعيش فيه الأشخاص وليس النشاط الذي يستمدون دخلهم منه. وحاولت تحليلات أخرى تعريف الريف من حيث:

- درجة التركيز والتنوع الضعيفة للأنشطة والخدمات الاقتصادية.
- قوي التراكم أو التشتيت، الأمر الذي يؤدي إلى تحليل من حيث مجال الاستخدام، حيث يجري التمييز بين مجالات الاستخدام الريفية ومجالات الاستخدام الحضرية "حيث ينظم كل منها حول مركز للاستخدام يشغل مساحة إجمالية تتفاوت أبعادها طبقا لحجم المركز" (شميث وجوفيت - ناجو، المرجع السابق، ص52).

هل ينبغي أن نضم هذه المناهج الثلاثة؟ لا شك أن هذا الأمر سيكون ضروريا إذا كان ينبغي، في واقع التنمية، استعمال هذا المفهوم كمفهوم شامل علي مستوي البلد بأكمله. فالحديث، كما رأينا، لا يجرى عن التنمية الريفية وإنما بالأحرى عن تنمية الأراضي الريفية.

إن التطورات الداخلية في المناطق الريفية تجعل من بعض هذا المعايير أمرا عفا عليه الزمن. فمعيار الكثافة أمر نسبي، سواء كانت كثافة السكان أو كثافة الأنشطة والخدمات. ذلك أن هيمنة قطاع اقتصادي من زاوية الاستخدام والدخول، في وجود الزراعة، لم يعد أمرا واقعا.

واقع الأمر، أننا نجد في بعض بلدان الشمال، مثل فرنسا، انفصالا بين منطق الإقامة والنشاط. ذلك أن ديناميكية الإسكان -إيجابية كانت أو سلبية- في المناطق الريفية لم تعد تعتمد علي الأنشطة التي تجري فيها وإنما علي جاذبيتها السكانية. وهذا ما يفسر، بصورة خاصة أن "الريف العميق" بالمعنى الذي قصده كايزر (1991)، قد شهد، في فرنسا، إعادة انتشار ملموس للسكان خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة (برون وآخر، 1991). وفي الوقت نفسه، نلاحظ في بعض بلدان جنوب البحر المتوسط انتقالا لسكان الحضر نحو المناطق الريفية، ولا سيما المناطق المحيطة بالحضر، للإقامة فيها، وبذلك هربوا من صعوبات السكني في المدن (أزمة الإسكان، ارتفاع الإيجارات، الخ).

وهكذا يتفق الجميع علي القول بأنه من غير المعقول أن نسعى إلي وضع مفهوم عما هو ريفي أو تعريف ما هي الريفية (برييه -كورني، هيرفييه، 2002، ليون 2005). وفي مقابل ذلك، نعتزف بأنه ينبغي أن يكون هناك منهج عملي يسمح بفهم المساحات الريفية. وهناك نوعان من المناهج:

- أولهما يضع الموارد الطبيعية في المركز. فالمنطقة الريفية هي تلك التي تتوفر فيها موارد طبيعية: مساحات كبيرة مفتوحة، غلبة الطبيعة (مباني أقل) وموارد المياه، والخضار... الخ.
- ويجمع ثانيهما بين الكثافة الضعيفة للسكان، والبنية التحتية والأنشطة في مساحة معينة، مع قدرة شرائية أضعف بالمقارنة مع المراكز الحضرية، (ويجنز وبروكتور، 2001).

وعلاوة علي ذلك، هناك اعتراف أيضا بضرورة أن تؤخذ في الاعتبار العلاقة الريفية/ الحضرية من حيث التأثير الاقتصادي، والاجتماعي، والسكاني، إلي حد القول بأنه لم تعد هناك في بلدان الشمال بصفة خاصة مساحات ريفية لا تتأثر بالعمليات الجارية في المدن. وبصورة أكثر عمومية، فإن المناطق الريفية تخضع للعمليات التي تغير المجتمع العام، وأنها تعيد هيكلة نفسها انطلاقا من بعدين: سماتها الخاصة وأثار هذه العمليات.

3- الحيز الريفى، نتاج للتاريخ:

3-1- الحيز الريفى ليس متجانسا ولا طبيعيا:

الحيز الريفي ليس متجانسا ولا طبيعيا. هذه المقولة واضحة نسبيا من حيث أنها تؤكد الغياب الكامل للتجانس في الحيز الريفي. ذلك أن هذا الحيز نتاج لعدة ظواهر يتعين علينا محاولة الإحاطة بها. ففي البداية، يرجع عدم تجانس الحيز الريفي في جانب كبير منه إلي الطبيعة، وبعبارة أخرى، التنوع الجغرافي (التضاريس، والمناخ، والتربة، والنبات....)، ويضاف إليه التنوع الديموغرافي، والاقتصادي، والاجتماعي، دون أن ننسى تنوع المسارات التاريخية.

استخدم منهج الحيز "الطبيعي" و"غير الطبيعي" لفهم الحيز الريفي. وهذا المنهج يركز علي التحول الذي أحدثه الإنسان. وقد أدى ذلك، في كثير من الأحيان، إلى المعيار الفريد لتدهور - وعدم تدهور - النظم البيئية التي كانت قائمة من قبل. وهذا المنهج يسيء فهم أن الحيز الريفي يصعب استخدامه بواسطة الإنسان دون تشويبه. وإذا ما نحيت جانبا العوامل الخارجية السلبية (تلوث التربة، والمياه، وإزالة الغابات... الخ) لبعض أشكال التكتيف اليوم، فسوف ندرك أن الحيز الريفي قد تحسن بفضل الإعداد الذي نفذته المجتمعات الريفية التي كانت تعيش فيه حتى يمكنها أن تتواءم معه بصورة أفضل. ومن ناحية أخرى، فإننا ندرك أيضا ضرورة التدخل البشري للحفاظ علي "الطبيعة" بهدف القيام بالوظائف البيئية ووظائف الحماية من المخاطر (وعلي سبيل المثال: صيانة الغابات للحد من مخاطر الحريق... الخ).

ويرجع عدم تجانس الحيز الريفي أيضا إلي أنه نتاج للتاريخ، ذلك أن الحيز الريفي أخضع لتحركات للاستقطاب، والإعداد، ومؤخرا للاندماج في السوق العالمية. وقد زادت هذه العمليات من تنوع الحيازات الريفية، وترتب عليها اندماج وتنمية بعض الحيازات وتهميش بعضها الآخر، وكذلك مواجهة نوع ثالث من الحيازات لمصاعب.

ولكي نفهم هذه الدينامكية، لابد من تحليل الحيازة الريفية في التكون التاريخي للعلاقات بين النظم البيئية والمجتمعات الريفية. ويقترح كايزر (1990) منهجا ريفيا من أربعة شرائح: طوق من التحضر البعيد واجه فيه التحضر الزراعة ومجتمعاً ريفيا في كامل صورته، حيز ذو "اقتصاد زراعي" إنتاجي ومهني، حيز ريفي عميق هامشي وفقير ومن ثم فهو متاح، حيز سيطر عليه انغراس أنشطة للخدمات الحضرية (وقت الفراغ، السياحة، الصحة).

هذا التسلسل يوضح بصورة غير مباشرة الظاهرة الرئيسية لتنمية أو لتهميش المناطق الريفية الذي سنتناوله في الصفحات التالية.

وهو يوضح بجلاء أن معالجة التنمية الريفية علي مستوي العالم الريفي فقط، سوف يؤدي إلي تشديد الظواهر التاريخية، ومن ثم الإسراع بعملية تنمية بعض المناطق، جنبا إلي جنب مع دعم عملية تخلف مناطق أخرى (انظر فيما بعد).

وهكذا فليس بوسع المرء أن يتحدث عن التنمية الريفية موضع البحث من زاوية الدينامكية الداخلية وعلاقتها مع الخارج في آن واحد. وهكذا يعرض برنيه وبل (1990) ثلاثة أنواع من الدينامكية في المجال الريفي: دينامكية صناعية وحضرية، ودينامكية زراعية-صناعية، ودينامكية للتهميش.

لكننا ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أيضا أننا تعاملنا مع مساحة مستقطبة في أغلب الأحيان، الأمر الذي يفسر كيف تجزأت تاريخيا إلي "مساحات ريفية".

2-3- عملية استقطاب المساحة الريفية:

كان ف. بررو هو أول من حلل المساحة من حيث الاستقطاب. وقد شرح هذه الظاهرة بأن وجود فائض في المجتمعات الزراعية تاريخيا سمح في وقت مبكر للغاية بقيام تيارات التبادل وتنمية اقتصاد السوق. وقد أدى انتشار الشكل الاجتماعي للإنتاج الرأسمالي إلي ذيوع التبادل العام للسلع وللشخص. وقد صحب ذلك تركيز جغرافي واقتصادي للسلطة كانت مكوناتها الرئيسية هي التالية:

1-2-3- تركيز في المساحة (برنيه وبل، 1990):

قبل الثورة الصناعية، كان عدد المدن محدودا وحجمها صغيرا. وكان النشاط الأساسي في المناطق الريفية هو الزراعة، لكن الاقتصاد الأسري شأنه في ذلك شأن القرى علي جانب كبير من التنوع لإشباع الاحتياجات غير الغذائية، لا سيما وأن الانتقالات والنقل بين المناطق الريفية والمدن كان صعبا وباهظ التكاليف.

وقد أدى تركيز إنتاج سلع معينة في أماكن محددة (وعلي سبيل المثال القمح) إلي ظهور أسواق مركزية لإجراء المبادلات (ويجنز وبروكتور، المرجع السابق، 2001). وكانت هذه الأسواق تحتوي علي الحبوب من إنتاجها الخاص مع زيادة السكان، وقيام خدمات متنوعة... الخ. وانطلاقا من هذه اللحظة، وفضلا عن ذلك مع قيام الثورة الصناعية، لم يتوقف تركيز السكان والأنشطة، ولا سيما بسبب اقتصاديات التراكم. ويوضح التحليل النظري المعاصر، وعلي سبيل المثال في الجغرافيا الاقتصادية الجديدة، زيادة العائدات الكبيرة وما تولد عن ذلك من السمة الخارجية الإيجابية المهمة بواسطة تجمع المؤسسات أو ظاهرة "التجمع" (ويجنز وبروكتور، المرجع السابق، 2001).

وقد أدت التنمية السريعة للمبادلات المرتبطة بالشكل الاجتماعي للإنتاج الرأسمالي ولا سيما إمبريالية الاحتكارات، إلي نشوء اقتصاد التكاليف، وبخاصة فيما يتعلق بالمعدات من ناحية، واتصالات البشر والأفكار من ناحية أخرى.

استلزم نمو المبادلات وجود بنية تحتية مركبة للنقل والاتصال. وسائل للنقل لتوصيل الأيدي العاملة، ومدارس وجامعات للتدريب، ومنشآت مالية لتداول رؤوس الأموال، واتصالات سلكية ولا سلكية ومدنيين لتداول البيانات.

وكان تجمع مثل هذه الوسائل يتطلب مستوي مرتفعا من السكان. ولكن وجود تركيز مثل هذا يتطلب أنشطة عديدة من الاقتصادات الخارجية المرتبطة بوجود خدمات متنوعة.

استلزم تجمع عديد من السكان في مكان واحد إنشاء معدات جماعية، سواء بالنسبة للمؤسسات أو الأفراد، وسواء بالنسبة للتجارة (بورصة للتبادل، خدمات للإدارة، تعليم) أو لمختلف شرائح السكان: تجهيزات ثقافية، واجتماعية، وصحية.

3-2-2-2- عملية التحضر (جيرفيه وآخر، 1976):

ارتبطت عملية التحضر في البلدان الصناعية بتنمية الأنشطة الصناعية، وفي المقام الأول، الصناعات الثقيلة: صناعة الحديد، والمعادن، والمعدات الثقيلة، ثم الأنشطة التحويلية. ومع نشوء التركيز البشري الكبيرة التي تخلق سوقا لمنتجات الاستهلاك الكبير، المنسوجات، والمنتجات الغذائية، زاد الإقبال علي الأيدي العاملة نظرا لفرص الاستخدام المتنوعة والمؤهلة (هوويه، 1990).

بعد هذه المرحلة من تنمية القطاع الثانوي جاءت، منذ عشرين سنة، المرحلة المرتبطة بتنمية خدمات العلاقات، ولا سيما، الخدمات رفيعة المستوى: البحث العلمي، أجهزة الإعلام، المختبرات.

وهكذا لم تكن العملية هي نفسها في البلدان المتخلفة المسيطر عليها اقتصاديا. فقد كانت الخدمات المتصلة باستنزاف الثروات نحو البلدان الصناعية هي التي تطورت، وجذبت معها عددا كبيرا من السكان الباحثين عن عمل والذين قنعوا بوظائف ثانوية في أغلب الأحيان. وقد سمح إنشاء السوق بتطوير صناعات صغيرة وخدمات حرفية.

3-2-3 - إنشاء مجال تحت السيطرة:

هكذا يصوغ بوكارت تفكير فرانسوا بيررو عن هذا الموضوع "كان أثر السيطرة هو التفاعل بين ثلاثة عوامل: "أولا حجم الوحدة الاقتصادية، بمعنى دورها في الطلب العام وفي العرض العام، ثم قدرتها علي التأثير في شروط التبادل وأخيرا طبيعة نشاطها أو المكان الاستراتيجي الذي تحتله الوحدة في مجمل الاقتصاد. ولدت المدن من عملية تسويق فائض المناطق الريفية. وكانت العلاقات مع البلدان المختلفة

ترتكز علي التكامل: فالأرياف تقدم المنتجات الغذائية والمدن تقدم المواد الحرفية اللازمة للزراعة والمعدات الصناعية. ومع تطور الرأسمالية، أصبحت المدينة هي مقر السلطة الاقتصادية والسياسية حيث تتركز جميع القرارات ذات التأثير في المواد. وقد أدى هذا الوضع إلي أن جعل من القرى مستودعات للمنتجات الزراعية وللأيدي العاملة.

في المدنية كانت تتخذ جميع القرارات التي تؤثر في حياة المزارعين: تقديم المعدات والسماذ، وتسويق المنتجات الزراعية، وتقديم الخدمات التقنية. وحتى عندما كان المزارعون يمتلكون سلطات نظرية (نقابات، ومنظمات مهنية) ظل التطور التكنولوجي يعمل علي تركيز السلطة الحقيقية في المدينة. مجالس إدارات المجمعات الزراعية- الغذائية، ومديرو التعاونيات الكبرى، والسلطات السياسية التي تقرر الأسعار.

3-2-4- عملية التراكم:

يقدم ف. فيررو مفهوم الوحدات المحركة التي ولدت عملية التراكم "عملت الوحدات المحركة علي تغيير واستقطاب بيئتها بأن مارست عليها تأثيرات مختلفة. ويمكن التمييز بين التأثيرات التقنية- الاقتصادية (تأثيرات التدريب، والاستقطاب القطاعي)، والتأثيرات الجغرافية (تأثير التجمع، والاستقطاب الإقليمي)، والتأثيرات النفسية (مولد مناخ للتنمية) والتأثيرات المؤسسية (تحول الهيكل المؤسسي، والمركزية، واللامركزية)".

كانت هناك مجموعة من الصناعات بحاجة إلي وكلاء لتوزيع القطع والماكينات. كما كانت بحاجة إلي مجموعة من الخدمات. وكانت هذه الخدمات التي نشأت تحتاج بدورها إلي أنشطة أخرى يتعين عليها خلقها أو إيجادها أو تطويرها. وهكذا شهدنا تطور عامل مضاعف للأنشطة الاقتصادية. وقد أدى تنامي الأطر الاقتصادية للحياة الدولية، مرتبطا بتطور الاحتكارات، إلي قيام منافسة شرسة ترجمت في صورة تأثير للتسارع. ولما كانت الاستثمارات في معدات المؤسسات تزداد أهمية فقد أدى ذلك إلي تركيز متسرع للقوة الاقتصادية وإلي مركزية للحياة السياسية.

3-2-5 مجال الاستقطاب:

يعرف مجال الاستقطاب بأنه المجال الذي يمتد إليه نفوذ القطب. وهذا المجال ليس موحدًا، فهو يختلف حسب طبيعة التدفق. فاستخدام الأيدي العاملة نادرا ما يتجاوز 100 كيلو متر وغالبا ما يكون في محيط يتراوح بين 5 و50 كيلو متر. علي أن اجتذابهم بالنسبة للخدمات النادرة يمكن أن يتجاوز 200 كيلو متر. ويمكن للتنقلات السياحية الكثيفة أن تصل إلي هذه المسافة. فضلا عن ذلك، فإن مجال الاستقطاب لمدينة ما يمكن أن يتقاطع مع مجال احتكار آخر.

وهكذا خلق الاستقطاب والتاريخ مناطق ريفية أحيانا ما تكون متجانسة وأحيانا متنافرة حسب ما أدى إليه التاريخ من تشابه أو تكامل.

هكذا كانت المناطق الريفية شديدة الاستقطاب. وفي البداية أثار هذا "الاستقطاب" مزيدا من "استنزاف" ثروات المنتجات في المناطق الريفية التي لم تستطع "تزويد" هذه الثروات بوسائل للتنمية.

وفي مقابل ذلك، سمح الاستقطاب الاقتصادي، علي نحو ما ذكرناه، بظهور استقطاب حقيقي في المنظمات الاجتماعية وفيما يتعلق بالمعدات. وبهذا المعني فإن الاستقطاب "المستنزف" للثروات هو في الوقت نفسه وسيلة سمحت بظهور عناصر حيوية أساسية للمجتمعات الريفية بوصفها النسيج الاجتماعي والمعدات الاجتماعية.

4- نماذج المجالات الريفية:

إن صعوبة بناء مفهوم للريفية، وعدم التجانس الدائم بين المجالات الريفية، الناجم بين جملة أمور عن التحركات التاريخية للاستقطاب والتمركز، يؤدي بصورة متناقضة إلي وضع نماذج للمجالات الريفية.

وهكذا نشأت نماذج المجالات الريفية للانتقال من المعيار الوحيد (معياري كثافة أو حجم السكان)، إلي النماذج متعددة المعايير التي تجمع بين العوامل الديموغرافية، والاستخدام، والإقامة، الخ. بما يسمح بفهم محتوى المجالات بين الحضري والريفي.

وعلي سبيل المثال في فرنسا تصنف المجالات الريفية التي اقترحها أنسيه علي النحو التالي:

- المجال ذو السيادة الريفية.

- المجال ذو السيادة الحضرية.

المجال ذو السيادة الحضرية يشكل نطاقات حضرية تتكون من:

- أقطاب حضرية (وحدة حضرية تقدم 5000 فرصة عمل أو أكثر).

- نطاقات محيطة بالحضر (مجملي الجماعات خارج القطب الحضري).

يضاف إلي هاتين الشريحتين، الجماعات متعددة الاستقطاب، بمعني جماعات ريفية ووحدات حضرية تقع خارج النطاقات الحضرية يكون لنسبة 40% علي الأقل من سكانها المقيمين عمل في عديد من النطاقات الحضرية.

ويتكون المجال ذو السيادة الريفية من وحدات حضرية صغيرة وجماعات ريفية (خارج مجال ذو سيادة حضرية). ونلاحظ أربعة أنواع من الجماعات:

- "جماعات الريف تحت تأثير حضري ضعيف: وهي مجمل الجماعات الريفية والوحدات الحضرية التي ليست قطبا ريفيا والتي يعمل 20% علي الأكثر من المقيمين فيها في نطاقات حضرية.

- الأقطاب الريفية: وحدات حضرية أو جماعات ريفية تقدم من 2000 إلي 5000 عمل ويكون عدد فرص العمل فيها أعلي أو مساويا لعدد العاملين المقيمين.

- جماعات تخوم الأقطاب الريفية: مجمل الجماعات الريفية والوحدات الحضرية التي ليست قطبا ريفيا أو تحت نفوذ حضري والتي يعمل 20% أو أكثر من العاملين المقيمين فيها في أقطاب ريفية.

- جماعات الريف المعزول: الجماعات والوحدات الحضرية للمجال ذي السيادة الريفية التي لم تشملها الشرائح الثلاثة السابقة" (بيسي – بيتري وآخر، 2000).

هذه النماذج تأخذ في الاعتبار عدد فرص العمل، ومكان العمل والإقامة، وبصورة عامة، تأثير المراكز الحضرية علي المجالات المحيطة بها، "التدرج" الذي يمكن ملاحظته في الواقع....

كما يوضح، من جهة أخرى، أن الحالة الراهنة للمجال الريفي إنما هي نتاج للتاريخ وأنها مهيكلة ومقسمة تحت تأثير عمليات عديدة داخلية وخارجية.

المثال الثاني للنماذج الريفية الأكثر شيوعا، يرتكز علي معيارين (ويجنز وبروكتور، 2001):

- قرب المدن ومدخلها.

- كمية ونوعية الموارد الطبيعية، وبعبارة أخرى، مستوي تخصيص عوامل الإنتاج (الأرض، درجة خصوبة التربة، المياه).

وعندما نجمع بين هذين المعيارين نتوصل إلي الشرائح التالية:

- المناطق المحيطة بالحضر، والتي تتسم بتفاعل كثيف مع المجالات الحضرية؛
- المجالات الريفية المتوسطة الغنية بالموارد الطبيعية، والتي تمتلك زراعة إنتاجية؛
- المجالات الريفية المتوسطة الفقيرة في الموارد الطبيعية، وهذه المجالات بصفة عامة ضعيفة السكان وذات مستوى ضعيف من البنية التحتية والخدمات، الأمر الذي يعوق تنمية الأنشطة غير الزراعية.
- المجالات الريفية المعزولة أو النائية، وفيها شريحتين فرعيتين:
 - مجالات غنية في الموارد الطبيعية، توجد لديها إمكانية للتطور بشرط إيجاد الاستثمارات اللازمة لخفض تكاليف النقل والقضاء علي العزلة.
 - مجالات فقيرة في الموارد الطبيعية لكنها من الممكن أن تستفيد من العزلة كحافز سياحي.
- هذه النماذج ليست ثابتة، فهي معرضة للتطور تحت تأثير محددات ثلاثة:
 - التنمية الاقتصادية لمجمل المجتمع.
 - النمو الحضري وظهور طلبات جديدة علي المجالات الريفية.
 - زيادة التدفق وتكنولوجيا الاتصال التي تقلل من تكاليف التحويل والانتقال.
- وإشكالية التنمية مختلفة لكل مجال ريفي، وبالتالي فإن الاستراتيجيات والسياسات ستكون مختلفة أيضا. من هنا يكون لنا الحق في أن نتساءل في هذه الظروف عما تعنيه التنمية الريفية؟ وعلي أي مستوى تكون؟

5- المجالات الريفية والتنمية الريفية: فكرة المجال والتنمية:

المجال الريفي الذي ليس طبيعيا، ولا متجانسا، والذي شكله التاريخ، باستقطابه، يبدو، من، ثم، مجزئا في جوهره.

ومن ثم فليس من الممكن معالجة إجمالي المجال الريفي لبلد ما بصورة موحدة، ولا من وجهة نظر التحليل، ولا وجهة نظر العمل. فنحن نجد جنبا إلي جنب مجالا يتطور ومجالا يمر بعملية "تخلف".

وهكذا فإن هدف التنمية الريفية ليس المجال الريفي بصفة عامة وإنما المجالات الريفية علي اختلافاتها.

وعلي ذلك فنحن لا نستطيع، من أجل تعريف التنمية الريفية، أن نعتد لا علي العالم الريفي في مجمله، ولا علي المجال الريفي في إجماله. ومن ثم يتعين تقطيع المجال الشامل إلي سلسلة من المجالات الخاصة التي سنطلق عليها "المناطق الريفية".

وهكذا فإن المجالات الريفية التي تشكلت علي هذا النحو ليست متجانسة بالضرورة مع التقطيع الإداري للأراضي ولا حتى مع التجزئة الثقافية أو الاجتماعية. وعلي العكس من ذلك يتعين علينا أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار عندما يتعلق الأمر بتعريف مجالات التنمية.

كما رأينا فإن المجالات الريفية إنما تتحدد أساسا باختلافاتها. لكن هذا الاختلاف الذي هو جغرافي أولا هو أيضا وربما في المقام الأول يتضح عندما نتناوله من وجهة نظر استخداماته. فنفس النوع من المجال يمكن، في الواقع، أن يشهد أنشطة شديدة الاختلاف بسبب ديناميكية السكان الذين استقروا فيه.

أوضح المؤرخون أن الأشكال الأصلية للصراع من أجل الحياة قد أسهمت بدرجة كبيرة في تشكيل كل مجال ومن ثم فقد أوجدت الاختلاف. وهكذا فهناك تداخل تاريخي بين كل مجال وكل مجتمع يقطنه.

وغالبا ما تترجم هذه العلاقة الاجتماعية الأصلية في صورة نماذج تملك التربة التي هي وحدها التي تعبر عن تاريخ الأماكن.

غير أننا لاحظنا أيضا أن هذا المجال موضع مناقسات أو انسجام أو تناقضات بين الأنشطة التي تجري فيه والفاعلين الذين يقومون بها.

إن الرجال والنساء الذين يعيشون في كل مجال هم أنفسهم نتاج لتاريخ المجتمع الريفي المحلي الذي يشكلون جزءا منه والذي يمكن أن يكون متكافئا أو غير متكافئ، موضع صراعات دائمة أو متوازنة لتسويات تاريخية.

وستكون أساليب تنظيم حياة هذا المجتمع لعمله وتوالده في مركز التحليل الذي يمكن إجراؤه لتنميته أو لتخلفه.

وهكذا فإن كل مجتمع ومن ثم كل مجال تنظمه مؤسسات لكنه يخضع أيضا لمعتقدات وممارسات ومعايير تجعل منه مجتمعا يتطور أو يركد أو يتراجع.

وكثيرا ما كان الاتجاه الذي تتطور فيه دينامية كل مجتمع تناقض انطلاقا من ثلاثة مراحل للتطور، البقاء أو الإعاقة أو التنمية طبقا لما تكون عليه حالة إشباع الاحتياجات سواء في خطر التراجع، أو راحة أو تقدم.

ومن هنا يمكن، في البداية، وصف تنمية كل مجال ريفي انطلاقا من هذه الديناميكيات الثلاثة التي هي في نهاية الأمر ديناميكيات رئيسية لأنها تعبر في آن واحد عن العناصر المتجانسة علي المستوى النظري والطريقة التي يحس بها السكان المعنيون بوضعهم الراهن ومستقبلهم.

ونحن نعرف أن لكل مجتمع محلي مرجعه الخاص لإشباع احتياجاته، لكننا نعرف كذلك أن هذا المرجع يتحدد أيضا بالمقارنة مع المجتمع العام. وكما سنري بعد ذلك، فإن "مستوي إشباع الاحتياجات" الذي غالبا ما يحدد مستوى التنمية، لا يتحدد مطلقا بمعايير مادية موضوعية، فهو، قبل كل شيء، مستوى اجتماعي.

الفصل السادس

المناهج "الوصفية" للتنمية الريفية

من سنوات الخمسينيات حتى نهاية السبعينيات

مقدمة:

نعرف كم هو صعب تتبع تاريخ الأفكار والنظريات. ويصبح هذا القول صحيحا بصفة خاصة عندما يحاول الإنسان القيام بذلك فيما يتعلق بمناهج التنمية الريفية للأسباب التالية:

- صعوبة التعرف في فترة تاريخية معينة على التيار السائد والتيارات الثانوية
- تعايش تيارات معينة تتباعد بعد ذلك، والعكس أيضا عندما يحاول المرء بناء توافق مع نقاط بدء مختلفة.
- تداخل في أزمنة ومجال عديد من التيارات
- الاختلال في الزمن وفي المجال بين ظهور تيار ما وتطوره إلى منهج ووضع في التطبيق أو تعميمه.
- وجود فترة انتقالية والوقت اللازم لنشر الأفكار
- تدخل عديد من النظم في مجال التنمية الريفية

ومن ثم فإن أي دورية تكون بالضرورة تعسفية ومبسطة. ومع ذلك فهي ضرورية لتوضيح وفهم تطور اتجاهات ومناهج التنمية الريفية.

وبصورة إجمالية يمكننا أن نصف سنوات الخمسينيات، والستينيات، والسبعينيات على النحو التالي: كانت هذه السنوات هي فترة ما بعد الحرب حيث كان الرهان هو انفتاح العالم الريفي على الحداثة من أجل استدرارك تخلفه الاقتصادي والاجتماعي، حيث كان هذا التخلف غير موات ليس للريفيين فقط وإنما للمجتمع بأسره. وإدماج العالم الريفي في المجتمع الصناعي والحضر يمكن أن يتحقق بواسطة تحديث الزراعة والنهوض بمستوى المعدات والبنية التحتية في المناطق الريفية. في البداية، لم يكن تعبير التنمية الريفية موجودا، ثم بعد ذلك تماثل مع التنمية الزراعية وكانت سياسة التنمية الريفية تتمحور على تحديث الزراعة حتى تمكنها من تأدية الوظائف الموكولة لها: الأمن الغذائي والتصدير. وقد تحقق تحديث الزراعة عن طريق وضع نموذج تقني وإنتاجي، بالاستخدام المكثف للمدخلات الصناعية والمستوي الرفع من الميكنة.

وبصورة أكثر تفصيلا، يمكن القول بأن:

- سنوات الخمسينيات والستينيات: هي سنوات التحديث التقني للزراعة وتعميمها
- وكانت سنوات الستينيات والسبعينيات هي سنوات الثورة الخضراء، ونقل التكنولوجيا، والميكنة، وتدخل الدولة. كما كانت فترة سياسات دعم الزراعة والسعي إلى تكافؤ الدخول في بلدان الشمال (إليس وبجز، 2001).

كانت تحولات الزراعة، والمجالات الريفية، والمجتمعات الريفية، التي تناولناها في الفصل السابق، نتيجة لتحولات البيئة الاقتصادية التي كانت موجودة فيها والتي كان تحليلها هو موضوع الجزء الأول. لكنه ينبغي أيضا شرحها بواسطة السياسات الزراعية والريفية التي صاحبت أو عدلت آثار هذه التحولات. وهكذا نجد أنفسنا في مواجهة أمرين دائمين - أعمال- ردود فعل السياسات العامة- التي تصاحب تاريخ المجالات الريفية والمجتمعات الريفية.

لقد تابع الباحثون هذه التطورات بشدة، وحاولوا الرد على سؤالين رئيسيين: كيف تعمل هذه التحولات ولماذا تعمل بهذا الشكل وليس بغيره؟

بهذا المعنى اضطلعوا بدور المراقبين للواقع. وقد أعطاهم هذا الدور الحق في محاولة تحديد ما إذا كانت تحولات الواقع الذي يلاحظونه تنطوي على "متغيرات" يمكن انتظار ظهورها إذا "كانت كل الأمور متساوية". وباختصار فقد بحثوا ما إذا كانت هناك قوانين ومن ثم حاولوا بناء نظريات. وكما سنرى، وكما أوضحنا من قبل في مقدمة هذا الجزء الثاني، أن الأمر لا يتعلق مطلقاً بنظريات للتنمية الريفية في مجملها وإنما بنظريات يفترض أن "تشرح" تحولات هذا العنصر أو ذلك من التنمية الريفية مثل الزراعة أو الحكم الرشيد على الأنشطة أو سيطرة الفاعلين المحليين على بيئتهم الخاصة.

وكما سنرى فإن هذه النظريات كثيراً ما تستخدم في الأعمال "المعيارية". ومن ثم فقد كان التعليل الموضوعي لذلك هو "إذا كنا نلاحظ في عدد من الأوضاع أن الأمور تسير على هذا النحو، فإننا نستطيع القول بأنه سيكون على نفس النحو في كل مرة نصادف فيها وضعاً مشابهاً". وفي هذه الحالة الأخيرة تصبح "النظرية التفسيرية" "نظرية معيارية" وتكون أساساً لوضع مبادئ العمل الذي سيتم. أما الحالة هذه، ففي أغلب الأحوال وبالنسبة "للنظريات" التي اخترنا وصفها، نلاحظ أن الاستخدام "المعيارى" للنظريات لا يكون مناسباً دائماً بل أنه أبعد ما يكون عن ذلك. وهذا يفسر بالتأكيد تعقد الواقع الذي يوجد المرء فيه، والذي تكتنفه صعوبات تحول دون أن يكون "مشابهاً" حقاً للأوضاع التي وضعت "النظريات" انطلاقاً منها.

وبهذا المعنى فإن "النظريات" التي عرضناها الآن إنما هي نظريات "وصفية" أكثر منها "تفسيرية" وعلى الرغم من هذه القيود، فقد بدا لنا أنه من المفيد أن نصف محتوى عدد معين من هذه "النظريات" موضحين حدودها وكذلك ما انتهت إليه من فشل عندما تكون قد استخدمت بإفراط استخداماً "معيارياً".

إننا نستهل هذه الإلمامة بنظرية تحديث الزراعة، التي ستستخدم ثم "تطبق" (استخدام معيارى) في الشمال كما في الجنوب منذ بداية الستينيات. وهكذا سوف نستعرض ثلاث نظريات تركز على الاختلافات بين "قطاعين" للنشاط الزراعي، القطاع "التقليدي" والقطاع "الحديث". والأمر يتعلق بنظرية "الازدواجية"، ونظرية "الإنعاش الريفي" و "المشاركة"، وأخيراً نظرية "الانشقاق". وسوف نختم هذا الجرد بوصف محاولات ونتائج تطبيق نظرية أقطاب التنمية على العالم الريفي.

1. نظرية التحديث:

كان تحديث الزراعة في أوروبا وفي غالبية بلدان الجنوب واقعا قبل أن يصبح نظرية. إن "تحديث الزراعة" مفهوم كثيراً ما يستخدم في أدبيات السياسة الاقتصادية وفي الوثائق التقنية لكنه لا وجود له في التحليل الاقتصادي. ومن ناحية أخرى فإن الحجج المتعلقة بتحديث الزراعة تكون في أغلب الأحيان قطاعية⁽⁹⁾. حيث أن الوثائق المتاحة تخصص جانباً كبيراً منها للتحويل الضروري للعمليات التقنية للإنتاج. ومن هنا أيضاً فإنها تركز كثيراً على بلدان أو مناطق معينة دون أن تحرص على تقديم عرض أكثر عمومية.

على أننا ينبغي أن نوضح باللغة الفرنسية ما ذكره كلود سيرفولان (1989) والكتاب الذي نشره ليام عام 1997 عن الموضوع (التحديث في زراعة البحر المتوسط، 1997). ومن ناحية أخرى فإن المطبوعات الأولى لشبكة الزراعات الأسرية المقارنة (RAFAC) كلها تتناول، بصورة عمومية أو جزئية، هذا الموضوع⁽¹⁰⁾.

⁽⁹⁾ وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة لتربية المواشي بصفة عامة وتربية الأبقار بصفة خاصة.
⁽¹⁰⁾ تعدد الأنشطة في زراعات البحر المتوسط، خيارات البحر المتوسط 1991. المخاطر والأمن في زراعات البحر المتوسط، خيارات البحر المتوسط 1991، الزراعات الأسرية والسياسات الزراعية في البحر المتوسط 1997. الأسعار والدعم- الآثار على الزراعات الأسرية، خيارات البحر المتوسط 1997.

من هنا ينبغي في البداية عرض نظرية التحديث في محتواها التقني- الاقتصادي وسوف يؤدي ذلك فيما بعد إلى تحليل اقتصادي يختتم بنهاية التحديث. وهكذا يمكننا أن نوضح كيف ترتبط هذه النظرية ببعض نظريات التنمية.

يعرف س. سيرفولان التحديث انطلاقاً من أربعة مكونات:

- اختيار متشدد للغاية للأصناف يسمح بتغيير جذري في المواد النباتية والحيوانية. ومثل هذا التغيير يمثل عملية متواصلة.
- هذا الاختيار يزيد بدرجة كبيرة القدرات الإنتاجية لهذه الأصناف. وهذا يستلزم من الزراعة سيطرة متزايدة الشدة على ظروف وضع هذه الاتجاهات موضع التنفيذ.
- وتستلزم هذه السيطرة بدورها تحكما متزايدا في أساليب الإنتاج بينما تكون هذه موضع إتقان مستمر.
- يؤدي التحول الدائم للمواد النباتية والحيوانية ولوسائل الإنتاج إلى تحقيق زيادة في العائدات، الأمر الذي يسمح أيضا بزيادة دائمة في المساحة التي يزرعها الفرد.
- ويستكمل ب. كامباني، في تحليله لتحديث زراعات البحر المتوسط (1997)، هذا التحليل، الذي يتضمن في الأساس عوامل تقنية، ببيان الأهداف الاقتصادية للتحديث من وجهة نظر الدولة ومن وجهة نظر المزارعين.

وبالنسبة للدولة فإن أهداف التحديث هي التالية:

- تغذية سكان البلاد.
- إمداد الصناعات الزراعية- الغذائية.
- الإسهام في التوازنات الاقتصادية الكلية، ولاسيما عن طريق تصدير المواد الغذائية.

وبالنسبة للمزارعين، فإن الهدف الاقتصادي هو الحفاظ على استهلاكهم على "المستوى الاجتماعي للاحتياجات" الأمر الذي أصبح ممكنا بالإتباع الدائم "للظروف العامة للإنتاج" للمنتجات التي يضعونها موضع التنفيذ في أراضيهم.

ومنذ العصر الحجري، كان هدف الزراعة، بالنسبة للمزارعين، هو إشباع احتياجاتهم على المستوى الاجتماعي الذي تحدده مجتمعاتهم الخاصة. وهذا يعني أنه كان لكل مجتمع زراعي، منذ الأبد، وفي كل فترة ولكل منطقة ريفية، مستوى لإشباع الاحتياجات يعتبره كل فرد أمرا عاديا لأنه لا يرجع إلى معايير تقنية (مثل المعايير الغذائية) وإنما لمعايير اجتماعية.

والمجتمع الريفي ذاته هو الذي يحدد ضمنا هذه المعايير الاجتماعية. وهذه المعايير هي التي سمحت للمزارعين الأوروبيين الأسريين بأن يمارسوا، منذ قرون، "الزراعات ذات الفائض الغذائي" حيث كان الإنتاج الوحيد الذي يباع في السوق هو ما يشكل الفائض الزراعي. وكانت هذه هي التي أعطت للمزارعين والفئات الاجتماعية- المهنية الأخرى، أهدافا للاستهلاك ترجع إلى نظم اجتماعية أخرى غير النظم الزراعية.

وهكذا فإن هدف التحديث، بالنسبة لمزارع اسرى، هو أن يعطى نشاطه دخلا حقيقيا يتفق مع المستوى الاجتماعي للاحتياجات الذي يريد بلوغه.

وعلى ذلك، فإننا نلاحظ، في فترة تاريخية معينة وفي منطقة ريفية معينة، مزيجا من عوامل الإنتاج التي كان يمارسها المزارعون "المتوسطون"⁽¹¹⁾، تحقق مستوى من الدخل الذي يسمح بالحفاظ على المستوى

(11) "متوسطون" من حيث الحجم ومن حيث المستوى التقني أي الأكثر انتشارا في المنطقة....

الاجتماعي لإشباع الاحتياجات. ويتفق هذا المزيج بالنسبة للزراعة الأسرية مع صافي إنتاجية العمل (قيمة الإنتاج مطروحا منها التكاليف المباشرة).

وهكذا فإن "الظروف العامة للإنتاج" بالنسبة لإنتاج معين تمثل مستوى من التحديث يتفق هو نفسه مع مستوى معين من صافي إنتاجية العمل.

ومن ثم فإن صافي إنتاجية العمل تعبر جيدا عن المعيار الأساسي للتقييم الاقتصادي للتحديث (بيروش، 1988). وإن ما نسميه بتنافسية المزارعين الأسريين إنما ترجع أساسا إلى هذه الإنتاجية الصافية للعمل وليس، كما هو الحال في القطاع الرأسمالي، إلى ما نسميه "تكاليف الإنتاج".

وهكذا، فإن التحديث ليس بالضرورة زيادة العائد، بمعنى زيادة ما يمكن أن يسهم به ذلك. فالتحديث هو زيادة صافي الإنتاج بالنسبة للفرد. ومن هنا يمكننا أن نستخلص هذه التطورات للتحديث بإيضاح أن الزراعة تدرج، من وجهة النظر هذه، في الآثار العامة التي يمارسها اقتصاد التنمية. والواقع، منذ القدم، أنه المعيار الرئيسي لتحديد ما إذا كان قطاع اقتصادي ما، أو منطقة ريفية، أو ببساطة نشاط ما، "يتطور". وسوف نرى فيما بعد أن هذا المعيار لا يكفي لتحديد ما إذا كانت هناك عملية تنمية من عدمه. لكنه معيار ضروري يوضح جيدا أن الزراعة إنما هي نشاط اقتصادي مثل الأنشطة الأخرى.

وبالإضافة إلى التحديث التقني والاقتصادي لعملية الإنتاج على مستوى وحدات الإنتاج، فإن لتحديث الزراعة جانبا آخر:

- جانب التكامل مع القطاع الصناعي من أعلى (بالاستفادة من المدخلات الصناعية والميكنة) ومن أسفل بتحويل المنتجات والصناعة الزراعية الغذائية
- جانب التكامل مع التجارة الدولية بتنمية الصادرات ولاسيما في بلدان الجنوب.

2. الوقائع تحبط نظرية الازدواجية

نظرية الازدواجية وممثلها الرئيسي أ. دبليو. لويس هي نظرية اقتصادية عامة تصف عمليات التنمية "الممكنة" في بلدان العالم الثالث. وهي تستند على التعايش بين قطاعين اقتصاديين القطاع "التقليدي" المسمى بقطاع "الإعاشة" والقطاع "الحديث" الذي يتركز على الأنشطة التصنيعية.

وقد حاول بعض الاقتصاديين تطبيق هذه النظرية في سنوات السبعينيات من القرن الماضي على الزراعة والعالم الريفي في بلدان العالم الثالث.

وهكذا تركز نظرية الازدواجية على فرضية ثابتة. ففي كل مجتمع ريفي في مرحلة التحول، هناك "قطاعان"، القطاع "التقليدي" وهو الأكثر أهمية والقطاع "الحديث". وقد تشكل هذا القطاع الأخير إما من مزارع "استعمارية" أو "إقطاعية" أصبحت "تدار ذاتيا" كما في الجزائر أو بلدان يوغوسلافيا السابقة، أو تشكل قطاعا للدولة الوليدة (البنانيا) أو قطاع رأسمالي عائد (المغرب) أو بصورة أعم "أراضي" مروية أو جافة تديرها الدولة وتطبق فيها التقنية الملائمة لأساليب الإنتاج المطبقة.

ومن ثم فإن هذه النظرية تنطلق من مبدأ أنه لم تكن هناك علاقات تلقائية بين "القطاعين". وهكذا فإن عملية التنمية تتكون، طبقا لهذه النظرية، من محاولة نشر "الحداثة" في اتجاه القطاع "التقليدي"، انطلاقا من "جزر" تمثل القطاع "الحديث". وهكذا يثرى القطاع "التقليدي" بالمنجزات التقنية والاقتصادية للقطاع "الحديث" ومن ثم يتحول تدريجيا للاتصال به.

واقع الأمر أن نظرية "الازدواجية" تستند إلى افتراضات لم تتحقق مطلقا في الواقع⁽¹²⁾. فنحن نلاحظ أن القطاعين كانت بينهما، منذ ظهور القطاع الحديث، علاقات كبيرة. وكانت هذه العلاقات تأخذ، في أغلب الأحوال، شكل العلاقات على مستوى الأيدي العاملة. فقد كان القطاع "الحديث" بحاجة إلى استكمال

(12)

الأيدي العاملة التي يستخدمها أيدي عاملة مؤقتة يمكن أن تكون على جانب كبير من الأهمية. وكان هؤلاء يعينون بصورة تلقائية في القطاع "التقليدي" الذي يحيط ماديا بالقطاع "الحديث". ونظرا لعدم توازن سوق الاستخدام (زيادة العرض على الطلب) فقد كانت المرتبات على مستوى شديد الانخفاض. ومع ذلك، ظلت هذه الأيدي العاملة تتدفق نحو القطاع "الحديث" لأنها كانت بحاجة كبيرة إلى دخل نقدي. وتوضح التحليلات التي أجريت أن القطاع الحديث، باعترافه من قطاع تقليدي ضعيف الاستخدام، نجح في مجازاة هذه الأيدي العاملة "بأقل من تكلفة إنتاجها" (ميلاسو، 1971). ومعنى ذلك أنه إذا كانت هذه الأيدي العاملة موضع البحث تتقاضى كل سنة أجورا على هذا المستوى فإنها لن تكون قادرة على المعيشة. لكنها مع ذلك استطاعت أن تعيش، وترجع هذه المعيشة إلى حقيقة أن الغذاء الذي كان يقيم أودهم كان ينتج ذاتيا على المزرعة. لكن قيمة هذه الأغذية كانت تنتقل جزئيا إلى القطاع الحديث على اعتبار أن "المكافأة" الحقيقية التي يحصل عليها كل عامل تتكون من جزء نقدي يمثل الأجر وجزء "عيني" يمثل الجزء المستهلك ذاتيا. وهكذا كان هناك "تحويل للقيمة" من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث.

وبدلا من أن تكون العلاقات بين القطاعين علاقات انتشار للحداثة نحو القطاع التقليدي، فقد كانت على العكس من ذلك علاقات اقتطاع.

وهكذا أحبطت نظرية الازدواجية كما حدث لها بعد ذلك في بلدان الشمال.

ويقدم لنا ساحل شليف (سهلي، 1983) في الجزائر مثالا شديدا للوضوح لزراعة مزدوجة. ففي هذه المنطقة نجد تعايشا بين "القطاعين" منذ أكثر من 150 عاما:

- القطاع "التقليدي" الذي كان يشغل الطوابق الثلاثة من الوادي (السهل، والسفوح، والجبل) والذي كان مضغوطة أثناء الاستعمار على مناطق السفوح والجبل،
- القطاع "الحديث" المستوطن في الوادي.

كان هذا القطاعان ينفذان - ولو جزئيا - نفس الزراعات، ومن ثم نجد على الجانبين الحبوب والخضروات. وفي الوادي جرى تنفيذ هذين النوعين من الزراعات بطريقة مكثفة مع مساحة مرتفعة بالنسبة للفرد بفضل الميكنة. وقد طبقا بالعناصر المعتادة "للحديث"، بذور منتقاة، وأسمدة ومبيدات حشرية والأساليب الزراعية المناسبة لهذه العناصر.

وفي مناطق السفوح، أنتج المزارعون أيضا الحبوب والخضروات بسبب ممارسة الاستهلاك الذاتي الذي اتبعوه دائما. وقد حاولوا، بفضل نظم التعميم المختلفة التي تتابعت في هذه المنطقة، تنفيذ نفس الممارسات الزراعية واستخدام نفس أنماط الإمدادات. لكن ضعف النتائج التي تحققت بسبب الظروف الزراعية - البيئية السيئة وصغر حجم المزارع لم يسمح لهم بالاستمرار. ولم يكن هناك "انتشار" للتقدم التقني. ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الوضع تدهور تدريجيا مما اضطر المزارعين إلى العمل بصورة متزايدة خارج مزارعهم.

هكذا كان ما حدث هو أن النظام المزدوج، لم يقتصر على عدم تمكين مزارعي مناطق السفوح من الحفاظ على وضعهم الأصلي، إنما دفع بهم في عملية إفقار.

وإذا ما انتقلنا إلى العلاقات بين المناطق، فإننا نجد نظريات أ. إيمانويل وعدد من الاقتصاديين الأمريكيين اللاتينيين في سنوات السبعينيات بشأن التبادل غير المتكافئ. ذلك أن التقارب والمبادلات فيما بين المنطقتين على مستوى التنمية غير المتكافئة لم يؤدي مطلقا إلى إثراء المنطقة الأكثر فقرا. بل إن ما حدث هو العكس، فقد زادت المنطقة الفقيرة فقرا بينما زادت المنطقة الغنية ثراء!

3. النظريات الشعبية، الإنعاش الريفي و "المشاركة".

تنتقل هذه النظريات من افتراضات مختلفة تماما. فهي تفترض، أولا، أن القطاع "الحديث" لا يعدو كونه قطاعا تقليديا محولا. ومن ناحية أخرى، فإن هذا التحول سيكون تدريجيا وأنه سيحدث ببطء، دون انقطاع. وهو يعتمد على ما تستطيع الهياكل الاجتماعية التقليدية أن تقدمه كنقطة انطلاق للتحديث. وهذا هو ما يحدث، مثلا، عندما يبني المرء تعاونيات انطلاقا من اتحادات قروية وما يستطيع المرء أن يعهد به لمقاطعة تقليدية بمسئوليات داخل هياكل التنمية.

كانت هذه النظريات هي ما ارتكزت عليه جميع العمليات المسماة "بالإنعاش الريفي" و"التنمية المجتمعية"؛ وبصورة أعم، لكل أيديولوجية "المشاركة في التنمية". ولابد لنا أن نوضح أننا لم نشهد "انتقالات لينة" نحو "القطاع" "الحديث" إلا نادرا جدا. وليس أدل على ذلك من الفشل العام لعمليات الإنعاش الريفي في أفريقيا. وكان التحول الهام الوحيد الذي شهده قرويو أفريقيا السوداء جاء من إدخال زراعات الإيجار بواسطة النظام الاستعماري ثم بواسطة النظام الرأسمالي. وقد أدى في كثير من الأحيان إلى ترك هذه المجتمعات في وضع أكثر زعزعة مما كان عليه من قبل⁽¹³⁾. وفي أمريكا اللاتينية، لم تستطع أي عملية للإنعاش أن تحول دون سيطرة المشكلات العقارية، بطريقة درامية غالبا، على القرويين والإسهام بصورة كبيرة في التخلف. وفي بلدان المغرب، كانت التحولات الأكثر أهمية التي حدثت في الزراعة هي تلك التي حدثت، في أغلب الأحوال، في القطاع الرأسمالي أو قطاع الدولة أو في إطار عمليات "محصورة" تماما مثل المناطق المروية.

ولكن هل نرى، فيما يجرى حاليا مع المنظمات الاحكومية، استثناءا للنظريات الشعبية التي أنشأت "الإنعاش الريفي"؟ من الصعب أن نؤكد ذلك. فالواقع أن المنظمات الاحكومية وبصفة عامة "الاتحادات القروية" أو حتى "اتحادات التنمية المحلية" تسعى إلى تنفيذ ما نسميه "حكم رشيد جديد" يطبق على أراضي يجرى فيها دعم اقتصاد محلي متعدد القطاعات.

وهكذا فنحن أبعد ما نكون عن الإنعاش الريفي الذي ركز، بصورة مبالغ فيها، على "بيان الاحتياجات" وعلى "الإحساس" بالسكان دون أن تكون لديه إمكانية اقتراح التحولات التي تستطيع الاستجابة لما ينتظرونه.

4. نظرية الانشقاق:

وضع هذه النظرية اقتصاديون ماركسيون وكذلك أصحاب نظريات للتنمية يقعون خارج هذه المشكلة. وتطرح هذه النظرية مبدأ أنه لا يمكن إحداث تغيير عميق في المجتمعات الريفية التقليدية إلا إذا حطمت قبل ذلك هياكلها الاجتماعية القائمة. فالتغيير لا يمكن أن يتحقق إلا بالانشقاق. ويمكن لهذا الانشقاق أن يؤدي إلى ظهور:

- إما هياكل للإنتاج الجماعي (انظر فيتنام)؛

- أو هياكل تستلهم الرأسمالية (المزرعة الأسرية "المحدثة") (انظر البرازيل).

عندما نحلل التجارب التي استلهمت هذه النظرية يتضح لنا أنه في حالة الانشقاق في اتجاه "الاشتراكية"، وباستثناء إطار سياسي كثيف للغاية، لم تنجح هذه التجارب، في أغلب الأحوال، إلا في تفريغ العالم الريفي من عناصره الأكثر ديناميكية، حيث أن الصدمة التي نجمت عن الانشقاق كان من الصعب تحملها من ناحية، ولم تكن على أي حال عامل تعبئة من ناحية أخرى.

في هذه الحالة الأولى (الانشقاق من النوع الاشتراكي)، كثيرا ما نجد تفسيراً جزئياً على الأقل في الاستقطاعات التي تفرزها الدولة.

وفي الحالة الثانية، أدى جمود هياكل الاستغلال المقترحة (المساحات المزروعة، المناوبات المحددة سلفاً) إلى إنتاجية شديدة الانخفاض. بحيث لا تكون حافزا على التعبئة. واعتباراً من سنوات التسعينيات سمحت

(13)

النظريات الليبرالية، مثل تلك التي طبقت على هذا النوع من التجارب، للمزارعين بإعادة تركيز هذا النوع من الهياكل على أنشطة يعتبرها الفاعلون المعنيون ذات أولوية. وهكذا جرى التخفيف من "الانشقاق" الأول. وقد أدى ذلك إلى زيادة مؤكدة في الإنتاجية لكنه أثار في بعض الأحيان مشكلات أخرى مثل تصريف المنتجات التي تولدت عن هذا النظام الجديد.

5. "فلاحية" نظرية الأقطاب: التصنيع الغائب للعالم الريفي

قبل أن نحلل كيف جرى تقسيم المساحة الريفية في كل بلد أو مجموعة من البلدان إلى المناطق الريفية، رأينا أنه من المفيد أن نوضح هنا كيف شهدت نظرية الأقطاب تطورات معينة في سنوات الستينيات.

رأينا في الجزء الأول كيف كانت هذه النظرية هي أول نظرية خصصت قليلا نظريات التنمية التي كانت قد ظلت معممة للغاية. وكان الإسهام الرئيسي لفرانسو بيرو هو تنظير عملية التجزئة في مساحة الأنشطة التي كانت في سبيلها إلى تحقيق النمو الهائل "للتلاثين المجيدة".

لم يكن ف. بيرو يجهل أن تركيز الأنشطة الصناعية في أقطاب التنمية قد أدى إلى تفرغ المساحات الريفية لسببين. كان الطلب الشديد على الأيدي العاملة في المجالات الثانوية والثلاثية (8مليون شخص في ثلاثين عاما في مجمل القارة الأوروبية- أنظر ما سبق) ظاهرة أقوى من أن نستطيع الحديث عن التصحر بالنسبة لمناطق معينة. لكن التركيز الصناعي طال كذلك الأنشطة أعلى وأسفل الزراعة التي كانت أشكالها الاجتماعية لا تزال أسرية للغاية حتى الحرب العالمية الثانية.. كان مجمل النشاط "العلوي"- تصنيع وإصلاح المعدات الزراعية وترميم مباني المزرعة، تصنيع الأدوات- قد ظل مركزا في "القرى" الريفية التي كانت تستقبل الأسواق أيضا وفي النهاية بعض أماكن تخزين الإنتاج الزراعي. كل هذا اختفى في أقل من عشرين سنة وتركز في المدن الصغيرة والمتوسطة مما حرم المناطق الريفية من نوع آخر من النشاط.

هكذا يمكننا أن نتصور أن هذا النزوح السكاني وهذا الانخفاض الشديد في النشاط يمكن تعويضه بتصنيع العالم الريفي. ولقد كنا في الفترة (1960) التي بدأت فيها المدن تكبر بسرعة هائلة والتي لم يكن وقف النمو الصناعي متصورا فيها. لماذا لا "نفض تركيز" الصناعة، ولاسيما صناعة المواد المساعدة أو الصناعة الخفيفة التي لا تستلزم اقتصادات كبيرة في القرى الريفية؟ ويذكر في هذا الصدد أن عدد العمالة الصناعية في أوروبا الغربية زاد من 32.9 مليون عام 1950 إلى 41مليون عام 1970. ومن ناحية أخرى كانت ظروف المعيشة في العالم الريفي تستطيع اجتذاب كوادر كما كان السكان المحليون يمثلون يدا عاملة محتشدة و... طبيعية! وقد بدأ التحرك أثناء عقد الستينيات من القرن الماضي لكنه لم يتجاوز عام 1970 وهو عام عودة الاتجاه الخاص بالعمالة الصناعية. فبعد أن زادت 8 ملايين في 20 سنة (من 1950 إلى 1970) فقدت 11 مليونا في السنوات الخمسة والعشرين التالية. وهكذا نرى أن "المناطق الصناعية" أخلت من مؤسساتها وامتلات بأنشطة ثلاثية استطاعت أن تواصل تنميتها.

ثمة عامل آخر اضطلع بدور هام في فشل تصنيع العالم الريفي. ويتعلق الأمر هنا بأثر التراكم، الذي يعتبر اليوم أحد عوامل الفعالية لإنتاج اقتصادات كبيرة، وتنوع اليد العاملة والطلب، وخفض تكاليف النقل... الخ. (جوران، 2005). وفي مقابل هذا المنظور، لا يمكن لتصنيع العالم الريفي أن يؤدي إلا إلى انتشار للأنشطة في المساحة، الأمر الذي يستلزم تدخلا عاما قويا لدعم هذه الأنشطة.

تنتم مناهج التنمية المعروضة عبر نظريات التحديث والازدواجية بما يلي:

- استيعاب التنمية الريفية في التنمية الزراعية.
- منهج قطاعي يرتكز على تحديث الزراعة
- تدخل قوي من جانب الدولة ومنهج "متنازل"

إنها مستلهمة إلى حد كبير وبصورة مباشرة من نظريات التنمية للفترة، ولاسيما نظرية روستو ونظرية الازدواجية للويس. ويذكر في هذا الصدد أن التنمية، بالنسبة لروستو، مرادف "للتحديث"، من حيث نشر

التقدم التقني وزيادة الإنتاجية والفائض. وكانت هذه الفكرة هي التي انتقلت إلى الزراعة. وكانت ازدواجية لويس هي أصل المنهج الازدواجي في القطاع الزراعي، الذي سعى إلى تطوير قطاع زراعي حديث يعمل على "جذب" القطاع الزراعي التقليدي إلى أعلى.

ومن ناحية أخرى، كانت التنمية الريفية/الزراعية كما وضعت موضع التنفيذ في الشمال كما في الجنوب مستلهمة من نظرية أقطاب النمو والنظرية الكلاسيكية الجديدة التي تقول بأن النمو يتبع حجم رأس المال والعمل. وقد ركزت سياسات التحديث وسائل الإنتاج والاستثمارات (البنيات التحتية، وأعمال الإدارة المائية والزراعية) في المناطق الريفية ذات القدرة الزراعية القوية، وبهذا زادت من عدم التوازن الطبيعي والتاريخي.

كما ذكرنا من قبل، كان هناك هدفان موكولان لتنمية القطاع الزراعي:

- زيادة الإنتاج الزراعي لضمان الأمن الغذائي؛
- الإسهام بشدة في الصادرات.

وفى بلدان الجنوب ترجم هذا الأمر بالأولوية التي أعطيت لزراعات التصدير والإدماج القوي للزراعة في السوق الدولية. وهنا نجد تأثير نظرية النمو الكلاسيكي الجديد التي تضع في المقدمة دور التجارة الخارجية والتخصص في تنمية المميزات المقارنة. ومن هنا فقد كان نموذج التنمية هو نموذج النمو الزراعي الذي يركز على التخصص، وتنمية المميزات المقارنة، والاندماج في السوق العالمية. وكان هذا النمو الزراعي مركزاً بالضرورة في المناطق الأكثر قدرة على وضع هذا النموذج موضع التنفيذ، والتي تؤدي إلى تنمية المناطق الريفية.

هكذا يمكننا أن نصف هذه المناهج للتنمية الريفية (بالأحرى التنمية الزراعية) بأنها مناهج للتنمية خارجية المنشأ: فالتنمية هي من فعل النمو الزراعي الذي تتحكم فيه المميزات المقارنة مقومة في السوق الخارجية.

في نهاية هذه الفترة، أي في نهاية عقد السبعينيات، بدأنا نشعر بنتائج سياسات التنمية الزراعية/الريفية التي وضعت موضع التنفيذ:

- في الشمال نلاحظ تفرغ المساحات الريفية من السكان ونشعر بالقلق من آثار ذلك على التوازن الإقليمي وعلى إدارة المساحة.
- في الجنوب كانت هذه بداية للأزمة التي نجمت عن فشل سياسات التنمية.

هذه هي بداية التشكك في تدخل الدولة الذي اعتبر غير مناسب، وغير كفؤ، وباهظ التكاليف. وفي هذا السياق بدأت تظهر مناهج جديدة للتنمية الريفية.

الفصل السابع

المناهج "الوصفية" للتنمية الريفية

السنوات 1980 و 1990

مقدمة

كان هذا قرب نهاية أعوام السبعينيات، وفي سياق الأزمة في الجنوب (المرتبطة بفشل سياسات التنمية) والقلق في الشمال (المرتبط بالتصحر الديموغرافي والبيئي لجزء كبير من المساحات الريفية) عندما صيغت مفاهيم جديدة مثل مفاهيم الاحتياجات الأساسية، والعقلانية القروية، والتنمية المتكاملة.

يشير هذا إلى حدوث تغير هام في الطريقة التي تعالج بها مسألة التنمية الريفية في البداية يكتشف الباحثون "العقلانية القروية". وفي نهاية فترة التحديث التقني ووضع معايير للإدارة والفعالية، تساءل الباحثون عن ظاهرتين:

- الحفاظ على أشكال الاستغلال الزراعي التي تبدو غير عقلانية وغير فعالة من منظور هذه المعايير؛

- مقاومة إتباع ممارسات معينة أو خيارات تقنية واقتصادية تعتبر عوامل للتنمية.

بعد أن تجاهل الباحثون واقع الأمر لوضع نماذج تقنية-اقتصادية، انتهوا إلى الرضوخ للأمر الواقع: هناك منطقتان آخرتان مهمتان!!!

فأولاً هناك لهذه العقلانية وظيفية جوهرية هي إشباع احتياجات المزارعين وأسرهم. وفي الوقت نفسه، فإن التساؤلات عن غاية التنمية العامة، تقود إلى فكرة أن التنمية ينبغي أن تؤدي إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان. وبصورة متلازمة، نصل إلى رؤية التنمية بوصفها عملية "متكاملة"، بمعنى أنها تنمية تأخذ بعين الاعتبار مجمل المعايير والاحتياجات.

وبالتوازي مع ذلك، يتم ويتأكد، في نفس الفترة، التمييز بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية. ومنذ نهاية السبعينيات، توضح التحولات الكبيرة، التي لوحظت في الزراعات وفي المساحات الريفية والمجتمعات الريفية في الشمال كما في الجنوب، قيود منهج الواقع الريفي المرتبط بشدة بإدارة المزارع الزراعية. وكان الأمر الذي أضفى مشروعية على هذا المنهج هو ضرورة "اختبار" المكتسبات التقنية للتحديث على المستوى الاقتصادي. ولم يأخذ في الاعتبار العلاقات الجديدة التي كانت في سبيلها للنشوء بين الزراعة وبيئتها والتي سرعان ما اتخذتها السياسات الاقتصادية في الاعتبار. وهكذا اكتشف العاملون في مجال العلوم الاجتماعية (الباحثون وأصحاب الأعمال، وكلاء التنمية والمدرّبون) أن التحليل المنتظم الذي أجرى في مجالات اقتصادية غريبة على الزراعة والعالم الريفي استطاعت تقديم ردود على هذا العجز للمنهج النظري. وهكذا ظهر التحليل المنسق للواقع الريفي، وكانت نقطة انطلاق هي تحليل "نظام الإنتاج" أو "نظام الفلاحة"، الذي أدى إلى إيجاد عدد من المفاهيم والأساليب التي سنتناولها الآن.

كما سنرى، فإن تطبيق التحليل المنسق ونظرية النظام على الواقع الريفي يمثل مكتسباً هاماً. فنحن نجد أنفسنا في عملية إيضاحية وليست معيارية. فتحليل النظام يسمح في الواقع بإيضاح كيفية عمل العناصر المختلفة للواقع الريفي وكيفية الارتباط فيما بينها. لكننا نجد صعوبات أكثر في استخدام تحليل النظام إذا كنا نريد أن نفهم ديناميكية هذا الواقع. ولهذا السبب رأينا أنه من المناسب أن نوضح كيف تسمح النظريات، التي تعتمد على "الحل المتتابع للتناقضات"، بأن نأخذ هذه الديناميكية في الاعتبار.

شهدت سنوات الثمانينيات والتسعينيات تغييرات هامة أخرى في مناهج التنمية الريفية. وخلال هذين العقدين ساد التفكير الليبرالي، أو الليبرالي الجديد الداعي إلى خفض تدخل الدولة سواء في الشمال أو في الجنوب، وقد ترجم ذلك في بلدان الجنوب في صورة سياسات الإصلاح الهيكلي وفي بلدان الشمال في

صورة إصلاحات متابعة للسياسة الزراعية المشتركة، وكانت كلمة السر العامة في الشمال كما في الجنوب هي تحرير الأسواق.

وفي هذا السياق شهدنا ظهور منهج للتنمية الريفية لا يتيح مجالاً واسعاً لمبادرة الدولة، ولم يكن هذا المنهج تنازلياً بل تصاعدياً، وأحال المبادرة والمسؤولية عن التنمية للفاعلين: بمعنى التنمية المحلية.

ويمثل هذان المنهجان، المنتظم والمحلي، تغييراً حقيقياً في طريقة تناول التنمية الريفية. وقد نشأ هذان المنهجان من أزمة أعوام السبعينيات (أزمة التنمية الزراعية في الشمال كما في الجنوب، ولكن بنتائج مختلفة) ومن مزيج للتحليل الهيكلي؛ لنظرية المركز - التخوم والتنمية الداخلية.

1. المنهج المنتظم للتنمية الريفية:

كان طرح مسألة التنمية الريفية، يتعلق أولاً بتحديد حدود المفهومين المعنيين، وهما التنمية والفلاحية. عندئذ شهدنا، بعد هذه الخطوة الأولى، أنه لا يمكن الاقتصار على تحليل عام للعالم الريفي وأنه لابد من معالجة الأمر من حيث المنطقة.

في كل منطقة ريفية محددة على هذا النحو، سوف نلاحظ عدداً معيناً من العمليات، والتدفق، والتحويلات... وتنشأ هذه الظواهر، أساساً، من العمليات والتحويلات على مستوى وحدات الإنتاج الزراعي وغير الزراعي بصورة متزايدة. كما كان لابد أن نتبين عن قرب المفاهيم الرئيسية التي تخص مكان وحدة الإنتاج الزراعي في تنمية منطقة ريفية. وهكذا اخترنا أن نعطي إيضاحاً أولياً للمفاهيم الأساسية التي تستخدم عادة في هذا المجال وهي النظام- والهيكل- والأسلوب- والنموذج.

1-1 الهيكل والنظام والأسلوب

1-1-1 وفرة العبارات وغموضها

غالبا ما تستخدم عبارات الهيكل، والنظام، والأسلوب للتعبير عن نفس الواقع عندما تطبق على مفاهيم الإنتاج والاستغلال. ومن ناحية أخرى، كثيراً ما يجرى الحديث دون تمييز عن النظم أو الهياكل القروية وعن النظم أو الهياكل العقارية.

ولهذا الغموض المفهومي أصلان أساسيان:

- استخدام نفس العبارات بصورة مختلفة حسب النظم
- داخل كل نظام، يستخدم الباحثون عبارات مختلفة حسب النظريات التي يرجعون إليها، ضمناً أو صراحة.

وهكذا فليس بوسعنا هنا إلا أن نرتب هذه المفاهيم المختلفة على أن نلاحظ في البداية أن:

- الهيكل يشير إلى وجود عناصر عدة تشكل واقعا.
- النظام يؤكد على التفاعل بين العناصر، وعلى ما يوجد بينهما من روابط وعلى ما ينجم عنهما من تنظيم و عملية ضبط.
- يحدد الأسلوب أن هذا النظام الذي يعمل به، يتصارع ويتحول.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أيضاً مختلف المناهج النظامية لهذه المفاهيم عندما تطبق على المشكلات الزراعية.

1-1-2 نظام الزرع

يستخدم هذا التعبير أولاً في معناه المقيد بواسطة ربادوين لكي يحدد طبيعة المنتجات، والأصناف المزروعة والعلاقات بين مختلف الأصناف.

ويضيف المهندسون الزراعيون (سيبلوت، 1976) إلى هذا المفهوم عناصر تقنية ولا سيما:

- توزيع الأصناف المزروعة داخل المساحة (المناوبات)
- التوافقات في الأزمنة (التداولات).

وبالنسبة للأصناف الأخرى المعينة بنظام الزرع فإنها تتعلق أساسا بقطعة الأرض. فنظام الإنتاج يتم على مستوى المزرعة.

ويضيف بعض الجغرافيين إلى ذلك أيضا مجمل التقنيات التي يمارسها المزارع، ويرى اقتصاديون آخرون أن نظام الزرع يلقي قبولا أكبر (مالاسيس، 1958) ويحددون أن "مجمل الأصناف النباتية والأساليب المطبقة على هذه الأصناف من أجل الإنتاج"، إنما تمثل نظاما فرعيا بالنسبة لإجمالي أوسع هو نظام الإنتاج والذي يحدد نظم الزرع وتربية الماشية (ريبول، 1976).

1-1-3 نظام الإنتاج

تحدد هذه العبارة بصفة عامة، لمن يستخدمونها، الجمع بين المنتجات وعوامل الإنتاج. لكننا نجد، انطلاقا من ذلك، قراءة زراعية وقراءة اقتصادية.

القراءة الزراعية غالبا ما تحدد النظام التقني للإنتاج ونظام الإنتاج. ولا يشير النظام التقني للإنتاج إلا للعلاقات التقنية القائمة بين الإنتاج وعوامل الإنتاج. ويرى ر.تورت (1980)، مثلا، أن النظام التقني للإنتاج هو نظام الإنتاج كما وضع خارج الوسط الموجود فيه ومن ثم دون عوائق اجتماعية-اقتصادية. وإذا ما أخذنا هذه العوائق في الاعتبار، فإنه يصبح النظام الاجتماعي-الاقتصادي للإنتاج.

القراءة الاقتصادية تركز على عوامل الإنتاج (الأرض، والعمل، وأساليب الإنتاج) ومفاهيم الاستهلاك الوسيط، والتدفق، والفائض. ويمكن استكمالها بمنهج إضافي نجده في التيار الأيديولوجي والذي يركز على المستقطعات التي تحدث على البيئة ومن ثم على العوامل الطبيعية للإنتاج. وبالنسبة للجميع فإن عوامل الإنتاج ترجع إلى "الصيغة الثلاثية: الأرض، ورأس المال، والعمل".

1-1-4 نظام المزرعة وهو يحدد بدوره

- في رأي ر. بادوين أسلوب عمل وحدات الإنتاج أي ما يضاف إلى العوامل السابق أخذها في الاعتبار، حالة العمل والأرض والوصول إلى وسائل الإنتاج.
- في رأي ل.مالاسيس، مجمل الأصناف (وليس فقط الأصناف النباتية).
- في رأي ر.تورت المواجهة بين هياكل المزرعة (جوانب الجمود) ونظام الإنتاج (جانب التحرك).

1-1-5 المنهج الاقتصادي لنظم الإنتاج:

الأعمال التي دارت حول لويس مالاسيس (1982) لمحاولة الإحاطة بصورة أفضل بالمنهج الاقتصادي لنظم الإنتاج سمحت بإدماج منهج البيئيين عن طريق توضيح أن نظاما للإنتاج إنما هو دائما نتاج للعلاقة بين نظام بيئي و"تكوين اجتماعي"⁽¹⁴⁾. ولهذا التفكير في نظام الإنتاج ميزة إدماج التاريخ. ذلك أن كل مجتمع ريفي كان عليه دائما أن يكيف استخدامه للنظام البيئي طبقا لاحتياجاته الخاصة وانطلاقا من ذلك تحولت تقنيات الإنتاج بصورة تدريجية.

ومن ناحية أخرى فإن هذا المنهج لنظم الإنتاج يسمح بإجراء تقييم يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أنواع من الإجراءات المختلفة:

- التدفقات النقدية.

(14) بمعنى التعبير الماركسي القريب من تعبير "المجتمع" الأكثر عمومية.

- تدفقات العمل

- تدفقات الطاقة

النظام الإنتاجي مفهوم استخدمه ر.بادوين لتحديد العلاقات فيما بين:

- نظم الزراعة

- نظام الإنتاج

- نظام المزرعة

1-1-6 النظام الحقل

يعتبر هذا المفهوم فكرة جغرافية. وهكذا يصف ريبول (ريبول، المرجع السابق، 1976) "المظهر الجغرافي للنظام الاقتصادي والاجتماعي في إجراء تقييم للموارد الزراعية الحراجية أو تربية الماشية". لكنه بالنسبة لآخرين يصف الوساطة بين المنظمات الاجتماعية ومساحة معينة.

1-1-7 نظام الإنتاج وشكله الاجتماعي: المنهج الاقتصادي

ظهر مفهوم الشكل الاجتماعي للإنتاج مع الفكر الماركسي. وهو يستخدم الآن بصورة كبيرة خارج هذا التيار من التفكير. وإذا ما طبق على الإنتاج الزراعي، فإنه سوف يصف أساسا نظام الإنتاج كما هو موجود داخل النظام الاقتصادي في مجمله. ومن المعروف أن هذا الإدماج يترجم أساسا بالتكامل في السوق، من أعلى ومن أسفل.

والسوق الذي نتحدث عنه هنا هو نفسه الذي تهيمن عليه وحدات للإنتاج ينظم عملها النظام الرأسمالي.

وهذه النظرة للنظام الاقتصادي في مجمله تسمح بفهم السبب الذي من أجله تتغير، بمرور الوقت، العلاقات الداخلية بين المكونات المختلفة لنظام الإنتاج (الأرض، والعمل، ورأس المال)، ولماذا تشهد ما نسميه بعلاقات الإنتاج تحولا عميقا؛ "العائلي"، أو "الإقطاعي"، أو "الرأسمالي"، والتي أدت، بصورة أو بأخرى، لأن تصبح رأسمالية، عن طريق العمل الأجير المباشر أو غير المباشر.

1-1-8 النظام الريفي، نظام محلي:

تطبيق تحليل النظام على الواقع الزراعي قديم نسبيا. لكن الشيء الأحدث، هو ما نقابله لوصف الواقع الريفي والمحلي.

ظل الاعتقاد السائد لفترة طويلة أن "النظام الزراعي" هو الذي يحكم عمل كل منطقة ريفية في كل أنحاء العالم. وكان هذا صحيحا تماما حتى سنوات السبعينيات في أوروبا كما لا يزال صحيحا في عدد معين من المناطق الريفية في جنوب وشرق البحر المتوسط على نحو ما أوضحنا في الفصل الأول.

على أننا نلاحظ في عدد كبير من المناطق الريفية ظهور منطقتين آخرتين ومن ثم "عقلانية" أخرى جنباً إلى جنب مع العقلانية الزراعية. بل إن هذه العقلانية الزراعية تبدو عاجزة، في بعض الأحيان، عن تفسير كل هذا الواقع أو بعضه عندما نقص وزن الزراعة ومن ثم فإنها لا تفسر المنطق بأسره. وقد حاولت دراسات حديثة أن تتحدث عن "نظم النشاط" للتعبير عن أنه لم يكن هناك نشاط سائد وأن الشيء الوحيد الذي يمكنه شرح عمل هذا الواقع الريفي هو أن يؤخذ في الاعتبار، داخل الأسرة وداخل الجماعة كلها، مجمل الأنشطة وعلاقاتها.

كما أوضحنا سابقا (انظر الجزء الأول، الفصل الخامس) خرج كورليه وبكويه (1999) في مؤلفتهما عن الأحياء الصناعية، وبصورة أعم، عن التنمية المحلية، بمفهوم النظم الإنتاجية المحلية لتوضيح أن تجمع كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقليم ما، خلق تفاعلات بينها مما أدى إلى حدوث آثار إيجابية

ترجمت في صورة تعاون، وتدريب، ووسائل لتداول المعلومات والمبادلات عن طريق خفضها لتكاليف المعاملات (أنظر الفصل الأخير).

إن التحليل المنتظم يسمح بالتعرف على مكونات النظام وتحليل تطورها وتفاعلها كما يسمح بفهم التفاصيل الداخلية للنظام وكذلك التفاصيل الخارجية، وأن تكون لنا نظرة ديناميكية والتعرف على العقلانية الخاصة بكل نظام. ونحن بعيدون عن وجود "نموذج" موحد للعمل وللعقلانية، الأمر الذي يؤدي إلى الاعتراف بوجود أشكال عديدة لمنطق العمل.

هذا المنهج مستلهم من التحليل الهيكلي. وإذا كان موضوع التحليل هو النظام، بوصفه مجمل لعناصر متداخلة توجد فيما بينها روابط وتدفقات، فإن نقطة انطلاقه هي مكونات النظام، أي "الهيكل"، بمعنى المكونات المتسلسلة للنظام والتي تحدد سماته جزئياً.

يهدف التحليل الاقتصادي لنظم الإنتاج إلى التعرف على سمات "هياكل الإنتاج" وتحديد تدفق العمل ورأس المال، وتدفقات الإنتاج ووجهتها. ويهدف تطبيق منهج نظم الإنتاج على مستوى منطقة ريفية إلى التعرف على مختلف نظم الإنتاج الموجودة، وتحليل علاقاتها، والعلاقات (عبر تدفق رأس المال، والعمل، والإنتاج) بين نظم الإنتاج هذه والبيئة الاقتصادية الخارجية. وهكذا نتوصل إلى التعرف على القدرات الإنتاجية، ومصدر الفائض واستخدامه، الأمر الذي يؤدي، في نهاية المطاف، إلى تحديد درجة استقلال المنطقة الريفية وأسباب تخلفها. إن مواءمة التحليل الهيكلي للتخلف، ودرجة تمايز أو عدم تمايز هذه الهياكل ومستوى اعتمادها على بعضها، وذلك من أجل فهم عملية التخلف.

2. منهج التنمية المحلية

ظهرت التنمية المحلية قرب نهاية السبعينيات، وتطورت في سنوات الثمانينيات، ثم اتخذت نطاقها الكامل خلال سنوات التسعينيات.

وهكذا فقد كانت في البداية موضوعاً للنقاش والاعتراض بسبب طابعها "المتشدد" (انظر الجزء الأول)، ثم أصبحت بعد ذلك موضع موافقة من جانب الممارسين والمهنيين.

تتسم نهاية سنوات السبعينيات وبداية الثمانينيات بهيمنة الليبرالية الاقتصادية والمطالبة بانسحاب الدولة (سياسات الإصلاح الهيكلي في الجنوب، والإصلاح الاقتصادي وإصلاح السياسة الزراعية المشتركة في الشمال)، وبسياق للأزمة:

- في الشمال: بلغ النموذج الإنتاجي السائد مداه وشهدنا آثاره على المساحات الريفية منزوعة الحيوية والمهمشة (نزوح السكان من المناطق الريفية، وتصاعد البوار، وأخطار الحريق... الخ).
- في الجنوب: شهدنا فشل سياسات التنمية، وتصاعد مديونية الدول، والحساب الختامي السيئ لمشروعات التنمية الوطنية الكبرى.

هكذا ظهرت، هنا وهناك، في المناطق الريفية المتعثرة أو المهمشة، مبادرات لإعادة تجميع الفاعلين المحليين والتعاونيات المحلية من أجل القيام بعمليات ومشروعات صغيرة تهدف إلى الحفاظ على الفاعلين المحليين والتعاونيات المحلية من أجل القيام بعمليات ومشروعات صغيرة تهدف إلى الحفاظ على الخدمات العامة، وإعادة توطين الأسر، لوقف التدهور الديموغرافي، أو لإعادة إطلاق الأنشطة الاقتصادية (الزراعية، والحرفية، والسياحة... الخ). هكذا نشأت التنمية المحلية، بوصفها منهجاً عملياً للتنمية الريفية قبل أن تصبح منهجاً نظرياً.

يقوم ببناء هذا المنهج الفاعلون المحليون الذين لديهم إرادة أخذ زمام تنميتهم الخاصة في أيديهم. وهكذا وجدنا، مرة أخرى، في عدد من المناطق الريفية في عديد من البلدان الأوروبية اتحادات محلية في سبيلها إلى التفكير في كيفية تحقيق هذا الاضطلاع بالمسؤولية.

وفى عدد من البلدان تابعت السلطات العامة المسؤولة عن هذه المبادرات بوضع إطار مؤسسي لهذه المبادرات. وكان هذا هو ما حدث، بصفة خاصة، في فرنسا عن طريق "المواثيق المجتمعية للتنمية والعمل" التي أنشئت في إطار قانون تهيئة الأراضي لسنة 1982. وقد ظهرت نفس المبادرات في أيرلندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وفي إيطاليا.

كانت هذه المبادرات موضع بحث من الاتحاد الأوروبي الذي فكر في الاضطلاع بالمسؤولية المجتمعية للعالم الريفي باسم التماسك الاجتماعي (أندرينسنز، 1988). وهكذا لم يكن الباحثون بل القائمون على التنمية هم أول من وضعوا نظرية التنمية المحلية. وقد نشأ البرنامج الأوروبي الأول LEADER عام 1989. وهو يختص بما يزيد عن 220 منطقة ريفية ويهدف إلى مساندة "مجموعات العمل المحلي" التي نشأت انطلاقاً من اتحادات التنمية المحلية القائمة لوضع برنامج للتنمية المحلية، في منطقة معينة، بالمشاركة مع الإدارات، والجمعيات المحلية، والمنظمات المهنية، وغيرها من الاتحادات.

سرعان ما أثارت هذه الحركة للتنمية المحلية، التي شاهدناها في أوروبا في بداية الثمانينيات، اهتمام البحث. وكان الجغرافيون هم الذين بدئوا في "تنظير" هذه العملية التلقائية، ثم تبعهم علماء الاجتماع والاقتصاديون. وقد أثرى منهج التنمية المحلية أثناء التسعينيات العديد من المفاهيم للنماذج الجديدة للتنمية، ووضع موضع التنفيذ في السياسات الوطنية وكذلك في سياسات المنظمات الدولية (البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.. الخ).

أصبحت التنمية المحلية هي المنهج الرئيسي للتنمية الريفية. وهي تقدم طريقة جديدة لفهم تنمية المساحات الريفية، التي تختلف جدا عن تهيئة الأراضي. فبينما تهيئة الأراضي، بمنطق مركزي وخارجي، باستخدام التنظيم أساساً، تهدف إلى إعادة تخصيص للأنشطة على الأراضي الوطنية، بمعنى حفز الأنشطة الاقتصادية على التواجد في الأماكن التي لم تذهب إليها "تلقائياً"، نجد أن التنمية المحلية تركز على الموارد المحلية، والتفاوض بين الفاعلين العموميين والخاصين، والمبادرة المحلية لخلق ديناميكية اجتماعية واقتصادية.

وهكذا يصبح مبدئي التنمية المحلية، وهما تقويم الموارد المحلية وأخذ الفاعلين المحليين لزام التنمية في أيديهم، أساساً للتنمية الريفية ويعطيها بعداً جديداً، لأنها تجعل من الممكن:

- تحقيق تنمية ريفية **متعددة القطاعات**. فنقديم الموارد يتضمن "جميع الموارد" وغالباً ما يكون ذلك غير ممكن إلا من خلال تعاون بين مختلف قطاعات النشاط والتقويم المتبادل (مثل، السياحة الزراعية التي تجرى تقويماً للموارد الزراعية والموروثة)، ومن خلال التجديدات التقنية أو التنظيمية.

- تحقيق تنمية ريفية **إقليمية**. إن التفكير في التنمية، ووضع إستراتيجية وعمليات على المستوى المحلي يعنى اعترافاً وأخذاً في الاعتبار بعدم تجانس المساحات الريفية فالتنمية الريفية لا يمكن ولا ينبغي أن تكون "عامّة" ذلك أن محتوى التنمية الريفية. ونماذجها وسبلها تتوقف على الموارد المحلية ومن ثم فهي محددة لكل مساحة على حدة.

- **تنمية ريفية يضطلع بها الفاعلون المحليون**. من الواضح أن المستوى المحلي موات لقدر أكبر من مشاركة الفاعلين المحليين. أما خطوات عملية التنمية المحلية فهي تحليل الوضع، وتحديد أولويات التنمية وأهدافها، والقيام بعمليات من أجل بلوغ هذه الأهداف، وتعبئة الوسائل اللازمة لوضع هذه العمليات موضع التنفيذ. وتكون كل خطوة من هذه الخطوات موضع مفاوضات بين الفاعلين العامين والخاصين، ويكون مجمل العملية موضع تعاقد. ويفترض هذا البعد التعاقدية موائمة دائمة ومشاركة متواصلة من جانب الفاعلين.

وهكذا فإن التنمية المحلية منهج متصاعد ومنهج للتنمية الداخلية: فمحركات التنمية داخلية في كل مزدرع وينبغي لفوائد التنمية أن تظل هناك. وهذه المبادئ مستلهمة من نظريات عديدة للتنمية لسنوات السبعينيات والثمانينيات، ولاسيما:

- نظرية المركز- النخم والتنمية المصونة ذاتيا. وجدير بالذكر أن هذه النظرية ترى أن أصل التخلف إنما ينتج عن العلاقة السببية بين القطاعات الاقتصادية، والتعبئة الخارجية للفائض المنتج داخليا، الأمر الذي يترجم إلى تبعية هيكل الإنتاج. فالتنمية هي بالضرورة خروج على هذا المنطق وقلب للوضع من أجل التوجه نحو تنمية ذاتية المرتكز وذاتية الصيانة، بمعنى أنها تركز على تعاون أفضل للقطاعات الاقتصادية وتراكم للفائض المحلي. وهذا التحليل يتردد في مبدأ تقويم الموارد المحلية كأساس للدينامكية الاقتصادية.

- نظرية النمو الداخلي الذي يشكل فيه الابتكار ورأس المال البشري العاملين للنمو. فالتنمية المحلية تعطي مكانا هاما للابتكار بوصفه سبيلا لرفع قيمة الموارد المحلية التي عادة مالا تقومها السبل التقليدية. أحد هذه الموارد هو رأس المال البشري المتاح في المنطقة في صورة أيدي عاملة تمتلك خبرة معينة. كما تركز التنمية المحلية على رأس المال الاجتماعي الذي يخلق روابط وشبكات تيسر المبادلات وتنسيق الأنشطة بتقليلها لتكاليف التعاملات. ورأس المال الاجتماعي يتجاوز حدود المنطقة أو المزرعة ومن ثم يمكنه الإسهام في تقويم الموارد المحلية بتيسيره الوصول إلى الأسواق.

لقد أفسحت التنمية المحلية المجال لعديد من المناهج العملية للتنمية الريفية التي تعززها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، مثل منهج المشاركة، أو منهج سبل الإعاشة المستدامة.

3. منهج سبل الإعاشة:

وضع منهج سبل الإعاشة المستدامة (كورف، وأوتون، 2006) في سياق:

- مكافحة الفقر في البلدان المتخلفة،

- الحرص على حفز الفاعلين المحليين على المشاركة في عملية التنمية.

- المشاغل البيئية.

ويهدف هذا المنهج إلى وضع إطار تحليلي من أجل:

- فهم تعقد استراتيجيات المعيشة وتنوع سبل الإعاشة في المناطق المهمشة.

- تناول الفقر من زوايا غير الدخول، أو الاستهلاك، أو العمل.

تعرف سبل الإعاشة بأنها "وسائل اكتساب المعيشة، بما فيها قدرات الحياة، والأرصدة الملموسة وغير الملموسة" (المرجع السابق، ص 280). وهي تعتبر مستدامة منذ اللحظة التي تخفف فيها التوترات، وتحافظ على القدرات أو تعززها دون الإقلال بأي شكل من الموارد الطبيعية. وتكمن أهمية هذا المنهج في نقطتين:

- عدم اعتبار السكان عنصرا سلبيا، والأخذ في الاعتبار لقدرة الأشخاص على التصرف طبقا لهامش الحرية المتاح لهم وفي مواجهة الضغوط الخارجية.

- وضع القدرات أو الموجودات التي في حوزة الأفراد والأسر الريفية (الموجودات الاجتماعية، والمالية، والمادية... الخ) في مركز التحليل، والتي انطلاقا منها توضع استراتيجياتهم من أجل إيجاد وجمع سبل الإعاشة.

انطلاقا من دراسات البقعة من حيث موجودات الأفراد والأسر، وتحليل سبل تقويم هذه الموجودات من أجل خلق و/أو جمع سبل الإعاشة، نتوصل إلى تحديد الاستراتيجيات المختلفة التي يضعها السكان الريفيون موضع التنفيذ للمحافظة على الحياة أو لمكافحة الفقر. وهذا من شأنه أن يوضح، من جهة أخرى، إلى أي حد تضعف بعض السياسات، والمؤسسات، والتشريعات أو تدمر قدرات الأفراد أو الأسر على تحويل نوع من الموجودات إلى نوع آخر (المرجع السابق، 2006). ومن هنا يفترض أننا نستطيع

التوصل إلى فهم أفضل للعلاقات بين الاستراتيجيات على المستوى الجزئي، وللعمليات على المستوى الوسيط، وللسياق على المستوى الكلي.

بتركيز هذا المنهج على قدرات الأفراد أو الأسر لتقويم الموجودات فإنه يستلهم نظرية أ. سن الذي يرى أن التنمية هي الحرية. وتعني الحرية، بالنسبة للأفراد، أن يكونوا قادرين على التصرف من أجل تغيير حالة الأمور، وبناء القدرات التي يعرفها سن بأنها مختلف التكوينات القادرة على أن تضع موضع التنفيذ، وإمكانيات تقويم الموجودات، لمختلف الأنواع التي يمتلكها الأفراد.

4. منهج أكثر إيضاحاً: الحل المتتابع للتناقضات:

كما أوضحنا من قبل، يتمتع المنهج النظامي بالميزة الهائلة التي تضم إلى تحليل التنمية الريفية نظرية تجمع في جنباتها مجمل العناصر المكونة للواقع المحلي.

على أن ما ينقص هو القدرة على أن يدمج في هذا المنهج النظامي التعبير عن الدينامكية التي يتطور فيها مجمل النظم أياما كانت طبيعتها. الشيء المؤكد أن نظرية النظام العام أوضحت جيدا أن كل نظام يمكنه أن يتطور وأن يتحول بصورة دائمة. غير أن ما ينقص هو أداة لفهم الآليات التي تنشأ في النظم "المحلية" مثل الدينامكية- التقدمية أو الرجعية- التي يتعرض لها.

لقد حاولنا معالجة هذه الدينامكية بأن حاولنا أولا معالجة السؤال "كيف" و"لماذا"، أي مسألة "مسار" كل منطقة ريفية.

وقد سمح لنا هذا التحليل بتوضيح كيف أمكن لكل فرع أن يتدخل في بناء "التفسير". وهكذا توصلنا إلى توضيح كيف كانت التفسيرات المختلفة، التي ذكرناها، متسلسلة.

وقد أدى هذا التسلسل إلى ظهور "تناقضات" يحدد "حلها" الدينامكية المستمرة "للتنمية".

1-4 مسألة "كيف" و "لماذا":

1-1-4 فكرة "مسار" منطقة ريفية:

من أجل الإجابة على مسألة تنمية منطقة ريفية، ينبغي بلا شك محاولة أن نفهم أولا "مسارها". والرد بشكل صائب على هذه المسألة هو باختصار، الرد على مسألة التنمية. ويكشف لنا تحليل "المسار" عن الاتجاه الذي يتطور ويتحول فيه المجتمع الريفي المعنى، ومن ثم، إذا كانت العمليات التي ينهمك فيها هي عمليات للتنمية، أو للركود، أو للتراجع.

ولكي نستطيع أن نعرف هذا المسار، لا بد أن نمتلك أسلوبا. وهذا التملك سوف يقتضى التدريب على عدد من أدوات التحليل:

- أدوات نظرية (المفاهيم).

- أدوات تقنية (جمع ومعالجة البيانات).

والواقع، أننا لكي نعرف الواقع ونفهمه، فإننا نحتاج إلى أدوات لقراءة هذا الواقع، والمفاهيم تشكل هذه الأدوات. أما الأدوات التقنية فتسمح باستخدام المفاهيم في تحليل الواقع.

4-1-2 - سؤالان جوهريان

عندما نحدد كهدف تحليل مسار مجتمع ريفي، فسوف يتعين علينا، في الوقف نفسه، أن نحاول السير في اتجاهين:-

- الأول أكثر وصفية. وهو الرد على السؤال: **كيف** يسير هذا المجتمع الريفي؟
- الثاني أكثر تفسيرية. وهو يقع في الدرجة الثانية بطرح سؤال آخر: **لماذا** يسير هذا المجتمع على هذا النحو وليس على نحو آخر؟

كل تحليل لمجتمع ريفي يقع بالضرورة على هذين المستويين، كما سنوضح في الأمثلة الثلاثة التالية:

- في **فرنسا**، وفي منطقة لا نجويدوك، نشاهد تنمية قوية للنشاط الجماعي وللزراعة ذات العائدات الخارجية، وعلى مستوى أكثر وضوحا في مناطق الكروم. ولتحليل هذه الظاهرة ينبغي أولا تحديد التغييرات التي تتولد في الممارسات الزراعية نتيجة لتنظيم العمل الزراعي، وتقسيم العمل داخل الأسر، والنتائج التقنية والاقتصادية التي نتجت عنها. وينبغي بعد ذلك محاولة فهم سبب ظهور هذه الظاهرة ولماذا تتطور، وبعبارة أخرى، ما هي العمليات التي تخضع لها وما هو التفسير العام الذي يمكن أن نعطيها لها.

- في **جنوب تونس**، نلاحظ تنمية هامة لميكنة طرق الزراعة الرئيسية المستخدمة في الحبوب. وقد برزت هذه الظاهرة، على الرغم من العائدات الضعيفة لزراعات الحبوب والمخاطر المناخية التي تتعرض لها. وفي مقابل ذلك، يستمر البذر يدويا. ولتحليل هذا النمط من التنمية، يلزم في البداية أن نصف بدقة كيف حدث الانتقال إلى الميكنة في هذه المنطقة، وكيف تحولت ممارسات المزارعين. ثم نتساءل، بعد ذلك، عن عقلانية الظاهرة ومن ثم عن تفسيرها.

- في **البرازيل**، نلاحظ أن الذرة والفاصوليا، اللتان تشكلان الغذاء الرئيسي لمجمل السكان، ينتجهما فلاحون دون أرض، وضعيفي التجهيز. ولا يفسر المسار التقني (التكامل بين المحصولين)، والاقتصادي (الاستهلاك الذاتي والسوق). والاجتماعي (الإيجارات العالية) لماذا نشهد مثل هذا التخصص الذي ربما يمكن البحث عن أسبابه في تحليل لمنطق الزراعة البرازيلية في مجملها.

في كل مثال من هذه الأمثلة، نتبين جيدا أن هناك أمرين:

- **الأول يتعلق بنموذج المسار.** وهو يتعلق بالتعرف على العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر التي نشاهدها.

- **والآخر يوجد على مستوى آخر.** وهو ينطلق من ملاحظة أن نماذج أخرى للسير ستكون ممكنة نظريا بل أنها شوهدت فعلا في أوضاع اجتماعية-اقتصادية أخرى. ويمكننا أن نتصور أوضاعا تكون فيها المنتجات المعاشية، على عكس ما يحدث في البرازيل، تحت السيطرة الكاملة للمزارع الكبيرة، أو على عكس ما يحدث في جنوب تونس، تكون فيه مجمل الأساليب الزراعية على الميكنة، أو على عكس ما يحدث في لانجويدوك، حيث تختفي المزارع الصغيرة بانتظام دون أن يؤدي ذلك إلى بروز ظاهرة الزراعة لبعض الوقت والزراعة للعائدات الخارجية.

لماذا، إذن، نجد هذه الظواهر؟ هنا **ننتقل إلى التفسيرية**، التي ترجع هي ذاتها " للنظريات التفسيرية " والمفاهيم التي تصاحبها.

4-2 - التحليل التفسيري ومتعدد الفروع

واقع الأمر أن هذين السؤالين يتخذان أشكالا ومستويات من التحليل خاصة جدا يتعين إيضاحها.

- المستوى الأول هو وصف الأحداث في صورتها المادية.
- الثاني هو إجراء التحليل، لكن الوصول إليه يتطلب بالضرورة أساليب وتقنيات وردت داخل كل فرع من فروع العلم المعنية بالواقع الريفي.

4-2-1 - قراءة أولى " نظامية "

هكذا فإن تحليل مسار مجتمع ريفي سوف يستوجب في البداية قراءة للواقع بواسطة كل فرع من الفروع، ولا سيما الهندسة الزراعية، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، والجغرافيا.

فإذا أخذنا مثال مشكلة البذور، فإن الأمر يتعلق بتحليل ما هي البذور المستخدمة في وسط معين وكيف يمكن تحسينها.

يتعين أولاً إجراء تحليل للهندسة الزراعية لهذه البذور (أنواعها، وغلثها، وخصائص المنتج) والبذور التي يمكن أن تحل محلها.

بعد ذلك يستكمل السعي بتحليل اقتصادي (التكلفة المختلفة لنوعين من البذور مقارنة بالمنتجات، وأوقات العمل اللازمة.. الخ).

يلي ذلك إجراء تحليل اجتماعي وإذا كانت هذه البذور، مثلاً، تنتج في مجتمعات ريفية معينة، وكان يتم الحصول عليها عن طريق الفرز المنتظم لأفضل الحبوب التي استخدمها القداماء.

وأخيراً، يلزم إجراء تحليل زراعي – جغرافي يوضح كيف توزع هذه البذور في المساحة الريفية التي يجري تحليلها وما هي الميزات التي لوحظت.

4 - 2 - 2 – الانتقال إلى التفسيري:

أن من يشكل المستوى الثالث للتحليل، سوف يعيدنا بالضرورة إلى وجود أو غياب نظرية تفسيرية للواقع. ففي المثال الخاص بالبذور طرحنا سؤالاً عن معرفة ما إذا كان هناك تفسير " نظري " لاختيار البذور ويفترض وجود هذه النظرية أنها تمتلك الخصائص التالية التي سنشرحها بمساعدة نظرية إنتاجية العمل التي نعلم أنها تحتوي على هذه الخصائص:

- ينبغي أولاً أن يكون لها طابع العمومية. ومعني هذا أنها قادرة على تفسير الأوضاع أو الظواهر ذات النوع الواحد عندما تظهر في سياقات زراعية – بيئية واجتماعية – اقتصادية شديدة الاختلاف.

مثال: يمكننا القول بأنها نفس النظرية التي تسمح بإيضاح أن الاختلاف الجوهرى بين المزارعين هو مستوى إنتاجية عملهم. فهذه النظرية هي تسمح في أن واحد يشرح ما يدفع زارعي الحبوب في أوربا الشمالية إلى تحقيق تراكم مستمر لرأس المال، وما يؤدي إلى اختفاء آلاف من منتجي الفول السوداني في أفريقيا جنوب الصحراء كل سنة.

- ينبغي أن تكون شاملة. بمعنى أن تشرح نفس النظرية ظواهر عديدة في آن واحد.

مثال: تشرح نظرية إنتاجية العمل، في نفس الوقت، تكوين الأسعار، وسبل الوصول إلى التكنولوجيا، وآليات تناقص السكان الزراعيين النشطين.

هذان الطابعان للعمومية والشمول تطرحان مشكلة مكان كل فرع من فروع العلم في تشكيل النظريات التفسيرية.

فإذا أخذنا مثال البذور، سوف يتضح لنا أن كل تحليل من التحليلات النظامية يصطدم، في وقت محدد، بعقبة.

لماذا يحدث في بلد ما في منطقة ما وفي هذا الشكل الاجتماعي أو ذلك من الإنتاج، ألا يستخدم هذا النوع من المزارع أو ذلك بذوراً منتقاة:

- تمثل الهندسة الزراعية المثلى.

- وتقلل من العمل ؟

ويحتمل أن تكون الإجابة على هذا السؤال الزراعي – الاقتصادي إجابة اقتصادية وجغرافية في آن واحد.

ما الذي تكشفه لنا التخييلات النظامية؟ أنها توضح العقلانية النسبية في مجالها الخاص⁽¹⁵⁾.

العقلانية السائدة:

هكذا، نجد لكل ظاهرة عقلانية سائدة، وهي التي تترجم، بلا شك، الطابع الاستراتيجي الغالب للظاهرة بالنسبة للمجتمع المعني. لكن هذه العقلانية يمكن أن تصطدم بلا عقلانيات من وجهة نظر نظم أخرى. مثال: اختيار بذور القمح بانتقاء أكبر الحبوب باليد لا يمثل بالتأكيد الأسلوب الزراعي الأمثل (في بعض الحبوب يمكن أن تكون كبيرة لأسباب مرضية) وربما كان اختيارها أمرا غير عقلائي من وجهة النظر الاقتصادية.

وفي المقابل، فإن هذه المبادرة، التي تقوم بها نساء مسنات، تكون عقلانية تماما، إذا ما اعتبرنا أنه، في المنطقة الصعبة نسبيا على المستوي الزراعي الاقتصادي التي لوحظت فيها، كان من الأمور ذات الأهمية الإستراتيجية الحفاظ على قدر كبير من التماسك الاجتماعي (دور كبار السن) وأن يعهد للأشخاص الضامنين للنظام الاجتماعي بإحدى المآثر الإستراتيجية للتوالد البيولوجي للمجتمع (اختبار البذور).

وهكذا، فكثيرا من كنا نأمل القدرة على اكتشاف قوانين، ومن ثم بناء نظريات تؤدي إلى ظهور عقلانيات تأخذ بعين الاعتبار تحليلات مختلف الأنظمة. وحتى الآن، لا بد من الاعتراف بأن المنهج متعدد الأنظمة يزداد ثراء بما يقدمه كل فرع من الفروع أكثر من التركيب التفسيري الذي يمكن عمله بالسعي إلى دمجها معا (تعدد الفروع).

4 - 3 - التفسيري والمعياري: الاستخدام العملي للمناهج " النظرية "

يقودنا هذا المفهوم للمنهج النظري بعيدا للغاية عن المعني الذي نعطيه غالبا، في اللغة الجارية، لتعبير " نظري ".

ويمكن القول، على سبيل المثال، أن غله الحبوب ستكون كذا للهكتار خلال خمس سنوات إذا ما وضعنا موضع التنفيذ " الباقية " التكنولوجية المقترحة، ويعترض على هذه الطريقة في التعليل بأنها " نظرية " للغاية.

والواقع أنه كثيرا ما يخلط بين " النظري " و " المجرد ". فالتعليل السابق تعليل مجرد لا يأخذ الواقع في الاعتبار. وعلى نفس المنوال، يمكن القول بأن " الفلاح " تجريد. فالشيء الموجود في الواقع، هم فلاحو منطقة بعينها. لذلك فعندما نتحدث عن " الاقتصاد الفلاحي " وتجعل منه " نظرية " في النهاية، ألا يكون هناك خطر من الانزلاق في التجريد؟ من الواضح أن هذه خطورة كبيرة.

ومع ذلك، فإن النظرية ستظل " محددة " إذا ما عرضت على أنها تفاعل دائم في الاتجاهين بين الحقائق الملحوظة والافتراضات التي يمكن للمرء أن يقدمها للمقارنة بينها. ومعني هذا أن أي نظرية ستظل " تفسيرية " دائما دون أن تصبح " معيارية " على الإطلاق، بمعنى أنها لن تستطيع مطلقا أن تخطط لما ينبغي أن " يحدث " في الواقع طبقا " للنظرية " بينما هي لا توجد إلا لتفسير ما هو في سبيله للحدوث فيه.

فهل يمكن أن تكون هناك، خلافا لما ذكرناه في بداية هذا الجزء الثاني، " نظرية للتنمية الريفية "؟

الأسباب السابقة تدفعنا إلى الإجابة بالنفي مع مزيد من الحجج مثل تلك التي قدمناها سابقا.

(15)

ذلك أن الواقع الريفي أكثر تعقيدا من أن يمكن وصف " تنميته " بأنها عملية متماثلة أيما كانت البيئة التي توجد فيها المساحات والمجتمعات الريفية المعنية.

على أننا نلاحظ أن غالبية النظم " القروية " تبدو متفقه على القول بأن التنمية الريفية المحلية تتسم بالخصائص الثلاثة المذكورة آنفا، وهي:-

- أنها تنمية إقليمية، تنظم في " إقليم " ومن أجله.
- أنها تنمية متعددة القطاعات.
- أنها تنمية يديرها الفاعلون المحليون.

هذه الخصائص الثلاثة تعبر عن النماذج الجديدة للتنمية الريفية (أنظر الفصل الأخير) ولكن هل يمكننا، انطلاقا من ذلك، أن نبني نظرية للتنمية الريفية المحلية⁽¹⁶⁾؟ لاشك أنه يتعين علينا الرجوع إلى الوراء حتى يمكننا القول بأن هذه المكونات الثلاثة موجودة بوضوح في كل مكان وأنها لا تكون مصحوبة أحيانا بعناصر أخرى يمكنها أن تعدلها يصوره ملموسة.

وهذه النظرية لم تنشأ بعد حيث أن التطورات الأخيرة لسبل تكييف المجتمعات الريفية مع بيئاتها المحلية، والإقليمية، والوطنية، والدولية ليست معروفة بعد بما فيه الكفاية ولن يكون بالإمكان طرح مسألة معرفة ما إذا كانت هناك تفسيرات عامة من عدمه، إلا عندما تكون هناك معلومات كافية عن هذه النماذج للتكيف.

من المؤكد أننا نستطيع التعرف على أوجه تشابه في عدد من الظواهر التي لوحظت في المناطق الريفية لعديد من بلدان الشمال والجنوب. لكن تحليل هذه الظواهر ليس كافيا حتى الآن لكي يتيح فرصة لإجراء مقارنات متقدمة تسمح ببناء نظريات.

إننا لن نستطيع أن نجد الإجابات التي نفتقر إليها الآن إلا حول النظريات الجديدة للعلاقة بين " المحلي " و " العام " وهي النظريات التي يضعها الآن " اقتصاد الأقاليم ".

4-4- التنمية كحل متتابع للتناقضات:

تعرفنا من خلال تحليل التنمية على مفهوم الدوافع والضغوط التي نورد تعريفها هنا حتى نتمكن من توضيح ما هو " التناقض ".

- **الدوافع** تمثل كل ما يساعد أو يشكل التقدم أو التنمية وكل ما يؤدي في النهاية إلي الحفاظ عليهما. وهكذا فإن تقدم الإنتاج، وتحسين التأهيل عن طريق التدريب، ووجود موارد غير مستغلة يمكنها أن تتيح فرصة للطلب هي التي تشكل الدوافع.

- **الضغوط** هي على العكس من ذلك كل ما يشكل عقبة أو يعوق التقدم أو ما يؤدي إلى الركود أو التراجع. ومن هنا يمكننا الحديث عن ضغوط ترتبط بالكثافة السكانية والعوامل المناخية للانحصار... الخ.

- **التناقض** يعبر عن عائق ذو طبيعة خاصة وسوف نزيده تفصيلا بسبب أهمية هذا المفهوم من أجل فهم ظواهر التنمية والتخلف على مستوى المنطقة.

ونحن نطلق "التناقض" على وجود عنصرين غير متوافقين في وضع اقتصادي لا يمكن إيجاد " حل " لهما إلا إذا نشأ وضع جديد.

وإذا ما أخذنا مثلا لمنطقة في بلد من بلدان غرب إفريقيا، فإننا نستطيع أن نوضح مفهوم "التناقضات".

(16) ريفية محلية لأنه توجد أيضا تنمية حضرية محلية.

في هذه المنطقة المعنية، تحت الاحتلال الفرنسي، لا يجد الإنسان سوي زراعات إعاشية. وكان المستعمر يأمل في تحويل السكان إلى زراعة القطن. ولكي يصل إلى ذلك خلق وضعاً شبيهاً " بالتناقض " بأن فرض ضريبة على الرؤوس الأمر الذي أرغم المزارعين على الحصول على دخول نقدية. ولم يكن لدي هؤلاء أنشطة سوقية كافية تمكنهم من الحصول على دخل يكفي لدفع هذه الضريبة. ومن هنا كان هناك عدم توافق بين نظام الإنتاج المعيشي السابق على الاستعمار والإرغام على دفع الضريبة.

خلقت زراعة القطن وضعاً جديداً جمع بين الوضعين السابقين دون أن يلغي أيهما.

فباستخدام احتياطات إنتاجية العمل القائمة والأراضي المتاحة سمحت زراعة القطن بتوفير دخول نقدية مع الإبقاء على نظام الإنتاج المعيشي.

لكن تنمية هذه الزراعة والدخول التي سمحت بها أدت إلى خلق تناقض جديد. ذلك أن وجود دخول نقدية تتزايد بصورة كبيرة خلقت عدم توافق بين زراعة القطن التي تتطور بسرعة في وحدات الإنتاج والزراعة المعيشية اللازمة للاستهلاك الذاتي.

وأدت هذه الزراعة المقترنة إلى " حل " هذا التناقض الجديد من حيث أن زيادة إنتاجية العمل الذي أدت إليه سمحت بإيجاد التوافق بين العنصرين اللذين كانا متناقضين.

لكن الزراعة المقترنة تقتض استصلاحاً كبيراً مما كان يمارس في الزراعة اليدوية.

ولم يكن ممكناً تقديم هذه الاستثمار في الوقت المناسب إلا إذا استطاع المزارعون أن يمتلكوا الأرض. لكن الأراضي لم تكن تملك للمزارعين وإنما كانت تعطي لهم، من القرية، ومن خلال رئيسها، على سبيل الوديعة فقط، الأمر الذي خلق تناقضاً جديداً... الخ.

وهكذا فإن توضيح التناقضات الرئيسية للمنطقة يستكمل التحليل إلى الدوافع والضغوط التي أشرنا إليها قبل ذلك.

من هنا لا بد من إجراء جرد " للحلول الممكنة ". ونحن نطلق " الحلول الممكنة " على الأوضاع الجديدة التي يمكن تصورها في مواجهة كل تناقض والتي تكون قادرة على تجاوزه، بمعنى " حل " التناقض.

والدوافع أن عملية للتنمية الإقليمية يمكن استيعابها بمجمل الحلول المتتابعة للتناقضات التي تظهر في نفس هذه العملية. ومن ثم فإن " التكاثر المستدام " هو قدرة مجتمع بعينه على الحل المتواصل للتناقضات التي تواجهها، سواء بسبب ضغوط داخلية فيه، أو المواجهة مع الخارج. وهذا بدوره يوضح الأدوار التي تلعبها التحولات الدائمة لنماذج الإنتاج والظروف العامة للإنتاج.

وفي كل مرة يحدث فيها تغيير في واحد من هذين المجالين، ينشأ تناقض مع أحد عناصر مسيرة المجتمع الريفي المعني. وهكذا يتعين على هذا المجتمع أن " يحل " هذا التناقض لكن الوضع الجديد الذي ينشأ غالباً ما يحمل في طياته التناقض التالي وهكذا...

الفصل الثامن

النماذج الجديدة للتنمية الريفية

سنوات الألفين

مقدمة:

لكي نضع النماذج الجديدة للتنمية الريفية في سياقها، سوف نتناول بسرعة:

- خصائص المساحات الريفية.
- المحددات الخارجية لعمليات تحول هذه المساحات
- العناصر الرئيسية لتجديد نظريات التنمية.

1- خصائص المساحات الريفية:

- تحتوى المساحات الريفية على جزء كبير من الموارد الطبيعية والثروات البيئية، بالإضافة إلى النشاط الزراعي وتلاحم مباشر مع البيئة.
- المساحات الريفية شديدة التنوع: فالى جانب التنوع الطبيعي، يضاف التنوع الاجتماعي-الاقتصادي والتاريخي.
- الزراعة، رغم أهميتها، لم تعد النشاط السائد في هذه المساحات. ونحن نلاحظ في بلدان الشمال تراجعاً لوزنها الاقتصادي والديموغرافي، وفى بلدان الجنوب، عجزها عن خلق فرص عمل واستيعاب البطالة.
- المساحات الريفية في بلدان الجنوب محرومة، بصفة عامة، مقارنة بالمساحات الحضرية، من حيث البنية التحتية، والحصول على الخدمات، والقدرة الشرائية. كما أنها بعيدة عن مراكز السلطة والقرارات. لكن هذه الاستبعادات مخففة في بلدان الشمال.

2- المحددات الخارجية لعمليات تحول المساحات الريفية

هناك ثلاثة محددات رئيسية:

- التحديث
- التبادل الحر
- المسألة البيئية.

إن التبادل الحر العام للمنتجات الزراعية، الذي أعلن بصفة خاصة لمنطقة البحر المتوسط، سوف يضع كل المساحات الريفية في حالة تنافس، الأمر الذي سيترتب عليه تهميش أو زيادة تهميش المناطق الأقل تنافسية.

من ناحية أخرى، شهدنا فيما سبق أن عملية العولمة وما بعد نظرية فورد أطلقت الدينامكية المحلية وغيرت وجهة القدرة التنافسية ووجهت الطلب نحو المنتجات جيدة النوعية.

تنصرف المسألة البيئية تحت بعدين:

- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية: إن ندرة بعض الموارد (مثل المياه ومشكلات الجفاف المتكرر)، والتهديدات التي تتعرض لها موارد أخرى (تدهور التربة، وإزالة الغابات، والتصحر... الخ) ومخاطر إفقار التنوع الإحيائي، تتطلب إتباع ممارسات وأساليب لاستغلال وإدارة هذه الموارد تجمع بين الحيوية الاقتصادية وحماية البيئة.

- حماية البيئة من الآثار السلبية للإنتاج والاستهلاك (التلوث، وارتفاع حرارة المناخ، وتدمير المشاهد الطبيعية... الخ).

لقد أصبحت حماية البيئة مطلباً عاماً في جميع القطاعات على مستوى التصرفات والسياسات الوطنية والدولية، وهي تخصص، في المقام الأول، الممارسات الزراعية وأساليب إدارة المساحات الريفية.

3- عناصر تجديد نظريات التنمية:

رأينا في الجزء الأول أن ثلاثة تيارات نظرية كبرى أسهمت في تجديد نظريات التنمية: الهيكلية الجديدة، والاقتصاد المؤسسي الجديد، واقتصاد الأراضي.

ويمكن القول، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر التبسيط، أن العناصر الرئيسية التي قدمتها هذه التيارات الثلاثة هي:

- تجاوز "الدولة الشامل أو السوق الشاملة"، وإبراز دور الدولة ولكن مع وظائف مختلفة، ولاسيما خلق بيئة مواتية للاستثمار، والتكامل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص. ومن جهة أخرى، اعتبار رأس المال البشري عاملاً للتنمية، العودة إلى مهام الدولة في مجال التدريب، والصحة... الخ، بهدف إيجاد موارد بشرية مؤهلة ومنتجة.

- العلاقة الضرورية بين الإنصاف والنمو. ذلك أن خفض أوجه عدم المساواة يمثل عاملاً للتنمية العامة، لأن استمرار أشكال قوية لعدم المساواة ينتهي بإبطاء النمو بسبب ضعف الطلب الداخلي والنزاعات الاجتماعية.

- المؤسسات كعامل للتنمية. إن المؤسسات، بما فيها المؤسسات غير السوقية وغير الرسمية، تزيد من كفاءة الاقتصاد عن طريق خفض تكاليف التعامل. ذلك أننا لن نستطيع، بعمل الدولة وحدها ولا بآليات السوق وحدها، أن نحسن أداء الاقتصاد وإنما يتحقق ذلك بالعمل الجماعي المنسق.

- العوامل الداخلية للنمو. النمو ليس فقط مسألة استثمار وانفتاح على السوق الخارجية فقط، لكنه مشروط بعوامل داخلية مثل رأس المال البشري والابتكار.

- العوامل الجديدة للقدرة التنافسية. إنها توجد في مرونة نظام الإنتاج، وقدرته على التكيف، وتقويم الموارد المحددة، وكذلك في التعاون بين مجمل الفاعلين (العامين والخاصين) الذي يدعم التدريب الجماعي المنتج للابتكار.

إن مناهج التنمية الريفية، التي هي تنمية محلية، وداخلية، وقائمة على المشاركة، تركز على تقويم الموارد المحلية، ومشاركة جميع الفاعلين، والتنسيق بين مختلف قطاعات النشاط، تستلهم التحليلات الواردة أدناه.

إن خفض أوجه عدم المساواة الاجتماعية أو الإقليمية كعامل للتنمية الشاملة كان مصدر إلهام لسياسات التنمية الريفية في بلدان الشمال (بلدان الاتحاد الأوروبي)، حيث كان الهدف المعلن لهذه السياسات هو الانسجام الإقليمي وخفض عدم المساواة بين الأقاليم. وفي بلدان الجنوب كانت مكافحة الفقر لخفض أوجه عدم المساواة الاجتماعية هو الهدف الأول للتنمية الريفية، نظراً لأن السكان الأكثر فقراً هم السكان الريفيين. قد أدى تجاوز معضلة الدولة/السوق وتنسيق العمل الجماعي كعامل للكفاءة الاقتصادية، إلى المشاركة والتعاون بين الجميع في عملية التنمية الريفية.

إن تقويم الموارد المحلية يرجع إلى البحث عن عوامل داخلية للتنمية وللقدرة التنافسية. وغالبا ما يمر ذلك عبر تنسيق بين الأنشطة كمصدر للتقويم المتبادل، اعتماداً على أساليب محددة للتنظيم (التنظيم المرن، الدوائر غير الرسمية... الخ).

من المعروف أن الطابع "المحلي" للتنمية الريفية يرجع إلى عملية تصاعديّة، لكنه يتعلّق قبل كل شيء بتنمية مدرجة داخل "حيز" مادي، واقتصادي، واجتماعي. ومعنى هذا أنه إذا كان منهج التنمية الريفية قابلاً للتطبيق في كل مكان، فإن مسارات التنمية ستكون محددة بالنسبة لكل إقليم.

هذه العناصر الرئيسية للتنمية الريفية (أنها محلية، وداخلية، وقائمة على المشاركة، ومتعددة القطاعات) تعتمد على أربعة نماذج:

- الحكم الرشيد.
- اللامركزية.
- تعدد المسارات
- الإقليم

1- الحكم الرشيد:

1-1 فكرة الحكم الرشيد:

نشهد منذ قرابة العشرين سنة كثرة استخدام عبارة "الحكم الرشيد" وفكرة الحكم الرشيد فكرة متعددة المعاني، تستخدم في الاقتصاد، وفي العلوم السياسية، وفي العلاقات الدولية. وهي واحدة من الأفكار الرئيسية لمنظمات تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً مثل البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وهي تحتل مكان الصدارة في عدد من البحوث والسياسات سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان المتخلفة، ويبدو أن الجميع يتفقون على أهميتها.

ويفسر ذلك التعقيد المتنامي للمجتمعات الحديثة، التي تتسم بعدد كبير للغاية من الفاعلين، وبتغييرات تكنولوجية عميقة، وظهور قطاعات جديدة للنشاط، وأخيراً بارتباطات متعددة. وإلى هذا التركيب، تضيف عالمية الاقتصاد، مع إنشاء مجالات اقتصادية جديدة لا تتواءم بالضرورة مع المجالات الوطنية (فروجر، 2001)، توسيع الأسواق وعدم التوافق بين مجالات الإنتاج والاستهلاك.

ومن ناحية أخرى، وفي سياق ما بعد نظرية فورد، لم يعد دور الدولة هو نفس الدور في حقبة نظرية فورد، حيث كان السوق والدولة هي الأدوات الرئيسية للتنسيق والتنظيم (فروجر، المرجع السابق، 2001). وفي البلدان المتخلفة يضطر دور الدولة إلى التطور بعد ضروب الفشل المتوالية للدولة المركزية والمتدخلّة في كل شيء لسنوات الستينيات والسبعينيات (عقدي التنمية)، والدولة الغائبة لسنوات الثمانينيات والتسعينيات (عقدي الإصلاح الهيكلي).

أخيراً فإن قضية البيئة المفروضة بقوة والتي، كما تشير كل الشواهد، ستظل قضية رئيسية في المستقبل أدت إلى ظهور مجالات جديدة للبحث، وللقرار، وللتصرف، الأمر الذي استلزم مناهج جديدة.

لكل هذه الأسباب، أصبح الحكم الرشيد نموذجاً غير قابل للسيطرة عليه سواء على المستوى النظري أو على مستوى السياسات والمناهج.

فكرة الحكم الرشيد فكرة قديمة، يرجع بعض المؤلفين أصولها إلى القرن الثالث عشر (كاستيجز، 2003)، بينما يرجع آخرون أصولها إلى القرن الثامن عشر (فروجر، 2001). وقد استخدمت في البداية للمسائل القضائية، وقد اختلفت فكرة الحكم الرشيد لكي تعاود الظهور في القرن العشرين باستخدام حديث وبخاصة في مجال مؤسسات ما بعد فورد التي تعمل بتدفق ممتد وشبكة في المعالجة الفرعية، وفي مجال السياسات العامة في بلدان ذات نظام فيدرالي أو ذات لا مركزية واسعة (جودان، 2002). وعلى المستوى النظري نلاحظ ظهور فكرة الحكم الرشيد في الاقتصاد في سنوات السبعينيات لدى الاقتصاديين المؤسسين الجدد (ولاسيما أ. ولياسون).

وهكذا تستمد فكرة الحكم الرشيد من عدة مصادر ونظم، بما كان يعنى بالنسبة لبعض الباحثين أنها "ليست فكرة رجل واحد، ولا مفهوم نظام معين. إنها نوع من النتائج الجماعي المنسق بصورة أو أخرى لكنه يكون متناظرا في بعض الأحيان". (جودان، المرجع السابق، ص33).

عبارتا "الحكم الرشيد" و "الحكومة" مشتقتان من نفس الأصل، وهما متفتقتان جزئيا، لكنهما تعبران عن فكرتين متميزتين إلى حد كبير.

فعبارة "الحكومة تعبر عن المؤسسات الرسمية للدولة وعن سلطة الإلزام المشروعة التي تحتكرها؛ وبهذا فهي تشير إلى العمليات الرسمية والمؤسسية التي تستهدف، على مستوى الدولة- الأمة، ضمان الحفاظ على النظام العام وتيسير العمل الجماعي" (ستوكر، 1998، كما نقل عنه فروجر، 2001، ص30): بينما الحكم الرشيد يعبر عن أسلوب الحكم واقتسام السلطة: فهي إذن ليست منهجا من أعلى إلى أسفل، وإنما منهج يضطلع فيه الفاعلون غير الحكوميين بدور متزايد في عملية صنع القرار "يشير الحكم الرشيد في جوهره إلى الدور المتزايد للفاعلين غير الحكوميين في صنع السياسية. وينظر إليه أساسا على انه يتضمن مجموعة متداخلة من العلاقات بين الدولة- والمجتمع تسيطر فيه الشبكات وليس التسلسل القيادي، على عملية صنع السياسة" (لايل، ونايت، 2005، ص4). وبعبارة أخرى، فإن إطار عملية القرار تتعلق، بصورة متزايدة، "بأوضاع تفاعل متبادل بين فاعلين متعددين وتبادل محكوم للأراء على امتداد عملية صنع القرار" (جودان، المرجع السابق، ص36)، وتفاعل بين الفاعلين العاميين والخاصين وبين الإدارات والمؤسسات.

والنهاية، أن الحكم الرشيد يرجع إلى أساليب التنسيق القائم على أساس من الشراكة والتفاوض بين قطاعات تنتمي إلى مجالات مختلفة.

في العلوم السياسية، يطرح الحكم الرشيد مسألة "التحديث السياسي"، وهي فكرة يمكن أن تكون لها معاني عديدة تتراوح من الإصلاح المؤسسي إلى إحداث تغييرات في عمليات صنع القرار. لكن هذه الفكرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحكم الرشيد من حيث أنه يعبر عن تغيير في المنظور، ويعرف بأنه "العلاقات المتحولة بين الدولة، والسوق، والمجتمع المدني في المجالات السياسية للمجتمعات...." (آرتس، وتاتنهوف، 2006، ص29). كما تثار السلطة متعددة التقنيات بوصفها شكلا جديدا للعلاقة بين الدولة والسوق، والمجتمع المدني.

في مجال العلاقات الدولية، يثار الحكم الرشيد، أساسا، في مجالين: مجال التجارة الدولية، ومجال البيئة؛ وهكذا يجري الحديث عن "الحكم الرشيد العالمي". والمبدأ هو التالي: هناك أمور لا يمكن تسويقها بصورة فعالة إلا من خلال نظم دولية (فروجر، المرجع السابق، 2001). والنظام الدولي هو مجمل القواعد والإجراءات وكذلك النظم الدائمة للتنسيق و/أو التفاوض. ومنظمة التجارة العالمية هي المثال على هذا الحكم الرشيد العالمي في مجال التجارة الدولية. على أنه، ينبغي إيضاح أن هناك فاعلين آخرين موجودين عن طريق مختلف الجماعات غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية، والاتحادات... الخ). كذلك يثار الحكم الرشيد العالمي في مجال البيئة من أجل إدارة الممتلكات والمخاطر البيئية. والواقع، أن غالبية الممتلكات البيئية هي ممتلكات عامة⁽¹⁷⁾. فلا توجد له حقوق ملكية أو أنها غير محددة، وليست هناك سلطات فوق قومية من أجل تنظيم استعمالها. ومن ناحية أخرى، فإن مسببات وأثار الأخطار البيئية، مرتبطة بالكوارث الصناعية أو بأساليب الإنتاج والاستهلاك⁽¹⁸⁾، تتجاوز بكثير الحدود الوطنية. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى وجود "حكم رشيد عالمي" بمعنى مجمل القواعد، والمعايير، وتدابير الرقابة، المبينة في المواثيق الدولية أو خلق هياكل دولية متخصصة.

(17) الممتلك العام غير تناقسي (بمعنى أن استهلاك هذا الممتلك من جانب ما لا يقلل من إمكانية استهلاكه من جانب فاعلين آخرين) كما أنه ليس قاصرا على فاعل بعينه (فليس ممكنا استبعاد أي فاعل منه).

(18) زيادة احترار المناخ مثلا.

وبعد، فمن منظور الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وللممتلكات البيئية، فإن الحكم الرشيد العالمي لا يعنى أن الفاعلين الوحيدين المعنيين هم الدول، بل على العكس من ذلك، إشراك مختلف جماعات الفاعلين على مختلف المستويات (الوطنية ودون الوطنية). ذلك أن تعقد المشكلات المرتبطة بالبيئة وبإدارة الموارد الطبيعية، وعدم اكتمال المعلومات، والشكوك الهائلة في هذا المجال، تحظر على فاعل واحد، سواء كان الدولة أو مجموعة من الفاعلين، أن يدعى امتلاك المعلومات والخبرة اللازمة لإدارة هذه الموضوعات.

في التحليل الاقتصادي استخدمت فكرة الحكم الرشيد، التي أوضحها أ. وليامسون، لتحديد الحكم الذي وضعت شركة تجارية لتحقيق التناسق الداخلي والخارجي الفعال، الذي يقلل من تكاليف التعامل الداخلي (المرتبط بالتسلسل) والخارجي (المرتبط بعلاقة الشركة مع الشركات الأخرى عن طريق مبادلات البيع). وبناء على ذلك، توسع المفهوم لكي يحدد سبل التنسيق بين الفاعلين الذي يتجاوز الانقسام الكلاسيكي بين السوق والتسلسل (الشبكات، والعقود، والدوائر غير الرسمية... الخ)، الأمر الذي يخفض تكلفة التعامل، ويسهم في زيادة كفاءة العمل الجماعي.

وبالنسبة لبعض المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، يلزم إجراء إصلاحات مؤسسية داخل البلدان إلى تخضع لسياسات الإصلاح الهيكلي لكي تمتلك "حكما رشيدا جيدا"، وهو معيار جوهرى من أجل تحقيق إدارة سليمة وكفؤ للإدارة العامة (ليلوب وآخر، 2005). وهذا "الحكم الرشيد الجيد"، الذي يطالب به البنك الدولي، يعتبر ضامنا للشفافية في إدارة الشؤون العامة، واحترام قواعد لعبة عمل السوق. ومن وجهة النظر هذه، يعتبر الحكم الرشيد وسيلة لمكافحة الفساد ومصادرة السلطة بواسطة جماعات أسرية أو اجتماعية، وهما معياران يعتبران عوائق للكفاءة الاقتصادية.

إذا ما طبقت فكرة الحكم الرشيد على مستويات مختلفة: على مستوى المؤسسة، أو على مستوى إقليمي، أو على مستوى وطني ودولي، وأيا ما كان المجال (الاقتصاد، أو العلاقات الدولية، أو البيئة). أو على المستوى (الوطني، أو دون الوطني، أو الدولي...)، فإنها ترجع إلى:

- مستوى اقتسام السلطة،
- عملية اتخاذ القرار التي تدمج جميع الفاعلين المعنيين،
- وسائل متبادلة (في السوق وفي التسلسل القيادي) لتنسيق عمل الفاعلين من أجل بلوغ أهداف محددة،
- شراكات وتعاون بين جماعات الفاعلين (بما فيهم الفاعلين المؤسسيين) التي تنتمي إلى مجالات مختلفة: عامة، وخاصة، وتجارية، وغير تجارية، والدولة، والمجتمع المدني... الخ.

الحكم الرشيد أداة للتنمية الاقتصادية حيث "يتفق اليوم على الاعتقاد بأن الأعمال ينبغي أن تكون منسقة على المستوى المحلى، وأن تكون منسقة في الحالة المثالية، مع التدابير التي تتخذ في مجالات أخرى، من أجل إيجاد التأزر، وتقادي النزاعات واستخدام المعلومات المتاحة على النحو الأمثل". (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ص10).

وعلى الرغم من توافق الآراء على أهمية وجدوى الحكم الرشيد، فإن هناك انتقادات تصاغ لإضفاء طابع نسبي على هذه الفكرة وبيان حدودها. ومع تحليل أصل الفكرة واستخداماتها وتطبيقاتها المختلفة، يوضح كتاب فيليب مورو ديفراج (2006) على امتداد هذا التحليل أن للفكرة حدودها. أولها أن سياق عودة فكرة الحكم الرشيد، مع محتواها المعاصر إنما يتسم "بأربعة عوامل سائدة في الربيع الأخير من القرن العشرين: انتصار الغرب، انتهاء شكوك الملكية ونزاعاتها، وعولمة روح الديمقراطية، وأخيرا آلة متزايدة الكفاءة للإنتاج" (مورو ديفراج، 2006، ص10). ويرى المؤلف أن هذه المعالم السائدة تثير تساؤلات عديدة وهى، بشكل موجز، تتعلق بمنظور عالم ثرى، وسلمى لم يعد فيه وجود للندرة وصراع المصالح، وطبقا لهذه التحليلات، فإن حدود الحكم الرشيد توجد بالضبط في زخرف هذه النظرة للعالم:

- فالحكم الرشيد لا يحل مشكلة الاستبعاد. فالمستبعدون، اقتصاديا واجتماعيا، ليس لهم مكان كفاعلين في لعبة الحكم الرشيد.
 - والحكم الرشيد لا يحل "الصراعات التي يتعذر تبسيطها"، فهي تعمل عندما يتعلق الأمر "باختلافات" وليس صراعات.
 - والحكم الرشيد يصطدم بحد الشفافية القائمة على أساس اقتسام المعلومات ونشرها.
 - وأخيرا، فإنها تطرح مسألة التضامن والتنوع الثقافي دون أن تقدم لها إجابات.
- هذا التحليل للدينامكية التي تضم الحكم الرشيد وحدوده مسألة صحيحة. ذلك أنه يجعل من مدى الحكم الرشيد مسألة نسبية، وهو يذكرنا بأن هذا الحكم الرشيد ليس الحل السحري لجميع المشكلات.

2-1 الحكم الرشيد والتنمية الريفية:

التنمية الريفية عملية تخضع لتفاوض دائم بين جميع الفاعلين المعنيين عامين كانوا أو خاصيين. وتهدف هذه المفاوضات إلى تحقيق "تعاقدية" داخلية (بين الفاعلين المحليين والعامين والخاصين) وخارجية (بين الفاعلين المحليين والفاعلين الوطنيين) حول الأولويات، والأهداف، والسبل. وبعبارة أخرى، ليس هناك "نموذج" للتنمية لتعميمه أو نقله، وعلى كل منطقة ريفية أن تبني إستراتيجيتها الخاصة للتنمية استنادا على تقويم مواردها المحلية المادية وغير المادية. ولا يمكن لهذه العملية أن تتحقق إلا في إطار حكم رشيد جديد، يسمح بحشد جميع الفاعلين العامين والخاصين بما فيهم الفاعلين المؤسسيين.

وإذا كان نموذج الحكم الرشيد يلهم إلى حد كبير سبل الإدارة والسياسات الاقتصادية في البلدان المتقدمة، حيث أنها الأكثر تكيفا مع التطور الراهن للاقتصاد والمجتمعات، إلا أن له أهمية واضحة بالنسبة لموضوعات التنمية، بصفة عامة، والتنمية الريفية بصفة خاصة.

تتسم الكتابات باللغة الإنجليزية عن موضوع الحكم الريفي الرشيد (أنظر صحيفة الدراسات الريفية)، بشراء شديد نتيجة لقدم انطلاق عملية الحكم الريفي الرشيد في بلدان مثل المملكة المتحدة أو كندا. وتضع هذه الكتابات في المقدمة عددا من الموضوعات التي تثير الحكم الرشيد في المناطق الريفية. لكننا لا بد أن نوضح، أولا، استخدام تعبير، في هذه الأعمال، أو بالأحرى مفهوم قليل الوجود أو لا وجود له في الكتابات باللغة الفرنسية: وهذا التعبير هو "التنمية المجتمعية". وهذا التعبير يتضمن جزئيا "التنمية المحلية" لكنه يشير أساسا إلى المجتمع الريفي باعتباره سكانا يعيشون في منطقة ما أو ينتمون إليها.

الملاحظة الأولى هي: خلط الانتقال من وضع تسود فيه السياسات الحكومية للتنمية إلى وضع يتعاون فيه شركاء عديدين في إطار هياكل مرنة تكتسب الوضع الرسمي بشكل أو بآخر، خلط الأدوار التقليدية للهياكل الحكومية وغير الحكومية وأدى إلى ظهور هياكل رسمية وغير رسمية (كونللي وآخر، 2006).

يفترض أن الحكم الريفي الرشيد يعزز شرعية القرارات والأعمال. لكن هذه الشرعية لا تتحقق بصورة تلقائية، فهي تبني وينبغي الحفاظ عليها لكي تستمر "فالشرعية ليست أمرا مسلما به في أي نظام، لكنها بناء ينبغي صيانتها وتجديده..." (كونللي وآخر، المرجع السابق، ص 3). ومن هنا تأتي ضرورة دعم وتطوير الهياكل والمؤسسات الفعالة والتمثيلية في المناطق الريفية.

الملاحظة الثانية تتعلق بالشاركة، وهي أداة وهدف للحكم الرشيد في آن واحد، التي ينبغي بناءها بصفة دائمة بين مختلف الفاعلين. فنحن نلاحظ في المناطق الريفية ضعف بعض القطاعات و"عدم وضوح" بعض جماعات الفاعلين، الأمر الذي يعوق بناء شراكات حقيقية، ومن ثم يعوق عملية اتخاذ القرار. والواقع أنه، إذا كانت المناهج الحالية للتنمية الريفية تركز على الدور المركزي للفاعلين، فإن هذا يعني مشاركة وتمثيل كل جماعات الفاعلين في الشراكات من أجل تبادل، ومناقشة، وبناء توافق الرأي قبل اتخاذ القرارات ووضع الاستراتيجيات.

إن أحد سمات المناهج الحالية للتنمية الريفية هو تعدد القطاعات أو الطابع المتكامل. وهذه السمة تمثل صعوبة رئيسية نظراً لأن المؤسسات والهيكل الحكومية موزعة على القطاعات وأنه ليس هناك تقليد لبناء السياسات المتكاملة بصورة مشتركة. فالحكم الريفي الرشيد جهاز يسمح بتجاوز هذه الصعوبة وإيجاد الظروف لتنمية متعددة القطاعات تستند إلى تقويم مجمل الأنشطة المحددة.

ولما كانت الزراعة هي النشاط السائد في المناطق الريفية، فإن المزارعين كانوا دائماً هم الفاعلون الرئيسيون، إن لم يكونوا الوحيدين، في هذه المناطق. لكن هذا الوضع تغير، لأسباب مختلفة في البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، بفعل التطورات الاقتصادية والديموغرافية. ومنذ ذلك الوقت، لم يعد المزارعون هم الفاعلون السائدون أو الوحيدين في المناطق الريفية، ومن ثم لا بد من اكتساب عادة التفاوض والإدارة المشتركة مع جماعات الفاعلين المحليين، وكذلك مع جماعات الفاعلين غير الريفيين لكنهم يستخدمون المساحات الريفية. ويتعلق الأمر ببحث الطلب الريفي على الممتلكات والخدمات الريفية للمساحات الريفية من حيث الاستخدام المباشر (المساحة الريفية الطبيعية، وأوقات الفراغ، والتراث) أو غير المباشر (نوعية البيئة، ونوعية المنتجات).

إن الحكم الرشيد، كأداة للتفاوض، والتنسيق، واتخاذ القرار، يحتل مكان الصدارة في سياسات التنمية الريفية، وعلى نحو ما يلخصها كتيب لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فهي "سياسة ريفية متكاملة غالباً ما توضع موضع التنفيذ عبر شراكات محلية ذات سمات محددة وتستجيب لمبادئ محددة: أولها أن المنطقة المستهدفة تحدد انطلاقاً من المعايير الإدارية أو الوظيفية. وثانياً، أن الفاعلين العامين والخاصين المحليين يشكلون شراكة ويضعون معاً المعارف والموارد. ثالثاً، توضع أي إستراتيجية للتنمية الريفية انطلاقاً من "منظور" مشترك للمنطقة ومن مجمل الأهداف المشتركة" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2006، ص112).

إن الحكم الرشيد هو مثال للمناهج المتكاملة والقائمة على المشاركة التي تسمح بإدارة موضوعات مركبة بقدر أكبر من الكفاءة الاقتصادية. وهو يعنى وضع أساليب للتنظيم، وسياسات تعاقدية، ومناقشات عامة تضم جميع الفاعلين. ويترجم ذلك في صورة وجود مجمل المؤسسات والعمليات التي تسمح لجماعات الفاعلين المختلفة بالتفاوض من أجل التوصل إلى توافق عام انطلاقاً من مصالحهم المتباينة، وتشكيل شراكات بين القطاع العام، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وهذا يستلزم تدعيم "الحكومات المحلية" بإعطائها السلطة، والموارد، والوسائل التي تمكنها من التصرف في إطار الشراكات (دوجلاس، 2005)، وبعبارة أخرى، إجراء تغييرات في هياكل وأساليب العمل على المستوى الوطني والمحلي بما يؤدي إلى عملية اللامركزية.

2- اللامركزية:

2-1 فكرة اللامركزية:

اللامركزية اتجاه في جميع البلدان، بدرجات متفاوتة من التقدم والنجاح. وهذه الفكرة ليست جديدة، وهي ذات محتوى قانوني وتنظيمي يرتبط بهيكل الدولة والإدارة العامة.

والواضح أن اللامركزية هي عكس المركزية لكن الفكرتان تشيران إلى "إعادة تقسيم أو توزيع السلطات والاختصاصات بين هيئة مركزية أو (وطنية) وهيئات لا مركزية أو على المحيط الخارجي للجماعة" (رويغ، 1966). وقد استخدم معياران في نظريات اللامركزية: طبيعة الأمور التي تعالج على المستوى المركزي والمحلي، والاستقلال الذاتي القانوني والمالي للهيكل المحلية. ويضاف إلى هذين المعيارين، المستوى المكاني أو الدرجة التي تجرى عليها اللامركزية.

لقد جرت، منذ الستينيات، صياغة تعريفات أوسع للامركزية. وعلى سبيل المثال، ورد، في وثيقة لمنظمة الأغذية والزراعة، تعريف للامركزية بأنها "نقل الاختصاصات بالنسبة لتخطيط الموارد، وإدارتها، وتعبئتها، ورصدها، من القطاع المركزي العام نحو:

- وحدات أراضى الوزارات والهيئات العامة المركزية
 - وحدات الإدارة والمستويات التابعة.
 - المؤسسات والهيئات العامة المستقلة ذاتيا
 - الهيئات الإقليمية أو المتخصصة
 - منظمات القطاع الخاص والقطاع التعاوني" (منظمة الأغذية والزراعة، 2006، ص7).
- يمتاز هذا التعريف بأنه: أوسع تعريف ممكن، لكنه ينطوي على مقارنة بين اللامركزية وعدم التركيز. وتذكر نفس الوثيقة، في موضع لاحق، أن عدم التركيز هو شكل من أشكال اللامركزية. غير أن بعض المؤلفين يرون، وهم على حق في ذلك، أن الأمر هنا يتعلق بمفهومين متميزين تماما، فعدم التركيز هو إضفاء الطابع المحلي على الإدارة المركزية على الأماكن الأخرى من التراب الوطني التي عادة ما تكون بعيدة عن العاصمة. وهذا هو ما تسميه منظمة الأغذية والزراعة، في تعريفها الوارد أدناه، "وحدات أراضى الوزارات والمنظمات العامة المركزية". ومع ذلك، يتضح لنا، في وثيقة منظمة الأغذية والزراعة، أنه في إطار عدم التركيز "يعهد بسلطة القرار اللازمة للإدارة المستقلة للعمليات إلى المسؤولين عن هذه الأجهزة" (منظمة الأغذية والزراعة، المرجع السابق، ص 13) وهذا يوضح حدود عدم التركيز مقارنا بمبادئ اللامركزية التي نجدها في تعريفات أخرى مثل أن "اللامركزية تخص نقل الاختصاصات التي تمارسها السلطة المركزية إلى الحكومات المحلية" (جريف، 2006، ص32).
- ويعنى استخدام عبارة الحكومات المحلية ما يلي:
- نقل الاختصاصات والسلطات على جميع الأصعدة: التشريعية، والتنفيذية، والمالية.
 - تغييرات في عملية اتخاذ القرار.
 - إجراء عملية للرقابة ومواءمة السياسات العامة ومن ثم فإن "اللامركزية وسيلة لمراقبة الوكلاء، المنتخبين أو الموظفين، للتقييم والتصحيح الدائم للسياسات العامة الموضوعة موضع التنفيذ" (جريف، المرجع السابق، ص35).
- ولكن لماذا اللامركزية؟ ربما كان لوجود إدارة مركزية ما يبرره في الماضي، نظرا لدورها في بناء الدولة- الأمة، ومعاملة المواطنين بطريقة متساوية "بتقديم نفس الحلول لنفس المشكلات أيا ما كان مكان الإقامة" (جريف، المرجع السابق، ص9).
- لكن التطور الاقتصادي والاجتماعي جعل من هذا الشكل في الإدارة غير كاف للأسباب التالية (جريف، المرجع السابق):
- أنه يطرح المشكلة المتعلقة بالمعلومات والتعامل مع المعلومات اللازمة والمفيدة لاتخاذ القرار،
 - أنه ينزع المسؤولية من الوكلاء،
 - أنه يؤدي إلى وضع وتنفيذ سياسات غير ملائمة
 - أنه يجعل المفاوضات بين الفاعلين صعبة، وغير فعالة، بل مستحيلة
- وهو يؤدي إلى تكاليف للإدارة تزداد ارتفاعا يوما بعد يوم.
- لقد جاءت التطورات العميقة للنظام الاقتصادي لكي تجعل من اللامركزية سبيلا للتنمية. ذلك أن التحولات التكنولوجية وتقسيم الطلب أدت إلى ظهور منتجات ذات دورات حياة قصيرة للغاية، ونظم للإنتاج تستلزم قدرة كبيرة على التكيف، هذا من ناحية.
- ومن ناحية أخرى، جاءت العولمة التي فتحت الباب أمام تيسير قدرة الأنشطة الاقتصادية على التحرك بصورة أقوى كثيرا لكي تضع البلاد في تنافس دائم. وفي هذه الظروف، كان البحث عن عوامل جديدة

للقدرة التنافسية عملية دائمة لا يمكن القيام بها بصورة كفو إلا على المستوى المحلي. وهكذا أسهمت اللامركزية، بتعزيزها لكفاءة المؤسسات وتيسير التنسيق بين الفاعلين في مجال محدد، في عملية تقويم الموارد المحلية المحددة.

ومع ذلك، فإن اللامركزية لا تيسر في طريقها دون أن تطرح مشكلات، من بينها:

- مشكلة مستوى ودرجة اللامركزية. ذلك أنه من الصعب، بل من المستحيل، لعدد من البلدان أن تعيد النظر في تراثها في التقسيم الإداري والمكاني. فعلى المستوى النظري، يستند الناس إلى مبدأ "التبعية"، بما يعنى أن الاختصاص سوف ينتقل إلى المستوى الذي يستطيع تنفيذه على نحو أفضل. وهذا سوف يحدد نوع الاختصاص والمستوى الذي سينقل إليه، ومن ثم يصبح التوفيق بين الأمرين مسألة "المعايير الوظيفية، والتجريبية، التي تركز على فعالية، أو كفاءة الجماعات الأفضل في ممارسة هذا الاختصاص" (ريجور، 2004، ص64).

- مشكلة عدم المساواة الاجتماعية والمكانية. إن إحدى الوظائف الجوهرية للدولة، انطلاقاً من تحصيل الضرائب على المستوى الوطني، هي كفاءة إعادة توزيع الثروات بين المناطق والأسر عن طريق الأجهزة العامة والأشكال الأخرى للنقل المباشر أو غير المباشر. فإذا ما تقرر، في إطار اللامركزية، أن مصروفات الأجهزة العامة المحلية ستمول فقط من جانب المالية المحلية، بمعنى الضرائب التي يدفعها المساهمون المحليون، فإن هذا سيؤدي إلى عدم المساواة الاجتماعية والمكانية. ومن ناحية أخرى، فإن سياسة إعادة التوزيع على المستوى المحلي ليست فعالة، وقد تترتب عليها نتائج تفاقم من عدم المساواة لأن "أي نظام يكون من أثره أن يدفع الأغنياء للفقراء يفترض، لكي يستمر، أن تكون تكلفة تقادي الأغنياء لهذا العبء أعلى من مبلغ التحويل الذي يمولونه" (دافيزيس، 2004، ص68)، وتكلفة التقادي هذه منخفضة للغاية على المستوى المحلي. ولكي لا تؤدي اللامركزية إلى عدم المساواة أو الدعم، فلا بد من السعي إلى وضع آليات تجمع بين التمويلات المحلية والتحويلات الوطنية.

مسألة ثروة الأراضي ليست سهلة وهي تعتمد على المؤشرات والإطار التحليلي المستخدم. وفي مقال عن هذا الموضوع يشرح ل.دافيزيس كيف أنه لا يكفي، من أجل "تحديد" بعض الأفكار الاقتصادية والاجتماعية مثل الثروة، استخدام نفس مؤشر الناتج الفردي الإجمالي (دافيزيس، 2005). وانطلاقاً من أمثلة في فرنسا وفي أوربا، يوضح أن التفاوت فيما بين المناطق تختلف حسب استخدام الناتج الفردي الإجمالي للفرد من السكان (قيمة الثروة المنتجة في المنطقة أو الدخل بالنسبة للفرد من السكان)، بما يعنى أنه يمكن أن يكون إجمالي الناتج الفردي في منطقة ما مرتفعاً وأن يكون الدخل للفرد من السكان منخفضاً، والعكس بالعكس. ويفسر ذلك بما يلي:

- وجود تدفق للدخول غير المباشرة، نتيجة لسياسات إعادة التوزيع،
- أن جزءاً هاماً من القيمة المضافة المنتجة في منطقة ما يمكن اجتذابه إلى خارج المنطقة،
- نتيجة للنقاط السابقة، لا تكون هناك مساواة فيما بين "مناطق الإنتاج" و "مناطق الاستهلاك".

توضح المناقشة الدائرة حول أثر اللامركزية على عدم المساواة بين المواقع، ما يكتنف وضع هذه اللامركزية موضع التنفيذ من صعوبات. فالواقع أن اللامركزية عملية مستمرة تفسح المجال لإجراء موائمت تصاحب التطور الاجتماعي والاقتصادي.

2-2 اللامركزية والتنمية الريفية:

على الرغم من توافق الآراء حول اللامركزية، فإن إشكالية اللامركزية في المناطق الريفية تبدو بصورة مختلفة في بلدان الشمال والجنوب. والشيء المشترك بينهما هو حقيقة أن الأراضي الريفية، بصورة عامة، أقل تمتعاً بالبنية التحتية والخدمات من الأراضي الحضرية، مع العلم بأن هذه التباينات بين الحضر والريف أقل في بلدان الشمال عنها في بلدان الجنوب.

في بلدان الشمال، تكون اللامركزية أداة لتدعيم الحكم الرشيد المحلى وبلوغ قدر أكبر من التماسك الاجتماعي. وهى تصاحب الانتقال من سياسة للتنمية الريفية أحادية القطاع (الزراعة)، تعتمد على الإعانات، إلى سياسة متعددة القطاعات تعتمد على الاستثمارات واستغلال المميزات المحلية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2006)، طبقاً للملاحظات التالية:

- أن سياسات إعادة التوزيع والإعانة لم تؤد إلى تقليل التفاوت الإقليمي، فالمناطق الريفية المضارة لم تتقدم في غالبية الحالات،
- أن وزن الإعانات المقدمة إلى المناطق الريفية المضارة يثقل كاهل المصروفات العامة.

لقد أدت عملية اللامركزية، في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبلدان الاتحاد الأوروبي، إلى إعادة تنظيم الجمعيات الريفية وتعزيزها، وإلى ظهور هياكل جديدة تتعلق بمستويات مكانية أخرى (ففي فرنسا على سبيل المثال: الخرائط المجتمعية، جمعيات المجتمعات، البلاد).

وفي بلدان الجنوب، تتراكم في الأراضي الريفية العقبات التي تجعل من اللامركزية أمرت صعباً للغاية لكنه ضروري أيضاً. ومن بين هذه العقبات نستطيع أن نذكر العقبتين الرئيسيتين وهما ضعف بل غيبة الجمعيات والهياكل المحلية، والبعد عن مراكز السلطة والقرار.

العلاقات بين التنمية واللامركزية أكثر تعقيداً من ذلك، ولما كانت العمليتان مرتبطتان في أغلب الأحوال، فبوسعنا افتراض أن وجود ديناميكية للتنمية المحلية ييسر ويسرع بظهور الهياكل المحلية وتدعيمها (دي ميللي، 2003). وفي المقابل يظل هناك التساؤل عن آثار عملية للامركزية لإطلاق ديناميكية محلية للتنمية. فقد أظهرت بعض تجارب خلق هياكل محلية في بلدان الجنوب أن هذه الهياكل لا تضطلع بمهامها بسبب عدم انضمام الفاعلين إليها.

إن السياق الاجتماعي-الاقتصادي لعملية اللامركزية في المناطق الريفية لبلدان الجنوب يتطلب ظروفًا خاصة تتعلق، في المقام الأول، بتدريب الفاعلين ومصاحبتهم. ذلك أن بناء مشروع الهياكل المحلية الجديدة أصعب منه في بلدان الشمال، لعدة أسباب من بينها المخاطرة برؤية السلطة في هذه الهياكل وقد صادرتها مجموعة الفاعلين الذين ظلوا تقليدياً يسيطرون على السلطة الاجتماعية.

لقد أوضحت البحوث نواقص المجتمعات الريفية من أجل إدارة الحصول على موارد معينة مثل الأرض أو تنظيم إدارة المخاطر (بلاتو وأبراهام، 2001) في السياق الجديد. وتوضح نتائج عديد من الدراسات التجريبية، التي أجريت في عديد من البلدان المتخلفة أنه "عندما يعهد بتخصيص الموارد المركزية للمنظمات المحلية، فإن الصفوة المحلية هي التي تستفيد من ذلك أولاً، دون أن تترك للفقرى إلا البواقي" (بلاتو وإبراهام، المرجع السابق، ص224)، وتوصلت إلى نتيجة أنه يتعين على الدولة أن تتخذ من التدابير ما يحول بين الصفوة المحلية ومصادرة السلطة "وإذا ما عجزت الدولة عن الاضطلاع بهذا الدور الجوهري، فإن منهج المشاركة في التنمية الريفية تكون أمامه كل الفرض للخروج بنتائج خادعة للغاية بشأن الإنصاف على الأقل. ومن هنا نتوصل إلى هذه النتيجة الحتمية وهى، أنه في البلاد التي تكون فيها الدولة غير كفءة وفاسدة، فإن أي منهج للامركزية لن تكون أمامه فرص معقولة للنجاح" (المرجع السابق، ص225).

ولكي تحقق اللامركزية أهدافها، يتعين أن تسمح للجمعيات والهياكل المحلية في المناطق الريفية بالاضطلاع بمهام عديدة:

- إدارة تقديم الخدمات العامة،
- وضع إطار لإدارة المنازعات بين الفاعلين ولاسيما فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية،
- وضع إطار للتفاوض بين الفاعلين من أجل وضع إستراتيجية محلية للتنمية وتعبئة الوسائل، ولاسيما الوسائل المالية، لوضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ.

هذه المهام لا غنى عنها من أجل التنمية المحلية، حيث "تستطيع الجمعيات الإقليمية والهيئات المحلية أن تعزز الدينامكية الاقتصادية بوصفها أماكن للتنسيق والتحكيم، وأن تستطيع أيضا أن تكون أداة للكبح، وذلك، مثلا، بالعمل على إيجاد نماذج مركزية على المستوى المحلي". (تونو وآخر، 2003، ص181).

3- المهام الجديدة للحيز الريفي:

كان عقد التسعينيات هو عقد:

- المسألة البيئية بالمعنى الواسع للعبارة، الذي يغطي الانشغالات المتعلقة بالتلوث (الهواء، والمياه، والتربة)، واحترار المناخ، والتهديدات للتنوع الإحيائي وللمشاهد الطبيعية، وندرة بعض الموارد (المياه، وموارد الطاقة..).

- الليبرالية، وتثبيت السوق العالمية، وبدء عملية المفاوضات التجارية الدولية (منظمة التجارة العالمية) بهدف وضع قواعد عمل السوق العالمية طبقا لآليات العرض والطلب والقضاء على أي مصدر لتشويه الأسعار.

يضاف إلى هذا، ظهور طلب ثلاثي على نوعية: الحياة، والبيئة، والمنتجات الزراعية والغذائية.

والزراعة معنية، بصورة مباشرة، بهذه المعايير. فالزراعة، بحكم طبيعتها ذاتها، تؤثر تأثيرا مباشرا في البيئة عن طريق استخدام الموارد الطبيعية ولاسيما المياه والأرض، وإنتاج المزارع، وإدارة التنوع الإحيائي... الخ. وبالنظر إلى الأهداف التي أوكلت إليها أساسا، هدف الأمن الغذائي، فإن القطاع الزراعي ظل لفترة طويلة يحتل مكانا خاصا في السياسات الاقتصادية، واستفاد من تدابير الحماية ومن تدابير المعونة والدعم التي تفتاوت من حيث قوتها وتأكيداتها حسب البلدان. ونحن نجد هذه الخصوصية في تحرير الأسواق الزراعية. بما يعنى أنه، تحت تأثير الليبرالية السائدة، أجمعت البلدان المتقدمة والمتخلفة (على مستويات مختلفة) على إلغاء تدابير الدعم المباشر أو غير المباشر لمزارعيها.

في هذا السياق للمشاكل البيئية، دارت، في سنوات التسعينيات، مناقشات حول خصوصية الزراعة كقطاع اقتصادي، والطلب على النوعية، ومفهوم "تعدد الوظائف". وتدور مناقشة نظرية هامة حول هذا المفهوم لتوضيح محتواه وتحليل آثاره. وتعدد وظائف الزراعة يعنى، بالمفهوم البسيط والواسع، أن الزراعة تؤدي وظائف أخرى غير إنتاج المنتجات الزراعية. وانطلاقا من ذلك، تدور المحتويات المحددة للتعريف في اتجاهات مختلفة.

ويمكننا، في هذا الصدد، أن نتعرف على اتجاهين، سوف نعرضهما فيما يلي:

- الأول هو أن الوظائف الأخرى للزراعة ووظائف بيئية.

- والثاني هو أن للزراعة وظائف بيئية، واقتصادية، واجتماعية، بل ووظائف للحفاظ على التراث الثقافي.

ثمة موضوع آخر، يتصل اتصالا مباشرا بمحتوى تعدد الوظائف، يتعلق بما يترتب من آثار في السياسات العامة على أخذ تعدد وظائف الزراعة في الاعتبار:

- البعض يرون أن هذا المفهوم، حجة مصطنعة، بشكل أو آخر، للإبقاء على الدعم والمساندة الممنوحة للزراعة، سواء بطريقة مقنعة أو في شكل جديد.

- أما بالنسبة لأولئك الذين لا يشككون في أهمية تعدد الوظائف، فإن المسألة هي معرفة كيفية ترجمتها في السياسات الاقتصادية.

3-1 مفهوم تعدد الوظائف:

يتفق الجميع على القول بأن مفهوم "تعدد الوظائف" لا يعدو كونه إعادة اكتشاف لواقع قديم للزراعة، طواه النسيان قليلا بسبب نهوض زراعة تنافسية وإنتاجية، وأن تعدد الوظائف سمة ملازمة للنشاط الزراعي (موندلر، 2001).

ومع ذلك، ينبغي ألا نخلط بين مفهوم تعدد الوظائف وتعدد الأنشطة أو التنوع. ذلك أن تعدد الأنشطة يرجع إلى وضع يكون فيه المزارع، أو أحد أفراد أسرته، يمارس إلى جانب النشاط الزراعي، نشاطا أو أنشطة غير زراعية، وهو وضع يعبر عنه بوجود دخول غير زراعية في التشكيل الإجمالي لدخل الأسرة. وبالنسبة للتنوع، فإنه يمكن أن يطبق على الإنتاج الزراعي، أو على الأنشطة المتصلة بالإنتاج الزراعي.

تعدد الوظائف يشير إلى الوظائف المختلفة التي تحقق نشاطا ما، وفي حالة الزراعة فإن "تعدد الوظائف هو بحث السلع أو غير السلع التي تنتج عن الأنشطة المتنوعة للفلاح أو القطاع الزراعي" (دوراند وفان هيولنبروك، 2003، ص12)، وبعبارة أخرى، فإن النشاط الزراعي ينتج نوعين من النتائج:

- الأول في صورة ثروات مادية (ناتج سلعي).
 - والثاني في أشكال أخرى غير الثروات المادية (ناتج غير سلعي).
- هناك آخرون يقترحون مراتب لوظائف الزراعة على النحو التالي (دوراند وفان هيولنبروك، المرجع السابق):

- الإنتاج: بمنتجات، الأول يتعلق بالنواتج ذاتها، والآخر بنوعية هذه النواتج.
- إدارة المساحة والمشاهد الطبيعية: نوعية المشاهد الطبيعية، ووجود تلوث، والحماية من الأخطار الطبيعية...
- الخدمات: خدمات اقتصادية (الإسهام في العمالة، وفي النشاط الاقتصادي)، وخدمات اجتماعية، وخدمات بيئية.

من الواضح تماما، أن مجمل هذه الوظائف لا يمكن تقييمها بواسطة آليات السوق، بسبب الطبيعة غير التسويقية لبعض الوظائف. ومن ناحية أخرى، فإن النواتج التي ليست ثروات مادية للزراعة غالبا ما تكون "نواتج مشتركة". والنواتج المشتركة يعني أن هناك علاقة ثابتة أو شبه ثابتة بين منتجين لنشاط اقتصادي واحد (دوراند وفان هيولنبروك، المرجع السابق) وإذا كانت العلاقة شبه ثابتة فإن المنتجين دائما ما يكونا منتجات بنفس النسب.

وفي المقام الأول، تحدد الخدمات البيئية التي تقدمها الزراعة والتي تستجيب للطلب الاجتماعي الجديد على الطبيعة وعلى نوعية المعيشة... وهذه الخدمات التي ترتبط بالنشاط الزراعي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يمكن تحليلها كعوامل خارجية أو ملطفة. والواقع أننا نلاحظ خطأ في استخدام أي من التعبيرين دون تمييز، ومن هنا تنشأ ضرورة تحديدهما.

يوجد مفهوم العوامل الخارجية في الاقتصاد منذ أ.مارشال (مولارد، 2002، لونجبي، 2002) الذي استخدمه لشرح تناقص تكاليف الإنتاج في الصناعة بفضل تأثيرات خارجية "تأتي من تقارب أو تجمع شركات مختلفة، بما يؤدي إلى آثار إيجابية من شأنها معاونة تكاليف الإنتاج" (لونجبي، 2002، ص2). وهكذا، فإن الأمر يتعلق بعوامل خارجية إيجابية، "مشكلة" وليست سوقية.

مع أعمال بيجو، جرى تحديد وإثراء مفهوم العوامل الخارجية: فهذه العوامل يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، "فهي تمثل تأثيرا خارج السوق" ويمكن أن تنشأ عن عملية الإنتاج أو الاستهلاك. ولكن بمقتضى هذه التعريفات فإنها "تظل بطبيعتها بشرية: ذلك أن عمل الإنسان هو منشأها" (لونجبي، المرجع السابق).

واستنادا إلى هذا الطابع الإنساني يجرى التمييز بين العوامل الخارجية والملطفة، وتعرف هذه العوامل الأخيرة بأنها "آثار خارجية، لا يكون أصلها إنساني تماما وإنما طبيعي، دون أن يستبعد منه المنتجات

المتدفقة بواسطة الإنسان والطبيعة معا. وفي إطار العوامل الخارجية، فإن البيئة الناتجة بذاتها أو بالاشتراك مع الإنسان هي أصل التأثير الخارجي، تسير جنباً إلى جنب عن طريق العامل الطبيعي، وتمارس تأثيراً خارج السوق على نظيره" (لونجبي، المرجع السابق، ص10). ومن ناحية أخرى، ينبغي توضيح أن "الملطفات لها قيمة إيجابية أو سلبية، ابتداء من اللحظة التي تكون فيها موضع تفضيل أو رفض من جانب الوكلاء الاقتصاديين" (لونجبي، المرجع السابق، ص 11). وكما هو الحال بالنسبة للعوامل الخارجية، ينبغي أن يكون لديها "طلب" يقابل "العرض"، بمعنى أن يكون لديها عملاء يتأثر وجودهم بها، سلباً أو إيجاباً.

وهكذا، فإن فهم الخدمات البيئية للزراعة عن طريق مفهوم العوامل الخارجية، يسمح بتحديد وسائل العوامل الداخلية، بمعنى وسائل وأشكال دفع مقابل هذه الخدمات. وهذا يتعلق بطريقة معالجة تعدد الوظائف، بينما جرى التمييز بين منهجين، على الأقل، لتعدد الوظائف (موندلر، 2002، وفيرميرش، 2001):

- المنهج المسمى بالإيجابي، الذي تتبناه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وهو منهج قطاعي واقتصادي، يعترف بوجود منتجات متعددة للزراعة تضم، في آن واحد، المنتجات الأساسية (المنتجات الزراعية) ومنتجات مشتركة يمثل بعضها ثروات ذات اهتمام عام (العوامل الخارجية البيئية) لا يوجد لها سوق. وهكذا ينبغي تحديد الثروات والخدمات العامة التي تنتجها الزراعة، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية، وتحديد قيمتها وسبل مجازاتها بالتدخل العام، بقدر عدم مجازاتها بواسطة السوق.

- المنهج المسمى بالمتكامل أو المعياري. وفي هذا المنهج يعرف تعدد الوظائف بواسطة "مجملة الأهداف الموكولة للزراعة" بمعنى روابط ومكان الزراعة بالمقارنة مع البيئة، والاقتصاد، والمجتمع. عندئذ نخرج بإطار محدد لإصلاح وأوجه قصور السوق التي لا تدفع مقابلاً للثروات والخدمات البيئية التي يعترف بأنها ثروات عامة.

وراء المناقشة التي تدور حول هذين المنهجين، نجد صورتين للزراعة لا يخلوان من تأثير على سياسات التنمية الزراعية والريفية.

الصورة الأولى، توصف بأنها المفهوم الزراعي-البيئي لتعدد الوظائف (ريكوير- ديجاردان، 2002): إن تكثيف النشاط الزراعي له تأثيرات سلبية على البيئة تتمثل في تدمير رأس المال الطبيعي. وفي مواجهة هذا الوضع، نظراً للطلب الاجتماعي على نوعية البيئة، سوف يختار الإنسان زراعة أقل كثافة تسبب قدراً أقل من التلوث وتدمير رأس المال الطبيعي، مقابل مجازاة من جانب سياسات الدعم.

الصورة الثانية لا تقصر تعدد الوظائف على الخدمات البيئية التي تقدمها الزراعة، لكنها تتعلق بمجملة خصائص نظم الإنتاج الزراعي، وكذلك مكان هذه النظم وعلاقتها بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية. ومعنى هذا فهم تعدد الوظائف على المستوى المحلي لكي تؤخذ في الاعتبار العلاقة بين النشاط الزراعي والأنشطة الأخرى من ناحية، والاعتراف، من ناحية أخرى، بأن جميع الزراعات ليست متعددة الوظائف (ريكوير- ديجاردان، المرجع السابق).

3-2 تعدد الوظائف والتنمية الريفية:

بينما أدى نموذج التحديث إلى دفع تخصص الإنتاج الزراعي وخلق انفصالاً بين الزراعة والأنشطة الريفية الأخرى، فإن التنمية الريفية هي السبيل لتعزيز التواجد المشترك لعدة أنشطة على مستوى المزرعة أو على مستوى نفس الحيز الريفي لأن التنمية الريفية تسمح بإعادة تحديد الهويات، والاستراتيجيات، والممارسات، والعلاقات البيئية، والشبكات. (يويلتي وآخر، 2003).

إن المنهج المتكامل لتعدد الوظائف يعيد وضع النشاط الزراعي في نظام اقتصادي، واجتماعي، وبيئي محلي. وإذا ما تناولنا الوظائف البيئية في بلدان الشمال فسوف نجد أن "الوظائف الاقتصادية لخلق فرص

للعمل والحفاظ على شغل الأرض إنما يتعلق بالدقة بمجمل الأنشطة الريفية" (ريكوير- ديجاردان، المرجع السابق، ص 11). وهذا صحيح أيضا في بلدان الجنوب ولا سيما بلدان جنوب البحر المتوسط حيث نلاحظ، رغم استمرار الدور الهام للزراعة في المناطق الريفية، أن:

- الوزن النسبي للسكان الزراعيين، بالمقارنة مع السكان الريفيين، في انخفاض.
- الدخل غير الزراعي يساهم بطريقة ملموسة للغاية في إجمالي دخل الأسر الزراعية، الأمر الذي يدل على تعدد أنشطة المزارعين وأفراد أسرهم.

ويستند هذا التعليل على تحليل يميز بين مختلف أنواع العوامل الخارجية والثروات العامة، ومن بينها العوامل الخارجية الإقليمية والثروات العامة المحلية (مولارد، 2002).

والواقع، أن بعض الثروات العامة لا توجد إلا في حيز جغرافي محدد، ومن ثم يمكننا أن نطلق عليه وصف "المحلية" لأنها تأتي نتيجة لموارد محددة مادية أو غير مادية خاصة بهذا الحيز. كما أن العوامل الخارجية للنشاط الزراعي، التي هي نتاج لموارد ولوسط طبيعي وسمات لنظم الإنتاج، يمكن أقلمتها.

إن تعدد الوظائف خاص بالنشاط الزراعي بمعناه القاطع، وبالنشاط الزراعي في علاقته بالأنشطة الأخرى في منطقة معينة، منطقة الحيز الريفي ووظائفه، وأخيرا بأنشطة المزارعين.

واليوم، أصبح الحيز الريفي موضع طلب اجتماعي جديد وهو يتعرض لتحولات عميقة. ففي الشمال، تتخذ هذه التحولات صورة الانخفاض الشديد للوزن النسبي للسكان وللأفراد الزراعيين في إجمالي سكان المساحات الريفية. وفي الجنوب، وعلى الرغم من بقاء الزراعة كنشاط رئيسي، إلا أنها لم تعد تستطيع استيعاب فائض الأيدي العاملة وحل مشكلة البطالة المتزايدة في المناطق الريفية.

ومن ناحية أخرى، أدت الزيادة الكبيرة في سكان الحضر، والتغيرات في نماذج المعيشة، والطلب على نوعية الحياة والمنتجات، والاهتمام بالحفاظ على الموارد وحماية البيئة، إلى ظهور طلب جديد على الحيز الريفي ترجم إلى وظائف جديدة، هي:

- وظيفة إنتاجية،
- وظيفة للإقامة، فالمساحات الريفية المحيطة بالحضر تشهد تزايدا في سكانها بوصول مقيمين جدد يبحثون عن نوعية معينة للمعيشة ويهربون من مشكلات الإسكان في المدن (ندرة المساكن، وارتفاع الإيجارات).
- وظيفة تراثية وشغل وقت الفراغ، ويشهد نمو السياحة الريفية في الشمال على أهمية هذه الوظيفة.
- وظيفة بيئية: للحفاظ على الموارد، النادرة والمضغوطة في الجنوب أو المهدة بالهجر في الشمال، والتنوع الحيواني والنباتي والمشاهد الطبيعية. كما أن الوظيفة البيئية تتضمن أيضا الحماية من المخاطر الطبيعية مثل السيول، وحرائق الغابات... الخ.

الحيز الريفي متعدد الوظائف بالنظر للطلب الاجتماعي الراهن. فهو حيز لإنتاج المنتجات والخدمات السوقية وغير السوقية. فالإنتاج الزراعي، هناك المنتجات البيئية، وخدمات شغل وقت الفراغ، والحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي، والحفاظ على التوازن الإقليمي.

نتيجة لذلك، فإن تعدد الوظائف هو أيضا تعدد لوظائف المزارعين باعتبارهم منتجين لهذه المنتجات والخدمات، ولدورهم في الدينامية الاقتصادية العامة للإقليم.

بالإضافة إلى المناقشة حول آثار دعم الزراعة على السياسات العامة، يرتبط هذا التعدد الثلاثي للوظائف بالتنمية الريفية. فهو، أولا، يخرج الحيز الريفي من دوره كمخفف للدعم البسيط للنشاط الزراعي، ويقدم منهجا يسمح بفهم الحيز الريفي في إجماله بإعطاء رأس المال الطبيعي دوره الذي يستحقه. ثم، بعد ذلك، فهو يسمح بالخروج من المنهج القطاعي ويأخذ في الاعتبار العلاقة الوثيقة بين مختلف الأنشطة الزراعية/ غير الزراعية، والسوقية/ غير السوقية.

هذا الاهتمام بتعدد الوظائف للتنمية الريفية يظهر في عديد من الحالات. وعلى سبيل المثال، فإن الأراضي الأقل استحوذاً على عوامل الإنتاج لا يكون بمقدورها تحقيق زيادة مستمرة في إنتاجيتها لكي تظل قادرة على التنافس في السوق الدولية. وكإستراتيجية بديلة طورت هذه الأراضي منتجات وخدمات "محددة" (بمعنى "مختلفة" عن المنتجات والخدمات القياسية) ترتبط بالتنسيق بين الموارد والقدرات المحلية الزراعية وغير الزراعية. ويسمح استخدام منهج تعدد الوظائف بالتعرف على مختلف العلاقات وتحديد سبل تقويمها.

وهكذا، ومن منظور التنمية الريفية، يتعين إضفاء الطابع الإقليمي على تعدد الوظائف، بمعنى التعرف عليه بالنسبة لإقليم معين، حتى تكون هناك أسس لبناء ديناميكية داخلية ومتعددة القطاعات، وتوجيه السياسات العامة بطريقة أفضل وأكثر فعالية نحو الهدف.

4- الأقاليم:

عرضت فكرة الإقليم، بصورة موسعة، في الجزء الأول. وينبغي أن نذكر بأن الإقليم هو حيز وشبكة من الفاعلين العاميين والخاصين يتعاونون معاً، ويتقاسمون نفس القيم، وينتجون جماعياً ديناميكية اقتصادية عن طريق تنشيط موارد محددة في هذا الحيز.

ونموذج الإقليم هو اليوم النموذج الرئيسي للتنمية الإقليمية التي تعتمد على منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكذلك الهياكل الوطنية المكلفة بتهيئة الإقليم. ويمكن تفسير هذا الاهتمام بمساهمات هذا النموذج في مختلف الاستبيانات التي تثير مشكلات التنمية في عالم يختلف عن عالم القرن العشرين.

نشأت إشكالية التنمية وتطورت في إطار الدولة- الأمة. ففي البلدان المتخلفة، نشأت الدول المستقلة التي كلفت بموضوع التنمية. وفي البلدان المتقدمة، هناك فترة النمو، مع هيمنة الفكر الكينزي والدولة-الراعية.

وتعطي نظريات التنمية للسنوات من الخمسينيات حتى السبعينيات، مكاناً هاماً للدولة ودورها (التحديث، والهيكلية... الخ).

وكانت أزمة نهاية نظرية فورد (سنوات السبعينيات) في البلدان المتقدمة، وأزمة فشل سياسات التنمية في البلدان المتخلفة، هي النهاية لنظرية كينز والدولة الراحية، وشككت في دور الدولة وانتهى بها الأمر إلى انتصار الفكر الليبرالي. وإلى جانب هذا التطور، تسارعت عملية التحديث وأدخلت تغييرات عميقة سواء على إعادة تشكيل القوى الاقتصادية أو الأسواق.

لقد ظهرت طلبات جديدة على المنتجات (النوعية والأصالة) وعلى البيئة (الحماية والنوعية)، وأدت تكنولوجيات الاتصال الجديدة إلى تداول المعارف والمعلومات بسرعة وعلى مستوى لم تصل إليه من قبل، وكان مصير الحدود، أو بعضها على الأقل، هو الضعف أو الإزالة.

إن إحدى سمات التحديث هي زيادة المرونة على كل المستويات وفي جميع المجالات (بونانو، 2005). وقد ألغيت الفوارق الزمنية، وتجزأ الإنتاج إلى وحدات فرعية وعمليات فرعية تؤديها مؤسسات لها أشكال شديدة التنوع للإدارة، والتنظيم المالي، والعمل.

ولم تعد مستويات التراكم والتنظيم هي المجالات الوطنية، بل أصبحت منذ ذلك الحين إما في تجمعات اقتصادية إقليمية (مثل الاتحاد الأوروبي) أو تجمعات دولية. بل إن بعض الآخرين أعلنوا نهاية الدولة الأمة، ورأى آخرون تغييراً في دور ووظائف السلطات العامة.

هكذا شوشت جميع السمات التقليدية وصيغت أسئلة جديدة: ما هي العوامل الجديدة للقدرة التنافسية؟ ما هو مستوى التراكم والتنظيم الأكثر مواءمة للمطالب الراهنة؟ ما هي الدوافع الجديدة للنمو الاقتصادي وللتنمية؟

يبدو أن النموذج الإقليمي يقدم إجابة على هذه الأسئلة.

إن مفهوم الإقليم بوصفه بناء اجتماعي يتضمن الانتقال من مميزات مقارنة "معطيات" (عن طريق تجهيز عوامل الإنتاج) إلى مميزات مقارنة "مبنية" انطلاقاً من تحول الموارد العامة إلى موارد محددة. غير أن هذه العملية لبناء مميزات مقارنة لا يمكن أن تحدث إلا في إطار التعاون بين جميع الفاعلين العاملين والخاصين، تعاون يؤدي إلى الابتكار، وأساليب محددة للتنسيق، وينتهي هذا التعاون إلى إيجاد نظم للإنتاج أكثر مرونة تمتلك قدرة أكبر على التكيف مع التطورات السريعة للبيئة الاقتصادية.

التقارب الجغرافي، والثقافي، والتنظيمي يساعد على التعاون ويخفض تكاليف التعامل. إن الابتكار، والقدرة الكبيرة على التكيف، وخفض تكاليف التعامل هي العوامل الجديدة للقدرة التنافسية التي يضعها النموذج الإقليمي في المقدمة. أما عن حوافز النمو الاقتصادي، فإنها لم تعد مقصورة على التراكم-الاستثمار، وزيادة الإنتاجية والتخصص. إنها توجد أيضاً في الكفاءة المؤسسية، ورأس المال البشري، والقدرة على إيجاد منتجات وخدمات محددة. فالإقليم هو "الحيز" الاقتصادي، والاجتماعي، والمؤسسية التي يمكن أن تعمل فيها هذه الحوافز على أفضل وجه.

تعتمد ديناميكية التنمية الإقليمية على عوامل سوقية وغير سوقية، وعلى سبيل المثال: التقاليد، والشبكات والعلاقات الشخصية، والتنظيم المرن، والتدريب غير الرسمي، والأبعاد الصغيرة... الخ.

هذه العوامل غير السوقية، التي تتجاهلها النظريات التقليدية الجديدة أو التي نعتبر صراحة عوامل للتخلف، إذا ما تم حشدها في ديناميكية إقليمية تصبح حوافز للتنمية.

إن النموذج الإقليمي يساهم في تغذية التفكير في التنمية الريفية بحكم المنطلق النظري والمنهجي. وكما ذكرنا سابقاً، فإنه يحدد البعد "المحلي" للتنمية الريفية، بمعنى أن التنمية الريفية "المحلية" تعبر عن تنمية "الأقاليم" الريفية.

ومن ناحية أخرى، وأخذاً بعين الاعتبار التطور العالمي للاقتصاديات والمجتمعات، فإن الحيز الريفي يتأثر بشدة بالعمليات التي تجرى في المدن. وتتحدد نماذج التعاون بين المجالات الريفية والمراكز الحضرية في عملية تنمية المساحات أو تهميشها، ومن ثم يصبح من الضروري فهم المساحات الريفية عن طريق منهج يضعها في "إقليم" يضم المساحات الريفية والمراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة.

إن عملية البناء الإقليمي، بتحريكه لشبكات الفاعلين، والتعاون والابتكار المحلي، يخلق الظروف من أجل تنمية تقوم على أساس تقويم الموارد المحلية والتي يضطلع بها الفاعلون. وعلاوة على ذلك، فإن التدريب الجماعي التقني و/أو التنظيمي، الذي ينشأ عن هذه العملية، يعزز ظهور نماذج للتنسيق والتنظيم بين جماعات الفاعلين الذين ينتمون إلى مجالات مختلفة. وهذا أمر موات لإدارة المناطق الريفية وتنميتها، ويستلزم تعاوناً وثيقاً بين الأنشطة المختلفة، ويوجد منازعات حول استخدام الموارد الطبيعية أو التراثية.

وهكذا فإن رهان التنمية الريفية هو تطوير "المساحات" الريفية وتحويلها إلى "أقاليم" ريفية، حيث يمتد الإقليم باعتباره مساحة جغرافية، واقتصادية، واجتماعية تشارك في مشروع للتنمية يشيده مجمل الفاعلين.

وعلى الرغم من التمييز أو عدم التماثل بين الريفي والزراعي، فإن الزراعة تظل مكوناً هاماً للمناطق الريفية. فالتنمية الريفية تتضمن نموذجاً زراعياً جديداً يختلف عن ذلك الذي وضعه التحديث في سنوات الستينيات، كما أنه يتضمن خلق منتجات وخدمات جديدة يختص بها كل إقليم.

إن مناهج التنمية الريفية أبعد ما تكون عما حددته نظرية التحديث، ومن ثم فإن مسارات التنمية سوف تتباين طبقاً للأقاليم، دون أن ننسى أن الديناميكية الإقليمية نتاج للتفاعل، في لحظة معينة، بين القوى العامة والقوى المحلية. وهذا يعني أن الديناميكية الإقليمية ستكون، بشكل ما، نتاجاً لعقبات ودوافع خارجية (العولمة، والتبادل الحر... الخ). والقدرة الداخلية على إدارة العقبات واستغلال الدوافع.